

# من السُّلَّةِ إِلَى السُّلَّةِ

حينما يكون السير الفقهي

سؤال الإمامة تجدد



مكتبة  
هؤمن قريش



السيد ابراهيم الحسيني

دار الخيال العربي



من الشك إلى الشك  
حينما يكون السير الفهري  
سؤال الإمامة مجلد



مَن الشَّكَّ إِلَى الشَّكِّ

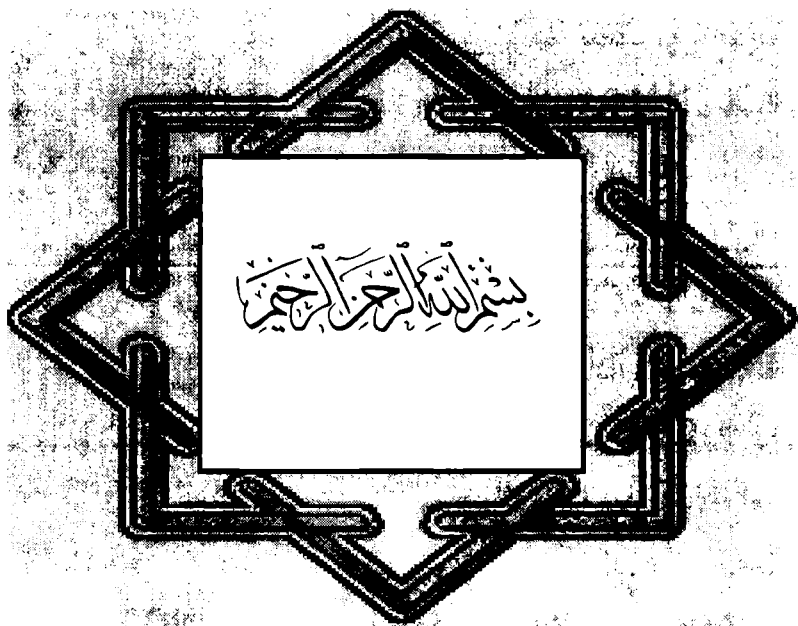
حينما يكون السير الفهقري

سؤالُ الإمامةِ مجلداً

السيدُ الوريسُ الحسيني

دار النخيلِ العربي





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م



دار الخليج العربي للطباعة والنشر  
لبنان / بيروت / الحمراء  
ص . ب ١١٣ / ٦١١٣

انترنت: <http://www.ngelfire.com/al/darg/index.html>.



## إهداء

إلى من شك بعد يقين  
فما لرجي من شك ولا أتى بيقين  
لكنه فطر، ثم قدر  
ثم نظر والانتظر الطويح..  
فأبى إلا أن يزف شكّه في فستان

اليقين

أقول:

شكك أدمي للشك  
فالشك في الشك؟ يقين  
فكفّ حتى لا ينأى اليقين بنفسه منك  
فما كان شك الشكك يوماً  
مدعاة لليقين!



## تقديم

لعل من أكبر المشكلات التي واجهتها الإمامية منذ غابر القرون إلى اليوم، أنهم معرضون دائماً لمواجهة خصوم من طراز النوكى والمجانين.. وأحياناً من أنصاف المتعلمين وأرباع المتفهبين وجهلة من العيار الثقيل. وصدق الإمام الصادق (عليه السلام) يوم قال: «الحمد لله الذي جعل أعداءنا من الحمقى!».<sup>(١)</sup>

فقد يكون ذلك حقاً ابتلاء من ربنا عظيماً.. لكنه في الحقيقة أمر في غاية الأهمية لهذه الأمة، حتى لا تتحول حياضها إلى مستنقعات آسنة، وحتى تجد من يهزّ جذوعها بقوة لكي يجد فيها مزيداً من الصلابة والريادة.

ولا غرابة بعد ذلك أن الإمامية لم يجدوا خصوماً غير أولئك الذين تنطعوا في طريق المعرفة، وصدّمهم ذلك التزر القليل من الاطلاع، فعزّ عليهم أن يجدوا ميزاناً يحول بينهم وبين ضلالهم. إنها قصة أعداء الإمامية؛ فهم جاهلون أو حمقى أو ذاهلون أو شذاذ..

والمشكلة أن زادهم من العقلانية بات زهيداً.. وهو في كل يوم يكشف عن مزيد من البشاعة والقنامة.. فلا يجد من يجرؤ على مجادلة هذه المدرسة إلا الإفك والبهتان والتلفيق.. وأنتهم في ذلك التزوير والمكر، وفرصتهم في ذلك الجهل العريض وعدم معرفة الناس، أو أغلبهم بحقيقة ما يقرؤون.

وكل الذين حاربوا الإمامية فعلوا فعلتهم تلك وراء الكواليس، وبمنأى عن الشاهدين، حيث رب العالمين — حينما يحتج بالبراهين القاطعة على خلقه — يقول: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

(١) - سورة البقرة: (آية/٢٣)

لا يهمننا إذن أن تنهال الأقلام المشبوهة أو المأجورة على هذه الطائفة ظلماً وزوراً.. فذلك سنحسبه من قبيل هزّ الورد كي تفوح رائحته وتعبق.

وها هنا ثم كاتب من هذا الطراز، قد كفانا بعض الزملاء عناء الردّ على كل مهاتراته وإسهاله التشكيكي، ولهذا فسوف أحاول أن لا أتعرض لما بادر إليه هؤلاء إذ رأيت فيه الكفاية، حيث بدا الكاتب ضعيفاً في تحليله التاريخي مثلما بدا ضعيفاً في تحليله العقائدي والكلامي. فلجأ إلى كثير من التلفيق والانتقاء، واستئصال أكباد وأمعاء النصوص والأفكار، تحت تحكم الأهواء والميول، بفعل تنطع ونزق لا رادع لهما.

لقد تعاطى مع مصادره ومراجعته بخفة ساحر، وتنطع جاهل.. وقد رأيت فيما كتبه سماحة الشيخ العظيمة حول ذلك ما فيه الكفاية وزيادة. وهو ما يكفينا في فضح الأساليب الماكرة للكاتب تجاه المصادر.

ولئن كان الكاتب لم يفهم المغزى الفلسفي العميق وراء فكرة المهدي المنتظر، فتلك مشكلته، لأنه ظل طيلة هذه الفترة جاهلاً بعقائده، حتى إذا شبَّ ضرب أحساساً بأسداس، فلو أنه بقي جاهلاً مقلداً لكان ذلك خيراً له وأفضل من أن ينقلب باحثاً ضالاً.

إن أولى تلك الأوهام التي وقع فيها الكاتب، أنه وضع الإمام المهدي والوصية والإمامة، نقيضاً للشورى والديمقراطية. ولهذا انزلق به عقله الضيق إلى أن يضحى بإحدى المعتقدات لصالح الأخرى، تحت ضغط الحاجة التي تمليها عليه أحواء اللجوء إلى دولة يعلم الكاتب أنها أكثر الدول احتفالاً بالتجديف ضد الإسلام عموماً والشيعنة خصوصاً.

والكاتب كثيراً ما يسيء فهم «الغيب»، لذلك فإن جلّ انتقاداته في هذا الاتجاه، تكشف أن العقيدة الإسلامية بمنطلقها الأصيل لم تجدها في ذهن الكاتب مستقراً.

وعليه، فليسأحبي القارىء على عجلتي في تسجيل هذه الملاحظات، لأنني لست بصدد تأليف كتاب حول فكرة رجل، لاتستحق أن يتفرغ لها الناس، بل بصدد تسجيل هوامش نقدية مستعجلة لذلك الكتاب.

وأحب أن أقول للقارىء الكريم، بأنني قرأت الكتاب بجديّة من يسعى لمعرفة مزيد من الحقيقة إذلم تكن لدي خلفية ضد الكاتب،. ولكنني لاحظت أن صاحبنا لا زاد له من المسؤولية أو الموضوعية..

إذن، لنعتبرها دردشة مع الكاتب، وملاحظات كتبت على عجل.  
وما علينا إلا أن نردد ما قالته العقيلة زينب(عليها السلام) في حضرة يزيد

الطاغية:

كد كيدك

واسع سعيك

فوالله لن تمحو ذكرنا!



## الفصل الأول

### بيان التهاافت

- مزاعم وأوهام...
- ادعاءاته في مقدمة الطبعة اللندنية
- الكاتب لا معرفة له بالفقه
- الكاتب لا عهد له بالدقة والعمق
- خبر العباس
- الإمامة كرد فعل
- الكاتب مع حديث الغدير
- الإمامة الملكية الوراثية
- شبهات في المنظور الشوروي
- الإمام علي والشورى
- الشورى نظرية أهل البيت
- حق الأمة في اختيار الولاية
- الازدواجية في قراءة التاريخ
- مقاصد المتكلم الإمامي





## مزاعم وأوهام

لو كان الكاتب دارساً للفلسفة والمنطق، كما لم يفتأ يوحى لقرائه، لأحسن ربط المقدمات بنتائجها.. ولا استطاع أن يتحرر من شيطان المغالطات، أي التناقض الذي لم يفارق كل صفحات الكتاب.

ولعل ذاكرة الكاتب قصيرة بمقدار الصفحة الواحدة، حيث ما أن يتجاوز الفكرة حتى يسقط فيما يناقضها، وهذه الحالة من الذهول المستمر، تؤكد على أن صاحب الكتاب لا يتمتع بتلك الذهنية العالية للخوض في مثل هذا البحر اللجج، ولست أدري كيف يفترض الإنسان أوهاماً ثم سرعان ما ينسى أنها افتراضات، فإذا به يمنحها يقيناً زائداً على اللزوم، وكيف تتحول النتيجة المفترضة إلى مقدمة تامة؟! إلى مقدمة تامة؟! إلى مقدمة تامة!؟

وقبل الدخول في النواة الإشكالية للكتاب، أحب هنا أن استعرض أهم ادعاءات ومزاعم الكاتب، لكي نصل إلى تلك النتيجة اليقينية، وهو أننا لسنا أمام باحث حقيقي، قاده الإخلاص حقاً إلى إجراء هذه القراءة، بل إننا أمام مشروع أوهام تقف وراءه ذهنية محتالة.

إن أكبر الأوهام التي أقام الكاتب عليها كافة مهاراته، هو الخلط بين الإمامة ككفاءة والخلافة كحكومة زمنية خالصة. وهذا الوهم قديم في تاريخ الجدل الفكري والكلامي ما بين أنصار الإمامة وخصومها. بل هو صراع زاد من شحنته الإسراف والتجهيل والأجواء الطائفية والمذهبية التي جعلت خصوم الإمامية لا يبذلون أدنى جهد لتفهم جوهر الإمامة وفلسفتها، تلك الفلسفة التي تلخص لنا الإمامة كامتداد طبيعي للنبوة. أي أن الحاجة إلى الإمامة هي حاجة

تشريعية أولاً وقبل كل شيء. فإذا كان الناس أحراراً في اختيار حكاهم حتى ولو أدى اختيارهم إلى اطراح حكومة الإمام، فإن الكفاءة لا تدرك بالاختيار، فهي تماماً كالنبوة، جملة من الصفات والشروط، لا تثبت ولا تلغى بالاختيار. لقد وجهنا الخالق على نحو الإرشاد إلى أنه حيثما وجدت الكفاءة فعلى العاقل المكلف أن يختارها.

ومن هنا نلاحظ أن كل الأفكار التي صاغها الكاتب أو بالأحرى اجترها من خصوم الإمامية، إنما كانت قائمة على أساس ذلك الخلط بين الإمامة ككفاءة جوهرية راسخة في حقيقة الشخص، سواء حكم أو لم يحكم، وبين الحكومة الزمنية بما هي ثابتة بالاختيار.

وإذا كان المكلفون غير مكرهين على اختيار معين في دنياههم، فلا ينبغي أن ننسى بأن الجانب التكليفي من الإسلام يشغل ذمة أولئك الرافضين للإمامة «الكفاءة» مجرد أنها لا تلي مصالحهم الشخصية، فهم آمنون بإقصائهم الإمامة التي أنشط المشرع بها بيان التشريع وتأويله، بعد أن اكتمل تنزيله، ويتطلب الأمر هنا أن لا نكون متشرعين ولا مؤمنين حتى نستسيغ كون الشريعة متروكة لغير المعصومين في إدراك أحكامها الواقعية.

إذن الإمامة هي جوهر النبوة ذاتها، إنها حقيقة لها سندها في روح التصور الإسلامي لقضية التشريع واستمرارية بيانه، هذا إذا كان المطلوب أن تختار الأمة الشريعة الإسلامية حكماً لها.

إن مسألة الإمامة لم تنتظم كإشكالية كلامية، لعب التاريخ دوراً كبيراً في تكاملها وتناسقها، بل هي مطلب ظهرت أهميته للوهلة الأولى بعد أن التحق صاحب الدعوة بالرفيق الأعلى.

والكاتب إنما يجتر كلام الخصوم حينما يقرر أن الإمامة بمواصفاتها وانتظامها جاءت كرد فعل للأموية. ولا أدري كيف خانت الكاتب كل

المعلومات التاريخية، وكيف تساهل في تناول محنة الإمامة منذ أول يوم أفضيت فيه متمثلة في شخص أول إمام.

والكاتب الذي يزعم أنه قرأ التاريخ، وما ترك من مصنف إلا وقرأه، كيف لا يلتفت إلى قول أشهر من نار على علم، هو قول عمر: «إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقانا الله شرها فمن عاد إليها فاقتلوه..» وكيف فاته ما قاله الشهرستاني والحق ما قال بأنه «ما استل سيف في الإسلام على أمر أكثر منه في الإمامة».

إن مسألة الإمامة ظهرت ضرورتها وخطورتها في اللحظة التي غاب فيها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولعل الباحث في احتجاج أنصار الإمامة منذ البداية، يلاحظ أنهم ركزوا على الصفات الخاصة التي كانت تميز الإمام. وهو الأمر الذي أثار ردة الفعل في الطرف المقابل حينما ألغى حكم الكفاءة، ورأى أن الخلافة تتأكد بالاختيار.

ومع أننا نتساهل في هذا الأمر، ونقول أن الاختيار نفسه هو خيار الإمامة، وأنصار الإمامة ناضلوا تحت مقولة الشورى واعتبروا أن مغتصبي الإمامة حالوا دون تحقق الشورى، ولا نحتاج هنا أن نوضح أن كل أشكال الخلافة جاءت من دون الشورى، وأن الشورى الوحيدة التي تحققت في التاريخ الإسلامي هي تلك التي كان فيها الإمام علي (عليه السلام) الإمام المختار والخليفة المنتخب في آن، ونحن نعلم كيف أن أعداء الإمامة والشورى معاً، أقاموا الدنيا ولم يقعدوها منذ أن استتب الأمر للإمامة بالشورى.

ومن أوهام الكاتب أيضاً، خلطه بين الإمامة المتعينة في أبناء متعينين للإمام الحسين (عليه السلام) وبين ادعاءات بعض من أولاد الإمام الحسن لها، ولذلك فهو يعتبر أن ادعاء الأئمة من ولد فاطمة — المعينين — في مستوى ادعاء الآخرين لها. مع أن الخلفية السياسية والانقلابية حاضرة في كل الدعوات التي تمت في التاريخ،

باسم الانتساب لأهل البيت، والحال أن الأئمة الذين عرفوا متى يقومون ومتى لا يقومون، والذين أسسوا مدارس وجامعات لتعليم الناس وتربيتهم وهدايتهم، لم يدعوا أنهم يحملون استحقاقاً نسبياً فحسب، بل أكدوا على الإمامة كجملة مواصفات اختيروا أوصيباء بموجبها، ولذلك فإن ادعاء الإمامة من الحسين لم يكونوا وحدهم الذين حاولوا ركوب شعار النسب، بل هذه محاولة لها مثالها في سقيفة بني ساعدة، حيث حاول البعض ركوب صهوة «القرابة»، حينما نادى أحدهم نحن قرابة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)!

إن ادعاء الإمامة ومنتحليها لم يكونوا كلهم من خارج النسب الهاشمي. بل هناك من أولئك من اقترب منها وادعاها أو ربما ناضل من أجل الاستئثار بها. والقائمة — في ذلك — تطول. فقد حاول ذلك العباسيون، وكثير ممن ابتليت بهم الإمامة من قريب أو بعيد!

لا ينبغي أن ننسى أن شرعية هؤلاء كانت تقوم على الغلبة. لقد ركبوا صهوة الشوكة أيضاً، ودبروا أعمالاً عسكرية، وحققوا انتصارات وقتية، ولم يكن لهم ورقة أخرى يلعبون بها سوى القوة والشوكة والخروج.

وظل الأئمة الحقيقيون يتحركون بحكمة، ويقومون الناس، ويصنعون التاريخ باقتدار، حتى ولو أنهم كانوا محجوبين ومحاصرين ولم يركبوا الخيول لفرض الإمامة بالسيف، على الطريقة التي اعتدناها لدى غيرهم، فإنهم ظلوا الأئمة الأركان والحقيقيين، وإليهم يعود الشُّذاذ مهما شذوا، وهم المحور الأساسي، وهم الفقه والفكر والروح التي تمثل كيان التشيع، وإن لم تنصفهم السياسية ولم تنصرهم الجيوش، وحسبهم ذلك إعجازاً!

والكاتب وهو يبحث في مسألة الإمامة وما يتعلق بها من موضوعات، لم يلتزم بما ألزم به الإمامية أنفسهم. تراه يتساهل في حشوه، فيخلط بين الضعيف والصحيح، والصالح والفاسد.. حتى أنه لم يلتزم درايتهم وأصولهم في مقام فهم

النصوص ومواقع التزاحم والترجيح.. وهذا صنيع كل من لا يهمنه الاعتراف بأي حقيقة أو صواب في الفكر الآخر.

والكاتب عندما كان على اعتقاده السابق، يدرك أن الإمامية تجاوزت الكثير من تلك الشبهات والغموضات التي حاكها الخصوم، وهو يعلم أن الإمامية لهم ما يلزمهم ولهم موازينهم الاجتهادية للقبول أو الرفض لهذا أو ذاك، لقد تنازل الكاتب عن كل ذلك، وخلط بين مقتضى قول الإمامية وبين غيره.

إنه ما من مدرسة من المدارس، أو تيار فكري أو عقائدي، إلا وتعرض لهذا النوع من الاختراق، بكثير من الأخبار المناقضة لأصوله، ويبقى أن المعتبر الأساسي في كل ذلك، هو ما تقره الموازين الأصلية لهذا التيار الفكري أو تلك المدرسة العقائدية. وعلى هذا فلو أردنا سلوك الطريق ذاتها في تحشيد المتناقضات التي ابتلي بها مذهب ما من المذاهب، أو حاصرنا المدرسة الفلانية بما نحشده من أقوال مدسوسة وشاذة، لما أبقينا مذهباً من المذاهب صامداً على الأرض. بل لو فحنا النهج ذاته لما سلم الإسلام كله، طالما أنه تعرض لهذا النوع من المراكمات. والكاتب وهو يحاول أن يؤسس له مذهباً خاصاً في التشيع يمكنه أن يواجه نفس المصير، فينهار مشروعه أمام الأسلوب نفسه حينما نحشد له جملة من الحقائق التي تناقض مدعاه.

إن ما اجترحه الكاتب من أفكار ما هو إلا مجرد محاولة مستميتة لتجنب كل أشكال الخلاف، وفيما كان الكاتب يحاول أن يرضي بصنيعه هذا كل الأطراف، لم يجد نفسه قد أَرْضَى حتى واحداً فقط! وتلك هي نتيجة الانتقاء ولي أعناق الأقوال وبتت النصوص، الأمر الذي ينتهي لا محالة إلى التلفيق الذي لا ينهض على أية مصداقية تذكر.

لقد توهم الكاتب حينما اعتقد ظناً منه أنه الوحيد الذي أدرك فهم تلك النصوص، وأنه الوحيد الذي جس نبض ما لم يقو على جسّه مئات العلماء من

الإمامية ممن اختبر النصوص وأدرك معانيها، وبهذا الوهم يحاول الكاتب أن يؤسس صرحاً من التلفيق، ويخترع توليفة مسكونة بالتناقض حتى النخاع!

## ادعاءاته في مقدمة الطبعة اللدنية:

من الطبيعي جداً أن يجد الكاتب تبريراً لشكوكه، ونحن لا نصادر عليه حقه في أن يفكر أو حتى يشك، ولكننا لا نقبل ادعاءاته التي لم يفتأ يحدثنا عنها، ولعل أولى تلك الادعاءات، الحديث عن بحث وقراءة دقيقة ومراجعة فقهية استدلالية.

وقد يكون هذا صحيحاً إذا تبين فعلاً أن الكاتب استطاع أن يبهر أهل الخبرة والشأن، بدقته وقدرته على المراجعة المعمقة في الفقه الاستدلالي. لكن كيف يكون الأمر إن كان الكاتب يوقفنا على مستوى هزيل جداً من التفكير، وأن كل شيء قد يكون موجوداً في كتابه إلا الدقة، فهي ما يندر وجودها في قراءته؟!

يقول أحمد الكاتب: «وهذا ما دفعني لإجراء مراجعة فقهية استدلالية لنظرية ولاية الفقيه التي كنت أؤمن بها من قبل، ودراستها من جديد»<sup>(١)</sup>. ومن خلال تتبعنا لفصول الكتاب لم نعثر على مراجعة فقهية استدلالية، بقدر ما وجدنا استعراضاً لأقوال موجودة، ولا وجود في ذلك لأي معالجة أو مناقشة استدلالية كما يزعم الكاتب.

لقد استعرض أقوال المناقضين لولاية الفقيه، وحشد نصوصهم. وهو تقليد ما عهدناه على من يدعي أنه يراجع ويبحث على مستوى الفقه الاستدلالي. أقول ذلك لأنني مدرك أن الكاتب هنا ادعى ادعائين في هذه المقدمة:

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٣).



١ — الفقه؛ «وهذا ما دفعني لإجراء مراجعة فقهية استدلالية لنظرية ولاية الفقيه».

٢ — الدقة والعمق في القراءة؛ «ولم أَدع كتاباً قديماً أو حديثاً حول الموضوع إلاّ ودرسته بدقة وعمق»<sup>(١)</sup>.

ونحن لن نحاسب الكاتب من خلال ما نعرفه عنه، بأنه لا هو من أهل الفقه ولا هو من أهل العمق. ولكننا سنحاكمه إلى ادعاءاته نفسها، ونستحضر من مصاديق مدعاه ما يصلح قرينة على بطلان ذلك.

### أولاً: الكاتب لا يعرفه له بالفقه:

ما أكثر من يدعي الفقاهاة وهو لا يحمل أدنى فهم أو تصور للأحكام. وقد يكون الكاتب عارفاً بذلك القدر الذي يسمح له بالتعرف على ما يجرر به ذمته من تكاليف، وقد يكون عارفاً من الدرجة الأخيرة بالفقه وأصوله. ولكنه بأي حال من الأحوال، لا يجوز له الادعاء بأنه يمارس الاستدلال الفقهي على مستوى الاجتهاد أو حتى أقل منه قليلاً.

وهاك نموذجاً واحداً على ذلك. يقول الكاتب: «ويعتبر كتاب السيد المرتضى، الذريعة إلى أصول الشريعة، أول كتاب أصولي شيعي يقر مبدأ الاجتهاد والقياس، حيث يقول فيه، بعد أن يعرض ذلك في فصل خاص تحت عنوان "فصل في القياس والاجتهاد والرأي ما هو؟ وما معاني هذه الألفاظ:"؟ «إن القياس هو إثبات مثل حكم المقيس عليه للمقيس، وله شروط لا بد منها.. فأما الاجتهاد فموضوع في اللغة لبذل الوسع والطاقة في الفعل الذي يلحق في التوصل إليه بالمشقة، كحمل الثقل وما جرى مجراه؛ ثم استعمل فيما يتوصل به إلى الأحكام من الأدلة على وجه يشق.. وليس يمتنع أن يكون قولنا أهل الاجتهاد إذا

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٥)

أطلق، محمولاً بالعرف على من عوّل على الظنون والامارات في إثبات الأحكام الشرعية، دون من لم يرجع إلّا إلى الأدلة والعلوم، (وهم الإخبارية) فأما الرأي فالصحيح عندنا أنه عبارة عن المذهب والاعتقاد ، وإن استند إلى الأدلة دون الامارات والظنون»<sup>(١)</sup>

إن الكاتب يوهم القارىء، بأن السيد المرتضى، أجاز القياس والعمل بالظن والاجتهاد. وقد كان فهمه لهذه النصوص التي اقتطعها من كتاب الذريعة، سيئاً للغاية. فقد يوهم الكاتب القراء العاديين بذلك، ولكن، مثل هذا القول يثير السخرية والشفقة عليه لو كان القارىء، طالباً لمقدمات الفقه في الحوزة العلمية. إنه بالأحرى يجهل أي نوع من الظنون أجاز فقهاء الإمامية التعبد به، بل وأي نوع من أنواع القياس أجازوه، بل وأي معنى للاجتهاد أقرّوا به.

إن نصوص الجليل الأول من الفقهاء الذين واجهوا عصر الحيرة، مسكونة بما حسين:

الأول: ضرورة مباشرة الاستنباط.

والثاني: مواجهة ادعاءات خصومهم، ممن كانوا يتهمونهم بالحشو وعدم الاجتهاد.

والواقع، أن الإمامية، وكما يفهم من نصوصهم، لم يخلطوا بين القياس والاجتهاد، كما تراءى للشافعي، فالاجتهاد، هو بذل الجهد في تحصيل العلم بالحكم الشرعي. وهذا قبلوا به. لكن القياس، لم يقبلوا به. ولئن كان الإمامية قبلوا بعد ذلك بمنصوص العلة، والأولوية.. فذلك مردّه إلى اليقين الحاصل في تحقيق مناط الأحكام. أي أننا في مقام منصوص العلة، نحرز علماً يقينياً بها وكذا في الأولوية.

ولعلّ أكبر دليل على ذلك، أن الاخبارية وتحديداً ما جاء في أقوال صاحب

(١) - المصدر السابق (ص ٣٢٧).

الحدائق، من أن هذا النوع من القياس هو بالأساس ليس قياساً. فإذا كان من يعيب على المدرسة الإمامية الأصولية أخذها بالاجتهاد، قد اعتبر هذين غير (القياس)، فإن الكاتب يكون جاهلاً تماماً بإحدى بديهيات أصول التشريع عند الإمامية. وإجماع الشيعة ماضٍ في رفض القياس أو إدراك المناط بواسطة الظن. ولقد زعم الكاتب أن السيد المرتضى أجاز التعبد بالقياس، ولم يكن الكاتب قادراً على أن يميز بين أشكال الأقيسة، وبأن القياس المتعارف عليه في المدرسة الأصولية العامة، هو قياس مرفوض — أي قياس الأصوليين — على نحو الشهرة.

ثم إن الكاتب ربط بين القياس والظن. ومن هنا ظن أن القائل بالقياس لا محالة قائل بالظن. وهذا جهل آخر بمقتضى قولهم بجواز التعبد بالظن. فلو كان القياس مرفوضاً عند الإمامية لكونه قائماً على الظن فكيف يميزه السيد المرتضى حسب ما يدعيه الكاتب؟

إذن، ومن دون أن نناقش الكاتب في هذه البديهة التي يدركها أعرار الحوزات العلمية، فإن الظن الذي أجازوا التعبد به ليس هو مطلق الظن، بل المقصود هنا الظن الخاص، وهو ما قام دليل شرعي على اعتباره، وهذا لا علاقة له بالقياس الملحق بالظن العام، ولا صلة له بالقياسين: المنصوص والأولوية، لخروجهما تخصصاً عنه، فالمنصوص، ملحق باليقين، للعلم اليقيني بالعلة. والأولوية ملحقه باليقين العقلي لمقام الفحوى.

وكما أن لهذين القياسين ما يسندهما من المدارك، فإن لهذا النوع من الظنون، الظن الخاص المعتبر ما يسنده من مدركات شرعية. فلا مجال بعد ذلك لادعاء أن الإمامية عموماً، والسيد المرتضى على وجه التحديد، يميزون العمل بالظن — مطلق الظن — والقياس — مطلق القياس —، وفي إيراد الكاتب لمعنى الظن والقياس الجائزين لدى الإمامية من دون إعقابها بضميمة تخصيصها عن

المعنى العام لهما، جهل كبير بألفباء الفقه الإمامي.

ومن المضحكات أيضاً، أن الكاتب سرعان ما عاد وقال: «ولكنّ الغريب أن السيد المرتضى، بالرغم من وضوح قوله هذا، فإنه عقد فصلاً جديداً تحت عنوان «فصل في نفى ورود العبادة بالقياس»<sup>(١)</sup>.

والحال أننا ننعى جهل الكاتب بمراد السيد المرتضى، وأن هذا الأخير لم يكن ليناقض نفسه في نفس الكتاب. وإذا كان الكاتب يستغرب كيف نفى السيد المرتضى التعبد بالقياس في الفصل الآخر، فذلك لأن الكاتب لا عهد له بالفقه ولا يدرك حقائقه، فأتى له بعد هذا الافتضاح المهول أن يدعي أنه بحث المسألة على مستوى الفقه الاستدلالي؟ وهل القادر على مباشرة المراجعة الاستدلالية على صعيد الفقه، يجهل هذه البديهيات الأولية في أصول التشريع الإمامي؟

**ثانياً: الكاتب، لا عهد له بالدقة والعمق:**

الحديث عن اللادقة وفقدان العمق في كتاب "الكاتب" حديث ذو شجون، ومن المتعذر على الناقد إحصاء مواقع الطيش والعمومية والسطحية في هذا الكتاب، لأن الكاتب يعلن إفلاسه من الدقة منذ اللحظة الأولى. وهنا أعود إلى النصوص السابقة، لأنها وبقدر ما هي حاكية عن فقر مدقع وعجز كبير في خزينة الفقاهاة، فهي أيضاً حاكية عن أن الكاتب لا يفتقد العمق والدقة في فراءة نصوص غيره فحسب بل تكشف عن حالة من عدم الفهم لا توصف إلاّ بأمية الإدراك أيضاً. وحينما لا يتمتع كاتبنا بهذا المستوى من الدقة في قراءة النصوص، أتى له بعد ذلك الادعاء بأنه يحسن الدقة في الاجتهاد وبناء الأفكار.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٣٢٨).

افتتح (أحمد الكاتب) كتابه بآيات من الذكر الحكيم حيث يقول تعالى:  
﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا  
تَخْرُصُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ  
يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾<sup>(٣)</sup>.  
ولا شك في أن الكاتب يعني من وراء سرده لهذه الآيات، أن يوحى لقرائه بأنه  
رجل مأخوذ من عنقه إلى الحقيقة الموضوعية، وبأن المفاهيم التي بحث حولها وانتهى إلى  
نكرانها ونفيها، هي مفاهيم مؤسسة على الظنون والخرافات والأساطير.

وجميل جداً، أن يلزم الباحث نفسه بواجب النظر الموضوعي، والتقييد  
بالضرورات المنهجية، وإن كانت الموضوعية تقتضي في البداية أن يترك الكاتب  
لقرائه اكتشاف أن الطرف الآخر حقاً مفترق حقاً إلى هذه الأسس المنهجية  
والموضوعية في بنائه الفكري والمنهجي. بينما يحاول الكاتب في مقدمته أن يوحى  
إلى قرائه، بأنه بحث المسألة بدقة وعمق وبمستوى المراجعة الفقهية الاستدلالية،  
التي يمكن أن يقوم بها رجل مجتهد خبير الدليل الفلسفي والتاريخي والفكري. فهو  
تارة يقول: (وهذا ما دفعني لإجراء مراجعة فقهية استدلالية لنظرية ولاية الفقيه  
التي كنت أؤمن بها من قبل)<sup>(٤)</sup>، وتارة يقول: (ولم أدع كتاباً قديماً أو حديثاً  
حول الموضوع إلا ودرسته بدقة وعمق)<sup>(٥)</sup>.

لهذا السبب فإننا سنحاكم الكاتب على مستوى الفقه الاستدلالي المتاح

(١) - سورة الأنعام: (آية / ١٤٨)

(٢) - سورة النجم: (آية / ٢٣).

(٣) - سورة النجم: (آية / ٢٨).

(٤) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٣).

(٥) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٥).

لمجتهد خبير بالآليات الاستنباط، وعلى مستوى دقته وعمقه في فهم ما كان يستشهد به ويرجع إليه في بناء رأيه.

لقد ادعى الكاتب أنه يعمل على إيجاد ما من شأنه أن يقرب الهوة بين الفريقين (الشيعة والسنة)، وجميل أن يسعى المسلم إلى التخفيف من حدة النزاع بين المذاهب الإسلامية، ولا أدري كيف أن الكاتب الذي يعتبر المرجعية، والإمامة، وغيرها مناقضة للديمقراطية، ثم يحاول أن يتحدث عن إيجاد صيغة للالتقاء بين المذاهب الإسلاميين على أساس تغيير المبادئ ورجح الأسس.

وكان على الكاتب وهو يتمسك بورقة الديمقراطية، أن يرتقي به وعيه بها، إلى أن المطلوب في ظل الديمقراطية أن نحل النزاع لا أن نحل الخلاف. ولا شك أن للكلمتين مفهومًا مختلفًا عما يروج في البحث الفقهي.

إن النزاع، هو صدام، ومحاربة، وإقصاء متبادل. بينما الخلاف، هو أمر طبيعي تسعى الديمقراطية إلى حمايته. أن نكون مختلفين، ليس مشكلة من الناحية الديمقراطية، أما أن نعمل على تدمير أسس مذهب كامل لكي نبي قاعدة للالتقاء، فهو دليل قاطع على أن الباحث لا يتمتع بذهنية ديمقراطية حقيقية كما يدعي.

والحال، أننا مع الكاتب نجد أنفسنا أمام تناقض كبير. هل الكاتب يسعى بهذا الجهد، أن يقرب بين المذاهب. أم أنه يسعى إلى أن يدمر ما تراءى له مخالفاً للديمقراطية. وفي كلتا الحالتين، سنجد أن الكاتب بسعيه هذا عمق الهوة أكثر، عندما بنى إمكانية الوحدة على تحطيم الأسس الضرورية للمذهب كامل دون أن يطال نقده المذهب الآخر، الذي بدا وكأن الكاتب قد استعار منه كل أفكاره. كما أنه أكد بما فيه الكفاية على أن ديمقراطيته المنشودة لا تسمح بالخلاف، بل هي سعي خطير لتدجين المذاهب وتحريفها. يقول الكاتب:

— «وفي رأبي أن الأزمة بين المرجعية والديمقراطية ستستمر ما لم تتم معالجة

حذر المشكلة وهي نظرية النيابة العامة عن الإمام المهدي، التي تعطي للفقهاء تلك الهالة المقدسة والمطلقة، حيث لا يمكن التخلص من هذه النظرية إلا بدراسة قضية ولادة الإمام الثاني عشر (المهدي المنتظر)، في القرن الثالث الهجري، واستمرار حياته إلى اليوم بشكل غير طبيعي، إضافة إلى إعادة النظر في الفكر الإمامي، ومدى ارتباطه بأهل البيت عليهم السلام..»<sup>(١)</sup>.

إن الكاتب — وباختصار — يرى أن الحل الوحيد، من أجل خيار ديمقراطي، هو إيقاف هذا النزيف، أي قلب بناء الفكر الإمامي رأساً على عقب.

الديمقراطية الكاتبية — وسوف أضع هذه النسبة للكاتب — لا تقوم إلا على أنقاض الإمامة. ولا أدري إن نحن استمر بنا البحث، أتمضي أبعد من ذلك، فنقول أن المسألة تتطلب منا معالجة الإمامة، ولا يمكن التخلص منها إلا إذا عاجلنا النبوة، ولا يمكن التخلص منها إلا إذا عاجلنا التوحيد ووجود الخالق، ولا يتم التخلص من ذلك إلا إذا تخلصنا من الإسلام، بل ومن كل الأديان والاعتقادات، لأنها ظلت دائماً تناقض مبدأ الديمقراطية.

يقول الكاتب استطراداً: (لقد بدا لي، من خلال مراجعتي لفكر أهل البيت السياسي، أنه يقوم على مبدأ الشورى وحق الأمة في اختيار أئمتها، وأنه يتعد عن نظرية النص أو الوراثة أو الادعاء بالشرعية الإلهية..)<sup>(٢)</sup>.

ويقول أيضاً إعراباً عن غايته ومقصده: «وإن الوصول إلى هذا الفكر كفيل بتعزيز مسيرة الشورى والديمقراطية، كما أنه كفيل بتوحيد الأمة الإسلامية وجمعها على نظام سياسي موحد، مقبول من السنة والشيعنة، وتجاوز القراءات المتطرفة للتاريخ الإسلامي، وما تتضمنه من افتراضات وهمية من مثل وجود

(١) - المصدر السابق (ص ١٠).

(٢) - المصدر السابق (ص ١٠ - ١١).



صراعات حادة بين أهل البيت والصحابة الذين (اغتصبوا) حقهم في الإمامة والخلافة»<sup>(١)</sup>.

ونحن نقول للكاتب نعم، إن فكر أهل البيت السياسي لا يناقض الشورى وحق الاختيار. ولكن لا يعني ذلك أن دعمهم للشورى مناقض لحقيقة الإمامة والنص والشرعية. بل إن الإمامة، وكما سنحزر بعد ذلك خارجة تخصصاً عن اختصاص أو حق الشورى، ليس شرعاً، بل تكويناً كما سنرى.

ثم لا يخفى أن النزاع الحاصل اليوم بين الديمقراطية والإسلام، ليس مرده إلى مشكلة الإمامة أو النيابة العامة. بل هي مشكلة تعاني منها كل الأطراف والمذاهب الإسلامية. بل حتى الذين زعموا أن الشورى تطال الإمامة، هم اليوم أكبر محاربين للديمقراطية.

وإن تدمير الأسس التي يقوم عليها الفكر الإمامي ليس هو الطريق الحقيقي إلى بناء وحدة على مستوى التصور السياسي الديمقراطي الشورى كما يتخيل الكاتب.

يقول الكاتب مؤكداً على وجهة نظره تلك: «ولقد أثبتت تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران، التي أقامت نظام الشورى، وجود خطر التحول إلى نظام ثيوقراطي يشبه نظام الباباوات في القرون الوسطى، يمارس الديكتاتورية باسم الدين، ويلغي دور الشعب، ما لم يتم تعزيز نظرية الشورى وتثبيتها في الأرض»<sup>(٢)</sup>.

وأنا متألم للجوء الكاتب إلى هذا التشبيه والقياس مع الفارق. وهو قياس يهرول إليه كل جاهل بمدلول المرجعية الفقهية في نسقها الإمامي، وكان لابد للعاقل أن ينصف هذه التجربة التي حولت حلم المسلمين في نشدان دولة الإسلام

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١١).

(٢) - المصدر السابق (ص ١١).

المعاصرة، من حيز الشعارات والنماذج الطاعنة في القدم، إلى دولة واقعية راهنة تتمثل في مؤسسات حديثة. هذه التجربة الفريدة من نوعها، حيث أول ما يميزها إقرارها بنظام شورى يتجلى في مجلس برلماني حيوي وقوي. يتجلى في قضاء مستقل وسلطة تنفيذية مستقلة.

ولا أحد ينفي أنها تجربة ما تزال تبني نفسها وتسد ثغراتها. وذلك لسبب بسيط هو أن الشريعة لم تحكم البلاد الإسلامية منذ فترة طويلة. الأمر الذي يجعلنا نثمن هذه التجربة الرائدة، التي استطاعت أن تبعث تجربتها من ثنايا التاريخ، لتجعل الحكومة الإسلامية أمراً واقعاً في راهتنا. إن وصفها بنظام الباباوات في القرون الوسطى أمر فيه الكثير من المبالغة، وأيضاً الكثير من التجني على تجربة سياسية جاءت لتدعم نظام المؤسسات ودولة القانون. وهي التجربة التي ارتقت بإيران من مستوى الدولة الديكتاتورية، إلى دولة القانون والشورى والفصل بين السلطات.

ونحن نعلم أن كل مكونات الفعل السياسي في إيران أتت باختيار الشعب، وأن ثمة خصوصيات في الدستور الإيراني، تميز المشهد السياسي في إيران الإسلامية عن غيرها من البلاد الديمقراطية الغربية.

وإذا كان العزوف عن ولاية الفقيه أو قبل ذلك عن الإمامة هو ما سوف يحل أزمة العلاقة بالديمقراطية وبالتالي التوحيد على صيغة الشورى المطروح في الفكر السياسي الإسلامي السني، فما على الكاتب إلا أن يعقد مقارنة بين الدولة الإسلامية في صيغها العقائدية الإمامية ونظيرتها في أفغانستان. ثم لينظر إلى أن دولة الولاية العامة، هي دولة مجلس الشورى، ومشاركة المرأة في أعلى الهيئات والمستويات، ودولة الاقتراع النزيه والحر، ولا تزال التجربة مستمرة، والمشهد السياسي في إيران الإسلامية اليوم أتاح للشعب الكثير من المجال للمشاركة والمنافسة.

إذن، رغم كل ما يمكن أن يلاحظه المتأمل لهذه التجربة، لا يمكنه بأي حال من الأحوال، أن يقارنها بنظام الباباوات في القرون الوسطى.

أما القول بأنها قد تتحول إلى نظام ثيوقراطي فإنني أشفق من حال الكاتب مرة أخرى، لأنه ربما لم يختبر مدلول هذه الكلمة. فالثيوقراطية، هي مفهوم ينطبق على كل من يدعو إلى تحكيم الشريعة. وفي ذلك يستوي الشيعة والسنة، طالما أن مرجع الحكومة الشرعية هو إلهي. وهذا يجعلنا نشك في أن مقاصد الكاتب، ترمي إلى إيجاد صيغة لنظام سياسي موحد مقبول — كما قال — من السنة والشيعة. بل لعله يقصد إلى أبعد من ذلك، هو الذهاب إلى إقصاء خيار الحكومة الإسلامية أصلاً. لأنها في أي صيغة من صيغها لن تكون إلا ثيوقراطية، حتى ولو أخذت بالشورى بالمفهوم الذي ذهب إليه الكاتب.

إذن نفهم من هذا أن الكاتب لا تقف دعوته عند حد تدمير الأسس العقائدية للإمامية من أجل التوصل إلى صيغة موحدة للنظام السياسي المقبول من السنة والشيعة، بل إنه يسعى إلى تقويض خيار الشريعة والحكومة الإسلامية من الأساس، وفي ذلك يكون بعيداً عن الفريقين بله أن يجد لهما صيغة موحدة مقبولة لديهما.

يقول بعد ذلك: «ويتجلى إيمان الإمام عليّ بالشورى دستوراً للمسلمين بصورة واضحة، في عملية خلافة الإمام الحسن، حيث دخل عليه المسلمون، بعدما ضربه عبد الرحمان بن ملجم، وطلبوا منه أن يستخلف ابنه الحسن، فقال: لا إنا دخلنا على رسول الله فقلنا: استخلف، فقال: لا أخاف أن تفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يختار لكم».

«وسألوا علياً أن يشير عليهم بأحد، فما فعل، فقالوا له: إن فقدناك فلا نفقد أن نبايع الحسن، فقال: لا أمركم ولا أنماكم، أنتم أبصر»<sup>(١)</sup>.

والملاحظ، أن الكاتب مهما انتقى من أخبار فهو لن يأتي بما يثبت أن الأمر شوري، إذ يمكنه من خلال ذلك أن يأتي بأخبار غير صريحة لا تشير بوضوح إلى النص والتعيين، ولكنها على كل حال لا يمكنها أن تثبت عكس النص والتعيين،

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٤).

وكل ما تفيدته، أن الأمر غير واضح للناظر، ومع ذلك فإننا نجد في هذا الخبر قياساً بين علي (عليه السلام) وهارون، وبين الخير بأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فعل ذلك خوف تفرق الناس من حوله، ومعناه أن الوصية في علي أو الحسن ليست بدعا في تاريخ الرسل والأنبياء، وأن عدم فعلها — لو افترضنا صحة هذا الادعاء — لا تفيد زوال الإمامة واستحقاقها عن الوصي. لقد بعث الله أنبياءه، ولما بعثهم تفرق القوم من حولهم، وإن تفرق القوم لا يمنع من بعثة الرسل أو استخلاف الأوصياء، ولو كان الأمر كذلك، لكان أولى بموسى أن لا يوصي بهارون طالما الله يعلم بما سترتب على ذلك.

ومع ذلك نقول، إن الكاتب يدلس في نقله الأخبار، فلقد أحال على كتاب الشافعي، كمصدر لهذا الخبر، إيجاءً منه بأن أحد أقطاب الإمامية يورد خيراً هذا مؤداه. مع أن الشريف المرتضى أثبت الرواية التي تؤكد على استخلاف علي (عليه السلام) لابنه الحسن (عليه السلام).

## خبر العباس:

وكنا قد تبينا أن الخير الذي ركن إليه أحمد الكاتب، ضعفه الشريف المرتضى، بل أكثر من ذلك أوله على غير ما يروم القاضي عبد الجبار، ولا أدري كيف لم ينتبه الكاتب إلى أن الشريف المرتضى قد أثبت روايات تبطل مدعى الخصم، تؤكد على وصية الإمام علي (عليه السلام) لابنه الحسن (عليه السلام)، وهذا هو قول الشريف المرتضى: «وبعد، فبإزاء هذين الخبرين الشاذين اللذين رواهما في أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يوص كما لم يوص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، الأخبار التي ترويه الشيعة من جهات عدة، وطرق مختلفة المتضمنة أنه عليه السلام وصى إلى الحسن ابنه، وأشار إليه واستخلفه، وأرشد إلى طاعته من بعده، وهي أكثر من أن نعدّها ونوردها.

فمنها ما رواه أبو الجارود عن أبي جعفر عليه السلام أن أمير المؤمنين لما أن حضره الذي حضره قال لابنه الحسن عليه السلام: «ادن مني حتى أسرَّ إليك ما أسرَّ إليّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأتت منك على ما أتمنني عليه».

وروى عماد بن عيسى عن عمر بن شمر عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «أوصى أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن عليه السلام وأشهد على وصيته الحسين ومحمداً عليهما السلام وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته، ثم دفع إليه الكتب والسلام» في خير طويل يتضمن الأمر بالصوية في واحد بعد واحد إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام.

وأخبار وصية أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى ابنه الحسن (عليه السلام) واستخلافه له ظاهرة مشهورة بين الشيعة وأقل أحوالها وأخفض مراتبها أن تعارض ما رواه ويخلص ما استدللنا به.

فأما ما حكاه من معارضة أبي علي لنا بما يروي من الأخبار في استخلاف أبي بكر وذكره من ذلك شيئاً بعد شيء فقد تقدم من كلامنا في فساد النص على أبي بكر واستخلاف الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) له ما يبطل كل شيء يدعى في هذا الباب على سبيل الجملة والتفصيل، لأننا قد بينا أنه لو كان هناك نص عليه لوجب أن يحتج به على الأنصار في السقيفة عند نزاعهم له في الأمر...»<sup>(١)</sup>.

وكان الشريف المرتضى سبق وناقش القاضي عبد الجبار في خير العباس السابق الذكر قائلاً: «يقال له: أمّا سؤال العباس رضي الله عنه عن بيان الأمر من بعده، فهو خير واحد غير مقطوع عليه، ومذهبنا في أخبار الآحاد التي لا تكون متضمنة لما يعترض على الأدلة والأخبار المتواترة المقطوع عليها معروف، فكيف بما يعترض ما ذكرناه من أخبار الآحاد؟ فمن جعل هذا الخبر المروي عن

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ ج ٣ (ص ١٠١ - ١٠٢).

العباس دافعاً لما تذهب إليه الشيعة من النص الذي قد دللنا على صحته، وبيننا استفاضة الرواية به فقد أبعده.

على أن الخبر إذا سلمنا وصحت الرواية به غير دافع للتّص، ولا مناف له، لأن سؤاله رحمه الله يحتمل أن يكون عن حصول الأمر لهم وثبوتهم في أيديهم، لا عن استحقاقه ووجوبه، يجري ذلك مجرى رجل نحل بعض أقاربه نحلّاً وأفرده بعطية بعد وفاته، ثم حضرته الوفاة فقد يجوز لصاحب النحلة أن يقول له أترى ما نحلّنته وأفردتني به يحصل لي من بعدك، ويصير إلى يدي أم يحال بيني وبينه، ويمنع ورثتك من وصوله إليّ، ولا يكون هذا السؤال دليلاً على شكّه في الاستحقاق، بل يكون دالاً على شكّه في حصول الشيء الموهوب له إلى قبضته.

والذي يبين صحّة تأويلنا، وبطلان ما توهموه قول النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) في جواب العباس على ما وردت به الرواية: (إنكم المقهورون) وفي رواية أخرى: (إنكم المظلومون)<sup>(١)</sup>.

وقد ظهر بعد ذلك أن الكاتب أحال خيراً أوردته القاضي عبد الجبار في المغني، على الشريف المرتضى الذي أوردته ليرد عليه لا ليعترف بصحته كما أوحى بذلك أحمد الكاتب للقارئ، ولم يلتفت لتلك المناقشات التي ساقها الشريف المرتضى حيث ردّ بها الخبر معتبراً إياه من أحاديث الآحاد التي لا يعتد بها، خصوصاً إذا كانت أخبار الوصية مما صحّ وتواتر.

ولا أدري كيف يورد الكاتب أخباراً أخرى تناقض الوصية دون أن يطبق عليها منهجه في ردّ الأخبار، ولم يلتفت حتى إلى مدى صحة رجالها، إنه يأخذها على علاّمها ويستشهد بها دون إمعان نظر.

والحقيقة أن أسلوباً كهذا بين في ميوله ونزعاته المسرفة، وكأن لسان حاله: «بائي تجر وباؤكم لا تجر». أقصد مثل الخبر الذي أوردته الحافظ أبو بكر بن أبي

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ ج ٢ (ص ١٥٢ - ١٥٣).

الدنيا في كتاب «مقتل الإمام أمير المؤمنين» عن عبد الرحمان بن جندب عن أبيه، أو ذلك المروي عن سليم بن قيس الهلالي.

ويواصل الكاتب شططه إلى أبعد الحدود.. فيقول علماء الإمامية ما لم يقولوه، وينسب لهم ما لم يقصدوه، من ذلك قوله: «أو كما يقول الشيخ المفيد في الإرشاد أن الوصية كانت للحسن على أهله وولده وأصحابه ووقوفه وصدقاته»<sup>(١)</sup>.

وفضلاً عن أن ما جاء في الإرشاد للمفيد، لا يعكس ادعاءات الكاتب (راجع مجلة المنهاج ص ٨٠ عدد (١٥) ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م)، فهو لا ينفي أمر الإمامة.

ثم هب أننا صدقنا هذه التخريجات الواهية، فما معنى الروايات الأخرى الدالة على الوصية؟! وهب أن فلاناً أو فلاناً آخر أورد خيراً دلّ على أن الإمام (عليه السلام) أوصى الحسن فيما أوصى له به، على أهله وولده وأصحابه ووقوفه وصدقاته.. فهل ذلك يناقض وصيته بالإمامة الكبرى؟! أبداً لا، وإنما تؤكدتها وتدعمها!.

غير أن الكاتب — وحتى الآن لا أدري سر هذه الكيفية التي يعالج بها الأمور — يعود فيتحننا بنص هذه الوصية يقول: «وتلك الوصية هي كالتالي: «هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب، أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. ثم إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، بذلك أمرت وأنا من المسلمين. ثم إنّي أوصيك يا حسن وجميع ولدي وأهلي ومن بلغه كتابي أن تتقوا الله ربكم ولا تموتنّ إلاّ وأنتم مسلمون. واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا فإني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول:

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٥).



«صلاح ذات البين أفضل من عامة الصيام والصلاة، وإن المعرّة حالقة الدين، فساد ذات البين، ولا قوة إلاّ بالله. انظروا ذوي أرحامكم فصلوهم يهون عليكم الحساب. والله الله في الأيتام فلا تُعبُوا أفواههم، ولا يضيعون بحضرتكم والله الله في جيرانكم، فإنهم وصية رسول الله مازال يوصينا بهم حتى ظننا أنه يورثهم. والله الله في القرآن أن يسبقكم في العمل به غيركم. والله الله في بيت ربكم، لا يخلون ما بقيتم، فإنه إن خلا لم تناظروا. والله الله في رمضان، فإن صيامه جنة من النار لكم. والله الله في الجهاد في سبيل الله بأيديكم وأموالكم وألسنتكم. والله الله في الزكاة فإنها تطفئ غضب الرب. والله الله في ذمة نبيكم، فلا يظلمن بين أظهركم والله الله فيما ملكت أيمانكم (...).»<sup>(١)</sup>.

وقد تبين أن هذه الوصية لا تناقض الإمامة. إنها وصية شخصية تأكيدية. فلا تعارض بين أن يضطلع الإمام الحسن (عليه السلام) بالوصية الشخصية إلى جانب الوصية العامة المتعلقة بالإمامة، ولقد سبق أن أوصى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الإمام علياً (عليه السلام) بما هو أخلاقي وبما هو خاص. ولم ينف ذلك كونه أوصى له بالإمامة من بعده!

على أن هذه الوصية ليست هي الوحيدة — وإن كان الكاتب يصر على أنها كذلك — بل هناك إلى جانبها وصايا خاصة وعمامة أخرى.

ثم يرتد المنهج الشططي بالكاتب، فيتوسل بأدلة ساذجة في النقض على الوصية، وإن كان ذلك كله يدل على شيء، فإنما يدل على أن صاحبنا لم يستوعب دروس المنطق كي يدرك أن ما يصلح أساساً لكل مناقضة هو التناقض، والحال لا تناقض بين ما يدعيه والإمامة. وهذه المرة سوف يدعم جداله بقوله:

«وكما هو ملاحظ فإن الإمام الحسن لم يعتمد في دعوة الناس لبيعته على ذكر أي نص حوله من الرسول أو من أبيه الإمام علي. وقد أشار ابن عباس إلى

(١) - المصدر السابق (ص ٢٥ - ٢٦).

منزلة الإمام الحسن عندما ذكر المسلمين بأنه ابن بنت النبي، وذكر أنه وصي الإمام أمير المؤمنين، ولكنه لم يبين أن مستند الدعوة للبيعة هو النص أو الوصية بالإمامة»<sup>(١)</sup>.

إن هذه الإشارة لا تعني إطلاقاً أن الإمام لا يرى الإمامة لنفسه حينما يتحدث عن نسبه وصلته بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فالغوغاء لا يزالون متربصين بالدعوة، والمنافقون متربصون بها..

لقد بلغ التحريف والتلبيس مبلغه.. فكيف يريد الكاتب للحسن (عليه السلام) أن يقنع الجموع ولا يستخدم آخر ورقة لعب بها غيره؟ فإذا كان من في السقيفة قبلاً قال: نحن أقرباء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ليواجه بها الأنصار، فإن أهل البيت أولى بذلك. فالإمام الحسن (عليه السلام) فرضت عليه المرحلة أن يتحدث بهذا الأسلوب وأن يتحدث عن نسبه من باب الأولوية. ثم إن العمل بهذا الأسلوب كان جارياً من قبل الجميع، والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في كثير من مواقفه لجأ إلى تذكير الناس بنسبه وطهارته وصدقه وأمانته.. حينما رفض الناس نبوته.. فلا نرى في كل ذلك ما يناقض نص الوصية على الإمام الحسن (عليه السلام)..

ويواصل الكاتب مراكماته وحشوه وجدله قائلاً: «وهذا ما يكشف عن إيمان الإمام الحسن (عليه السلام) بنظام الشورى وحق الأمة في انتخاب إمامها، وقد تجلّى هذا الإيمان مرة أخرى عند تنازله عن الخلافة إلى معاوية واشترطه عليه العودة بعد وفاته إلى نظام الشورى حيث قال في شروط الصلح: «... على أنه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده وأن يكون الأمر شورى بين المسلمين»<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن الكاتب هنا يتجاهل الأسباب التاريخية لتنازل الإمام

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٦).

(٢) - المصدر السابق (ص ٢٦).

الحسن (عليه السلام)، ليس عن إمامته، وإنما عن الخلافة الزمنية. لقد كان ذلك الموقف واضحاً إلى أبعد الحدود. ولا ينبغي أن ننسى أن معاوية هو نفسه لم يأت بالشورى؟ فلماذا يعتبر الكاتب أن تنازل الإمام الحسن (عليه السلام) يدل على الشورى؟. إنه لو كان هذا التنازل دليلاً وشاهداً على إيمان الإمام الحسن (عليه السلام) بالشورى، لما ظل يجارب حتى هزيمة جيشه؟، هذا إذا لم يكن الأمر الذي ناضل من أجله نصاً عليه وبيعة له. ثم إن مقتضى إيمان الحسن (عليه السلام) بالشورى أن لا يتنازل لمعاوية الذي اغتصب الأمر بكل وضوح، ألا يعني ذلك أن الكاتب يلقي الكلام على عواهنه؟!

ثم من قال له أن الحسن (عليه السلام) تنازل عنها؟! ومتى كان المرء قادراً على التنازل عن كفاءته؟ فهذا كمن يرى أن المشمس قابل للتنازل عن مشمشيته. فهل نفهم أن علياً (عليه السلام) تنازل عنها هو أيضاً؟! إن عدم قبول الناس بحكم الإمام أو النبي لا يعني سلب الإمامة أو النبوة عنهما.. إن الحسن (عليه السلام) لم يتنازل لمعاوية طواعية. لقد غلب معاوية جيش الحسن (عليه السلام)، وحتى لو استمر في القتال فإنه لن يفوز بشيء، وقصارى ما يجده أمامه مزيداً من سفك الدماء!.

لا أريد الآن أن أبسط الحديث عن وقائع ما يسمى بالصلح بين معاوية والحسن (عليه السلام)، وهو صلح مفروض بلا شك. ولكن سأقول هنا، أن الكاتب كما ذكرنا مراراً يخلط بين الإمامة والخلافة الزمنية. وهو ما يؤكد لي أنه جاهل تماماً بجوهر الإمامة.

إن تنازل الإمام الحسن (عليه السلام) كان إكراهاً مثلما أكره الإمام علي (عليه السلام) بل ومثلما أكره أنبياء كثيرون على الانسحاب والتراجع، وقتلوا وذبحوا.. ولم يكن ذلك ليلغي نبوتهم. فالنبوة كفاءة وملكة وكذلك الإمامة. والأئمة لم يتنازلوا عنها، بل أكرهوا على الانسحاب، وهناك رواية أوردها الكاتب تدل على ذلك، حينما قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عن هارون: «وتفرق عنه بنو

إسرائيل» وقد ثبت أن تفرقهم عنه لم يبلغ إمامته. وهذا ما يعنيه حقيقة الخير المشهور: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»!

وسوف يكشف الكاتب أكثر عن هذا الشطط، وسرعان ما سوف يناقض نفسه، حينما يردف قائلاً: «وقد ظل الإمام الحسين ملتزماً ببيعة معاوية إلى آخر يوم من حياة الأخير، ورفض عرضاً من شيعة الكوفة بعد وفاة الإمام الحسن بالثورة على معاوية، وذكر أن بينه وبين معاوية عهداً وعقداً لا يجوز له نقضه، ولم يدع إلى نفسه إلا بعد وفاة معاوية الذي خالف اتفاقية الصلح وعهد إلى ابنه يزيد بالخلافة بعده، حيث رفض الإمام الحسين البيعة له، وأصرّ على الخروج إلى العراق حيث استشهد في كربلاء عام ٦١ هـ»<sup>(١)</sup>.

انظروا كيف يناقض أحمد الكاتب نفسه. فإذا كان الحسن (عليه السلام) ملتزماً بالشورى، فلماذا يدعو الحسين (عليه السلام) لنفسه؟، ولماذا لم يترك الأمر شورى؟ إن هذا الاعتراف من الكاتب بدعوة الإمام الحسين (عليه السلام) لنفسه، تؤكد أن شيئاً ما نقضه معاوية في نص وثيقة المعاهدة، ألا وهي رجوع الخلافة إلى الحسن (عليه السلام) إن كان حياً وإلا فإلى الحسين (عليه السلام)!

إلا أن الكاتب يعود فيتثبت بما سبقه إليه غيره بالقول:

«ولا توجد أية آثار لنظرية النص في قصة كربلاء، سواء في رسائل شيعة الكوفة إلى الإمام الحسين (عليه السلام) ودعوته للقدوم عليهم أو في رسائل الإمام الحسين لهم»<sup>(٢)</sup>.

وكما يبدو، فإن الكاتب يقرأ وقائع تاريخية بوعي غير تاريخي. وهو يتجاهل كل الظروف والملابسات التي أحاطت بتلك المواقف. والوعي التاريخي يتطلب أن يدرس الكاتب أي نص في سياقه التاريخي ومرحلته الزمنية.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٧).

(٢) - نفس المصدر السابق (ص ٢٧).

وكان الكاتب يريد أن يوحي بأن ما جرى، كان في أجواء متسامحة، وأن اللعبة السياسية لم يكن لها مكان يومئذ. على الكاتب أن يدرك بأن المرحلة التي تلت السقيفة، لم يعد الحديث فيها يحتاج إلى إبراز الوصية. لقد أصبحت المعركة ميدانية وعملية بين أهل النص وأهل الرأي. وكان الرهان فيها على الغلبة ليس أكثر.

نقول بعد ذلك: إذا كان نهج أهل البيت (عليهم السلام) وائمتهم هو الشورى، كيف يعترف الكاتب أن الإمام الحسين (عليه السلام) دعى إلى نفسه بعد وفاة معاوية؟! وإذا لم يكن أحدهم ينص على الآخر، فالأخرى أن لا يدعيها أحدهم لنفسه. لكن نحن نقول أن الإمامة ثابتة لهؤلاء ولم يدعوا لأنفسهم زوراً ولا تنازلوا عنها لغيرهم طواعية.

ويستشهد الكاتب بخطبة الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) تلك التي ألقاها أمام يزيد بعد واقعة كربلاء. وهو يعتبرها دليلاً على عدم صحة الوصية مطلقاً يقول: «ومما يؤكد عدم وجود نظرية الإمامة الإلهية في ذلك الوقت، عدم إشارة الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) إليها، في خطبته الشهيرة التي ألقاها بشجاعة أمام يزيد بن معاوية في المسجد الأموي، عندما أخذ أسيراً إلى الشام، وقد قال في خطبته تلك: «أيها الناس أعطينا ستاً وفضلنا بسبع: أعطينا العلم والحلم والسماحة والفصاحة والشجاعة والمحبة في قلوب المؤمنين، وفضلنا بأن منّا النبي والصديق والطيار وأسد الله وأسد رسوله وسبطا هذه الأمة. ثم ذكر الإمام أمير المؤمنين فقال: أنا ابن صالح المؤمنين ووارث النبيين ويعسوب المسلمين ونور المجاهدين وقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين ومفرّق الأحزاب، أربطهم جأشاً وأمضاهم عزيمة، ذاك أبو السبطين علي بن أبي طالب»<sup>(١)</sup>.

وواضح أن أحمد الكاتب — وكما أشرنا آنفاً — يقرأ الأحداث التاريخية

(١) - المصدر السابق (ص ٢٩).

بوعبي غير تاريخي. إنه يتجاهل كعاداته، بأن مجرد بقاء الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) قيد الحياة بعد مأساة كربلاء يمثل حدثاً خطيراً وصعباً. ونحن نعلم أن الإمام زين العابدين (عليه السلام) نبأ من القتل بسبب ما قضاه الله عز وجل بأن يكون مريضاً يوم القتال. لقد ذكروهم بفضله وقيمه ليس أكثر.

ولا يخفى أن الخطبة التي أوردتها الكاتب، أُلقيت بالمسجد الأموي بالشام. وكانت الغاية حينئذ أن ينجو أهل البيت (عليهم السلام) من الفتك والأسر.. ولم يكن المقام طلب الخلافة التي اتضح أنها استتبت ليزيد غلبةً. وأي عاقل يصدق أن على الإمام أن يحدث يزيد وبطائه عن الإمامة، إذن لكان ذلك لغواً لا يجوز على إمام يدرك خطورة الموقف. فإذا لم يكن القوم مستعدين لتركه وأهل بيته لحقه المعتصب، فلا أقل أن يتركوه لمقامه من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وذلك للدفع بالناس إلى ممارسة ضغط ما، من خلال استنكارهم لهذا النوع من الفتك الغير مبرر ببقايا نسل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والإمام الحسين (عليه السلام) يذكرنا بالأسلوب نفسه. فهو حينما ألقى الناس بعيدين عن أن يستجيبوا أو حتى يستوعبوا خطاب الإمامة، قال لهم: إن كنتم لا تخافون الله ولا تؤمنون بالمعاد، فكونوا أحراراً في دنياكم إن كنتم عرباً كما تزعمون!.

نقول هذا لنوضح للكاتب أن الإمام زين العابدين لم يكن يريد استفزاز القوم بذكر الإمامة بصورة واضحة. وإذا كان الناس في الشام يجهلون إن كان أهل البيت (عليهم السلام) مسلمين ويصلون.. فهذا القدر من خطاب الإمام ضروري للتعريف بمكانتهم في الإسلام أولاً. ثم لا يجوز أن ننسى أن الكاتب لا يعن النظر حتى في النصوص التي يقرأها أو يستشهد بها. فقد أورد خطبة فيها تلميح إلى أمور لا تثبت إلا للأئمة اختارهم الله بعد نبيه لمواصلة مهمة الدعوة. فالنص يقول: «فضلنا بأن منا النبي والصديق والطيار وأسد الله ورسوله وسبطا هذه الأمة».

وهذا القدر كاف لتصحيح نظرة الشاميين إلى أهل البيت (عليهم السلام). وهي ليست مباهاة ولكن لا بد من أن ندرك أن قوماً فضلهم الله بكل هذا، لا بد وأن يختارهم لمهمة الإمامة.

إن الإمامة بغض النظر عن أهل البيت (عليهم السلام) هي لطف وضرورة ثابتة وراجحة بحكم العقل. والدين بلا إمامة لا حصن له عن الانحراق.. وإذا كانت "الإمامة" نظرياً ثابتة عقلاً، فما يترتب على ذلك هو أن العقل يحكم بأن بيتاً كهذا في الإسلام مرشح للإمامة أيضاً.

ويقول في الخطبة المذكورة، محدثاً عن أمير المؤمنين: «أنا ابن صالح المؤمنين ووارث النبيين... الخ».

فقد أشار إلى أن علياً (عليه السلام) وارث النبيين. وكان على الكاتب أن يدرك ما معنى وراثة الأنبياء!؟

إن رائحة الإمامة تفوح من هذه العبارة. وزد على ذلك قوله (وقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين). وقد علم الجمع أن من بين هؤلاء من قوتل لأجل النزول عند شورى المسلمين بعد مبايعتهم علياً (عليه السلام). وأن منهم من سماوا كذلك لرفضهم إمامة علي (عليه السلام).

ويشط الكاتب شططاً بعيداً وهو يلفق مخارجه المتهافنة، من خلال موقف الإمام زين العابدين (عليه السلام) يقول: «وقد بايع الإمام علي بن الحسين يزيد بن معاوية بعد واقعة الحرة ورفض قيادة الشيعة الذين كانوا يطالبون بالثأر لمقتل أبيه الإمام الحسين، ويعتدّون للثورة، ولم يدع الإمامة، ولم يتصدّ لها، ولم ينازع عمه فيها، وكما يقول الشيخ الصدوق: فإنه انقبض عن الناس فلم يلق أحداً ولا كان يلقاه إلاّ خواص أصحابه، وكان في نهاية العبادة ولم يخرج عنه من العلم إلاّ يسيراً»<sup>(١)</sup>.

(١) - المصدر السابق (ص ٢٩).

والكاتب هنا يناقض نفسه. فهو يتحدث عن الأئمة — الذين اعتبرهم أنصاراً للشورى — وكأنهم بايعوا طغاة بني أمية عن رضى. فهو من جهة يزيغ الحقائق حينما يعتبر إكراههم على البيعة، بيعة عن تراضٍ. ومن جهة أخرى يناقض نفسه إلى حدّ الغثيان، عندما يعتبر الإمام يبايع يزيد بن معاوية، وإن كان هذا الأخير أتى إليها من دون شورى. كيف يعتبر ذلك بيعة وكيف يعتبر ذلك مشروعاً. بل إنه يعتبر رفض الإمام قيادة الشيعة للثورة دليلاً على القبول بالبيعة مما يوحي بأن الأئمة راضون عن هؤلاء. ولا يكلف نفسه الارتقاء قليلاً، حتى يدرك أن رفض الإمام زين العابدين للثورة على يزيد ناتج عن فهم ودراسة للمرحلة.

ولكن الكاتب يشط بعد ذلك أكثر، فيأتي بكلام للصدوق يتحدث فيه عن اعتزال زين العابدين (عليه السلام) وهذا لعمرى دليل قاطع ضد ما حشده الكاتب. لأن الاعتزال آية عدم الرضى، بل هو ضرب من الرفض السلبي للواقع. إلا أن الكاتب لا يزال مصراً على تحريفه وتزويره للحقائق فيقول — متقولاً على الصدوق —: «ويتطرف الصدوق جداً، وبشكل غير معقول، فينقل عن الإمام السجاد أنه كان يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم والطاعة له وعدم التعرض لسخطه، ويتهم الثائرين بالمسؤولية عن الظلم الذي يلحق بهم من قبل السلطان»<sup>(١)</sup>.

وفي الحقيقة لو كانت هذه وحدها لكفت في فضح النهج التحريفي الذي يتبناه الكاتب وهو يقول على الصدوق مرة أخرى، ويستهين بالموقف السياسي للإمام زين العابدين (عليه السلام). ولا أدري كيف يدعي الكاتب أنه يحترم هؤلاء الأئمة لأدوارهم المشرفة ثم يأتي بكلام ملفق يوحي بأن الأئمة كانوا سلبيين، ويأمرون الناس بالركون والركوع إلى الظلمة؟.

بل وكيف يستقيم كلامه هذا مع قوله السابق بأنهم من أنصار الشورى؟.

(١) — المصدر السابق (ص ٢٩).



فكيف يكون الإمام نصيراً وموئناً بالشورى ثم يدعو الناس في الوقت ذاته إلى طاعة معتصي الشورى وأنصار الغلبة؟.

لكننا إذا توقفنا عند هذا الاستشهاد، فإننا سنجد الكاتب يدعي ذلك كذباً، فالكاتب يدعي أن كلامه هذا مأخوذ من أمالي الصدوق.

والحال، أن الصدوق كان قد أورد رسالة في المجلس (٥٩) من أماليه كالتالي: «وحقّ السلطان أن تعلم أنك جعلت له فتنة، وأنه مبتلى فيك بما جعل الله — عز وجلّ — له عليك من السلطان، وأنّ عليك أن لا تتعرض لسخطه، فتلقي بيدك إلى التهلكة، وتكون شريكاً له في ما يأتي إليك من سوء»<sup>(١)</sup>.

ولعلّ المطلع على رسالة الحقوق، للإمام زين العابدين (عليه السلام) يدرك لا محالة، أنّها تتحدث عن الحقوق في سياق آخر، يطبعه العموم والتجريد. لم يكن الإمام (عليه السلام) بصدد الحديث عما ينبغي أن يكون عليه الحاكم، فهو يفترض الحاكم الشرعي. ذلك بأنّ الحاكم غير الشرعي سبقت فيه كلمة الأئمة (عليهم السلام) وحكمهم في ذلك واضح، شهدت بذلك نصوصهم ومعارضهم كلامهم ومواقفهم التاريخية.

هذا مع أن الإمام (عليه السلام) يتحدث عن الحاكم بالمعنى العام، وقد تبين أن وجود الحاكم أمر ضروري ومؤكّد من أجل حفظ النظام. وأمير المؤمنين (عليه السلام) الذي عبر بما فيه الكفاية عن شروط الحاكم الشرعي، يؤكد بأنّ لا بد للناس من إمام بر أو فاجر.

لكن ما يثيرني هنا، هو أن الكاتب حرص على ذكر كل أقوال الأئمة (عليهم السلام) لكنه في هذا المورد اكتفى بالتعليق. ولا شك أن أمراً كهذا — بمثل هذه الخطورة — يتطلب إيراد النص كاملاً. غير أن الكاتب مارس تدليساً آخر، واكتفى بالتعليق. والقارئ للنص كما هو، يدرك أن السياق غير

(١) - المجلس ٥٩ من أمالي الصدوق ص ٣٠٢ - ٣٠٣ الطبعة الخامسة - مطبوعات الأعلمي - بيروت.

السياق، والمعنى غير المعنى.

ومما يدل على جهل الكاتب العريض بمفهوم الإمامة ووظيفتها، قوله استشهداً على ادعائه:

«ومن هنا ونتيجة للفراغ القيادي فقد انتخب الشيعة في الكوفة، بعد مقتل الإمام الحسين، سليمان بن صرد الخزاعي زعيماً عليهم، وذلك عندما اجتمعوا إلى خمسة من رؤوسهم، وقام المسيب بن نجية خطيباً فقال: «أيها القوم ولوا عليكم رجلاً منكم، فإنه لا بد لكم من أمير تفرعون إليه وراية تحفون بها»، وقام رفاة بن شداد فعقب على كلامه قائلاً: «قلت ولوا أمركم رجلاً منكم تفرعون إليه وتحفون برأيته، وذلك رأي قد رأينا مثل الذي رأيت، فإن تكن أنت ذلك الرجل تكن عندنا مرضياً وفينا مستنصحاً وفي جماعتنا محباً، وإن رأيت ورأى أصحابنا ذلك ولينا هذا الأمر شيخ الشيعة صاحب رسول الله وذا السابقة سليمان بن صرد، الحمود في بأسه والموثوق بحزمه» ثم تكلم عبد الله بن وال، وعبد الله بن سعد فحمداً ربهما وأثنياً عليه.. فقال المسيب بن نجية: «أصبتم ووفقتم وأنا أرى مثل الذي رأيتم فولوا أمركم سليمان بن صرد» وقد قام سليمان بن صرد الخزاعي بقيادة حركة قامت للثأر من قتل الحسين، وعرفت بحركة التوابين» (ص ٣٠).

ولعل المتأمل لهذا الكلام، سوف يدرك لا محالة بأن صاحبنا يعود بنا إلى حالة من التسطیح، في فهم معنى الإمارة والإمامة وغيرها من المفاهيم التي تنطق بها نصوص كثيرة ويراد منها معاني مختلفة. وإن الكاتب هنا — وإن ادعى الموضوعية — فهو رجل يتوسل بأدلة أوهى من بيت العنكبوت. وأحياناً يتساهل إلى درجة أنه يوقفنا على أدلة، قد لا يرضى الغرير لنفسه الوقوف عليها.

فعندما كان يتحدث عن حديث الغدير، المتواتر في سنده الواضح في متنه.. رأينا كيف اقتفى طريق التحريفيين عندما اعتبر أن مجرد ذكر "إمام" لا يعني

الخلافة؛ من حيث أن الإمامة لها أكثر من معنى.

وهاهو يأتي دوره في حادثة تاريخية — الله وحده يعلم إن كان الكلام متواتراً أو صحيحاً — لا يكلف نفسه جهد البحث والتمييز، حول ما إذا كان لفظ الأمير هنا له مدلول واحد أو أكثر. فالحادثة التي يعرضها الكاتب لا تتعلق بالإمامة؛ بل بإجراء مشروع في الإسلام، وهو أن جماعة من الثوار كان عليهم أن يختاروا أميراً. فلو كان الأمر كما يدعي الكاتب، إذن لقلنا أنه لو رأى ثلاثة من المسافرين أن يختاروا لهم أميراً، من باب الاستحباب الذي تؤكد عليه السنة الشريفة، لكان ذلك معناه الإمامة. وكان هؤلاء المسافرين ينازعون أئمة أهل البيت (عليهم السلام) الإمامة مما يعني أن كل من تأمر فهو إمام! وقد حدث نظير ذلك في عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث كان على رأس الوفود الذين عزلوا عثمان ونصبوه خليفة، أمراء من الكوفة والبصرة ومصر.

بل وهذا ما يؤكد الكاتب من دون أن يشعر حينما قال: «وقد قام سليمان بن صرد الخزاعي بقيادة حركة قامت للثأر من قتلة الحسين، وعرفت بحركة التوابين». ومعناها أنها كانت حركة للثأر، لا للخلافة.

ولست أدري كيف يخفي الكاتب أن سليمان هذا إنما قام لنصرة أهل البيت (عليهم السلام) لا ليحل مكانهم، وهو قد تولى إمارة قتال لا إمارة المسلمين. فكيف يرى ذلك دليلاً على عدم إمامة زين العابدين (عليه السلام)؟ هذا مع أن كثيراً من الخطب والأحداث التي حدثت إبان المعارك التي دارت بين الأمويين والمعارضين، لا تصلح أن تكون في متنها دليلاً قاطعاً على شيء إلا إذا دعمت بمواقف أخرى موثوقة أو حقق في سندها بناءً على النهج المختار للكاتب نفسه.

والحال أن كل هذه الأحداث التاريخية وكل هذه الخطب لم تكن في مستوى تواتر حديث الغدير أو في مستوى وضوحه، حتى نرد بها حكماً أجمع على صحته كافة المسلمين!.

إن الكاتب كما رأينا متناقض مع نفسه إلى حدّ الغثيان، فهو بعد أن استعرض ما فهم منه — هو — أن الأئمة لم يعترضوا على الخلفاء، بل أمروا أصحابهم بالطاعة لهم ولم ينددوا أو يحتجوا، هاهو يعود فوراً ليناقض نفسه بقوله: «لقد كان أئمة أهل البيت يعتقدون بحق الأمة الإسلامية في اختيار أوليائها وبضرورة ممارسة الشورى، وإدانة الاستيلاء على السلطة بالقوة»<sup>(١)</sup>.

وينسى الكاتب بسرعة فائقة أنه قبل هنيهة فقط، كان قد كذب على الصدوق حينما أسند إليه هذا القول؟ قائلاً: «ويتطرف الصدوق جداً، وبشكل غير معقول، فينقل عن الإمام السجاد أنه كان يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم والطاعة له وعدم التعرض لسخطه، ويتهم الثائرين بالمسؤولية عن الظلم الذي يلحق بهم من قبل السلطان»<sup>(٢)</sup>.

كيف يستقيم قول كهذا مع إيمان الأئمة بالشورى وإدانة المستولين على الحكم بالقوة؟ وقد كان يزيد قد استولى بالقوة، فكيف لا يقوم الإمام بإدائه. وكيف يستقيم ذلك مع قول الكاتب: «لعلنا نجد في هذا الحديث أفضل تعبير عن إيمان أهل البيت بالشورى والتزامهم بها، وإذا كانوا يدعون الناس إلى اتباعهم والانقياد إليهم فإنما كانوا يفعلون ذلك إيماناً بأفضليتهم وأوليتهم بالخلافة في مقابل "الخلفاء" الذين كانوا لا يحكمون بالكتاب ولا يقيمون القسط ولا يدينون بالحق»<sup>(٣)</sup>.

فمقتضى كلام الكاتب أن الإمام مطلوب منه أن يندد ويدعو إلى قتل من غضب الأمة أمرها، وهل كان يزيد بن معاوية إلا مغتصباً فكيف يكون الإمام ساكناً، معتزلاً متزويماً وأمراً بالطاعة.. ومن جهة أخرى مندداً داعياً لقتل

(١) - المصدر السابق (ص ٣٠).

(٢) - المصدر السابق (ص ٢٩).

(٣) - المصدر السابق (ص ٣٠).

المغتصبين؟.. مع أن الكاتب لا يزال مصراً على مفارقاته وهو يعلق على هذا الخير بقوله : «لعلنا نجد في هذا الحديث أفضل تعبير عن إيمان أهل البيت بالشورى والتزامهم بها...»<sup>(١)</sup>.

ودعنا هنا نتقل إلى فقرة أخرى ترشح جهلاً وبهتاناً، ساقها الكاتب وهو يدرك أنها لا تساوي شروى نقيير في ميزان الاحتجاج، بل إن اعتبارها دليلاً على نفي الإمامة دونه خرط القتاد. يقول: «ومن هنا وتبعاً لمفهوم الأولوية، قالت أجيال من الشيعة الأوائل، وخاصة في القرن الأول الهجري: "إن علياً كان أولى الناس بعد رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) لفضله وسابقته وعلمه، وهو أفضل الناس كلهم بعده وأشجعهم وأسخاهم وأورعهم وأزهدهم. وأجازوا مع ذلك إمامة أبي بكر وعمر وعدّواهما أهلاً لذلك المكان والمقام، وذكروا أن علياً سلّم لهما الأمر ورضي بذلك وبايعهما طائعاً غير مكره وترك حقه لهما، فنحن راضون كما رضي المسلمون له، ولمن بايع، لا يحل لنا غير ذلك ولا يسع منا أحداً إلا ذلك، وأن ولاية أبي بكر صارت رشداً وهدى لتسليم علي ورضاه»<sup>(٢)</sup>.

نلاحظ هنا، أن الكاتب أخضعنا رغماً عنّا إلى أسلوب تحشيد الفرق والمقالات، على نهج كتاب الفرق دون أن يحدّثنا عن أسماء حقيقية تنتمي للجيل الأول من الشيعة، ولو أردنا أن نفتح ملف الأحداث التي جرت بحضرة هذا الجيل لمأنّاها حقائق وأحداثاً لا رادّ لها. ونحن نعلم أن الجيل الأول من الشيعة هم في الحقيقة أولئك الذين فجرّوا الموقف منذ السقيفة، ونحن بدورنا نتساءل، لماذا رفض كل أولئك الصحابة مبايعة الشيخين في السقيفة، وانحازوا إلى معسكر علي(عليه السلام)؟ فالأمر إمّا لأهم رأوا في هؤلاء مغتصبين للخلافة أو أنهم رأوا فيه مخالفة للشورى.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٣٠).

(٢) - المصدر السابق(ص ٣٠ - ٣١).

وفي كلتا الحالتين نجد أن الأمر مخالف لما ادعاه الكاتب. فلو كانوا معتصبين، فإن ما حدث كان مطلوباً، وأن بيعتهم المتأخرة جاءت تحت طائلة التهديد بالقتل والحرق، والوقائع مدونة مشهورة. وإن كانوا رفضوا الشيخين لتجاوزهما للشورى، فالأمر ينسجم مع أمير المؤمنين (عليه السلام)، ألم يقل الكاتب نفسه، أن الأئمة — وهذا أميرهم وكبيرهم — متمسكون بالشورى ومددون معتصبيها؟! وإذا سكت أمير المؤمنين وباع الآخرون مكرهين، فلا يعتبر ذلك قبولاً، وإلا لعاد الأمر إلى تصويب ما أخذ اغتصاباً وغلبة.

بل إن الكلام الذي ينسبه الكاتب للجيل الأول، بين التحريف، وهو ينتمي إلى الأجيال المتأخرة التي حاولت التلفيق ما بين حقّ علي (عليه السلام) وواقع الخلفاء. وهذا التلفيق لم يكن من بنات فكر الجيل الأول، بل هو لاحق، وهو حاكٍ عن محاولة للتلفيق لم يعدها الجيل الأول ولا غيره ممن فهم معنى الإمامة وأبعادها. والكاتب في كل الأحوال سوف يكون مناقضاً لكلامه. لأنه إن ارتضى هؤلاء الخلفاء رغم كونهم معتصبين أو رغم كونهم لم يأتوا بالشورى، فإن المطلوب من الأئمة أن ينددوا وأن لا تكون الشرعية لهؤلاء، فافهم!

وسوف لا نمضي بعيداً مع الكاتب في تحشيداته التي انتقاها من كتابات الفرق وأصحاب المقالات، وإن كانت تدل على أن كل ما حصل تأكيد على ظروف الحصار والقمع. والكاتب بلا شك كان قد اهدى إلى هذا المأزق. وبدا واثقاً من كل ما ورد في هذه الكتب. ولم نجد حالة واحدة يتوقف عندها الكاتب، ليقول لنا هل صحيح ما ورد هناك أم أن الأمر يحتاج إلى تحقيق في السند أو المتن كما فعل دائماً حينما يصطدم بروايات تدل على خلاف ذلك. إنه يحقق في كل خبر يدل على الإمامة، ويطلق العنان لكل خير أو حادثة تناقض ذلك. وهو ما يوضح أن الكاتب كان قد اختار طريقته مسبقاً، ألا وهي «بائي تجر وبأوك لا تجر».

وقد كان المراد من كل ذلك التحشيد والحشو، أن يقنعنا بأن الإمامة وما تفرع عنها من مسائل أخرى هي نتيجة تاريخية لكل هذا الذي حدث. أعني التعيين والعصمة بالنسبة للمعصوم. لذا يقول:

«وهو ما أحدث ردة فعل عند الشيعة الذين كانوا يشكلون المعارضة الرئيسية للأمويين، فقالوا أولاً بأولوية أهل البيت في الحكم والخلافة. ثم قال بعضهم بتعيين الله لهم، وقال بعض آخر بعصمتهم. وقد التقت هذه المفاهيم التي كانت تبلور في مطلع القرن الثاني الهجري مع حالة التمزق الذي كان يعصف بالحركة الشيعية والصراع الداخلي على القيادة بين أجنحة أهل البيت المختلفة، فأدى كل ذلك إلى نشوء نظرية "الإمامة الإلهية" لأهل البيت، القائمة على "العصمة والنص والتعيين" عند فريق منهم»<sup>(١)</sup>.

وأريد أن أقول هنا للكاتب الذي استنجد بقراءة الخصوم، معتقداً أنه مبتكر لكل هذا الاحتجاج، بأن أموراً كهذه كانت قد ذكرت في حق النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أيضاً. أي أن المتكلمين فيما بعد ناقشوا بالحجة نفسها مسألة النبوة كأصل من أصول الاعتقاد، وناقشوا العصمة، التي لها علاقة بوظيفة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) التشريعية فهل لنا أن نعتبر كل ذلك ردّاً فعل للصراع الإسلامي الداخلي. وأن كل هذه الأمور مستحدثة؟! يقول الكاتب استطراداً: «وكان على رأس القائلين بهذه النظرية:

١ — المتكلم المعروف أبو جعفر الأحول، محمد بن علي النعمان الملقب بمؤمن الطاق الذي ألف عدة كتب في هذا الموضوع هي: كتاب الإمامة وكتاب المعرفة (...).

٢ — علي بن إسماعيل بن ميثم التمار (... ) الذي قال عنه الطوسي في الفهرست «إنه أول من تكلم على مذهب الإمامية وصنّف كتاباً في الإمامة (...).

(١) — الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٥١).

٣ — هشام بن سالم الجواليقي .

٤ — قيس الماصر .

٥ — حمران بن أعين .

٦ — أبو بصير ليث بن البخترى المرادي الأسدي .

٧ — هشام بن الحكم الكندي (..) وقد قال عنه الشيخ الطوسي في الفهرست: «إنه كان ممن فتن الكلام في الإمامة، وهذب المذهب بالنظر، وكان حاذقاً بصناعة الكلام...»<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن هؤلاء أول من فتن الكلام في الإمامة، وليس أول من أحدث فكرة الإمامة. والفرق واضح بين المعنيين. فإذا كان المتكلمون أول من فتن الحديث في التوحيد والنبوة — من الناحية العقلية — فلا يعني ذلك أن الأجيال الأولى لم تكن تقول بالتوحيد والنبوة.

الإمامة ليست رد فعل. ففعل التعيين والعصمة وارد في حقهم منذ بداية الدعوة — كما سنبين — وإذا كان الشيعة خلال القرون الأخيرة نظموا في قوالب كلامية لضرورات الاستدلال، فشأنها شأن التوحيد الذي أصبح له اصطلاح ومتفرعات معقدة في دائرة الكلام. فالكاتب يخلط بين حقيقة الإمامة كمفهوم قديم وبين أول انتظام لها في علم الكلام.

لقد أصبح للتوحيد في القرون المتأخرة شأن آخر، وتفرعاته أصبحت أعقد مما كان عليه الأمر بالنسبة للجيل الأول، فهل معناه أن الأوائل لم يكونوا موحدين.

إن الأعرابي المسلم في العهود الأولى لم يكن ليفهم أو يستوعب مفهوم التوحيد العام أو الخاص، أو أن يعي التمييز بين الوجود والماهية، أو الواجب والممكن والممتنع.. لكن هذا لا يعني أنه لم يكن بفطرته مؤمناً بمضمونها.

(١) — نفس المصدر السابق (ص ٥١).



وكذلك مفهوم النبوة والإمامة. فالتعيين ثبت في العهد الأول بالنصوص والخطابات والمواقف.. وانتظم في علم الكلام انتظاماً عقلياً.. وكذلك العصمة. إن هؤلاء لم يستحدثوا القول بالتعيين والعصمة، وإنما أوجدوا تراثاً احتجاجياً وعقلياً. أي أنهم فتقوا القول في الأسباب والغايات والاختصاصات التي تتفرع عن التعيين والعصمة!.

والكاتب في الواقع لا يميز بين قول أصحاب الأئمة من المتكلمين وبين كلام الأئمة أنفسهم. فكلامهم جميعاً في نظره كلام متكلمين، إذ يقول: «وتقول النظرية الإمامية: إن الإمامة أمر إلهي، وإن تعيين الإمام الجديد يتم بتدخل من الله، ولا دخل لإرادة الإمام السابق بذلك. يقول عمرو بن الأشعث أنه سمع الإمام الصادق يقول: «لعلكم ترون أن هذا الأمر إلى رجل منا يضعه حيث يشاء؟! لا والله، إنه لعهد من رسول الله مسمى رجل فرجل حتى ينتهي الأمر إلى صاحبه».

ويقول إسماعيل بن عمار أنه سأل أبا الحسن الأول الكاظم عن الإمامة، هل هي فرض من الله على الإمام أن يوصي ويعهد قبل أن يخرج من الدنيا؟ فقال: نعم، فقال: فريضة من الله؟ .. قال: نعم»<sup>(١)</sup>. ولا أدري إذاً، إذا كان هؤلاء أئمة ينطقون بالنص، لماذا يسميها الكاتب النظرية الإمامية؟!.

لكننا نستغرب من كلام الكاتب الذي اعتبر ذلك؛ أهم الفقرات الكلامية الواصلة إلينا من الجليل الإمامي الأول. في الحقيقة هذه ليست فقرات كلامية، بل نصوص للأئمة. ولا أدري لماذا لم يدرجها الكاتب في كلامه ويأتي بما يخالفها؟ لقد كان منهج الكاتب أن يرى الأئمة من أي قول بهذا المعنى، وهاهو يأتي به الآن ويعتبره فقرات كلامية. نريد

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٥٨).

فقط أن نتعرف على حقيقة هذا المنهج المفارق؟!.

ولعل أكبر مفارقة في هذا النهج التحريفي، أن الكاتب هو أعرف من أولئك الذين أصبح اليوم يستند إليهم، بالأبعاد العقائدية للإمامة ومسائلها المتعددة. فبعد أن كان على بينة من أمره، هاهو ذا يعود ليغترف من معين الجهل والتسطيح، وكأنه من أولئك الذين انطبق عليهم قول البارئ تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup>!

يقول مثلاً في موضوع العصمة: «وكانت فلسفة العصمة تقوم على مفهوم الإطلاق في الطاعة لولي الأمر وعدم جواز أو إمكانية النسبية فيها، وذلك مثل الردّ على الإمام ورفض طاعته في المعاصي والمنكرات لو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه وانحرافه. وهو المفهوم الذي كان الحكام الأمويون يدأبون على ترويجه ومطالبة المسلمين بطاعتهم طاعة مطلقة في الخير والشر على أساسه. وهو ما أوقع فلاسفة الشيعة والتكلمين في شبهة التناقض بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولي الأمر في الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والحرمات»<sup>(٣)</sup>.

ولا يجد الناظر في هذا الكلام ما يصلح دليلاً ضد العصمة. فالكاتب يورد استدلالاً تلفيقياً لا ينتمي بأي حال من الأحوال إلى مذهب الإمامية في العصمة. فلإذا كان القول بعصمة الإمام مجرد ردّ فعل عن تلك الخلفيات التي أوردتها الكاتب، فهل يصح أن نقول ذلك في عصمة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؟! هل هي أيضاً ردّ فعل، أم أنها إحدى ضرورات التبليغ والنبوة؟! لا شك أن مدرك

(١) - سورة البقرة: (آية/٦١).

(٢) - سورة النساء: (آية/٥٩).

(٣) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٥٩).

العصمة بالنسبة للنبي(صلى الله عليه وآله وسلم) هو ذاته مدرك العصمة بالنسبة للإمام. لأن هذا الأخير له وظيفة تأويل الشريعة وتبليغ الأحكام. وهذه الوظيفة هي التي تفرض تمتع الإمام بتلك العصمة.

وهذا إنما يدل على أن الكاتب يخلط دائماً بين الإمامة وبين مجرد الخلافة الزمنية. ثم لا أدري كيف يتجاهل الكاتب تلك الحقيقة التي سمت على طول الخط مذهب الإمامية وهي عدم الاعتراف المطلق بالتصويب «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

ومتى كان بنو أمية يدعون بأنهم معصومون؟! لقد واجهوا الأمة بالتحدي وبارزوا العامة والخاصة بالمعاصي.. ولم يمارسوا تقية فيما كانوا يأتونه من موبقات.. إنه لم يدع العصمة إلا لأئمة أهل البيت(عليهم السلام).

إن العصمة هي ضرورة من ضرورات التبليغ عن الله، وهذا واضح من كلام الطوسي الذي استدل به الكاتب، حيث ظهر أن عصمة الإمام ناتجة عن كونه مقتدى به.

إن إبطال العصمة عن الإمام، يتوقف على إبطال الإمامة رأساً. وبما أن النقاش لم يحسم في الإمامة، فإن الحديث في العصمة سيكون لغواً. لأن عصمة النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) مما أجمع عليه المسلمون، لا أقل في تبليغ الأحكام كما عند العامة.. ومناطقها في النبوة هو ذاته في الإمامة لو كانوا يعقلون!

نخلص من هذا إلى أن الكاتب لم يكن محقاً في ادعائه بأن عهد الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) وما بعد وفاته بقليل، كان عهداً للشورى، استطاعت الأمة أن تختار ولائها بكل حرية. ذلك، لأن الشورى التي يتحدث عنها الكاتب لها مدلول محدد في الإسلام، ولهذا لا يمكن للكاتب أن يبين لنا كيف أن حكومة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)، أتت بيعة ولم تأت بالشورى. أما الحقبة التالية، فقد كشفت عن حالة حقيقية من اغتصاب الشورى

وحق الأمة في الانتخاب. إذن، كيف يحقّ للكاتب أن يعتبر الإمامة هي مجرد عثرة في وجه الشورى، خصوصاً بعد أن يعلم بأن الخلافة الوحيدة التي تحققت فيها الشورى والبيعة الحرة في التاريخ الإسلامي، هي خلافة أول إمام من أئمة أهل البيت (عليهم السلام) علي بن أبي طالب (عليه السلام). وأن ما حصل في إيران اليوم هو أكثر شورية وديمقراطية من كل أشكال الخلافة التي قامت في التاريخ الإسلامي بقوة السيف.

فإذا تحدث مؤرخوا الفكر السياسي الإسلامي، عن أن الخلفاء أقاموا حكمهم على الشوكة والغلبة، فإن ما حصل في إيران، هو ثورة شعب. وأن وجود فقيه قائد لهذه الثورة هو اختيار شعب. بل إنها شوكة شعب وغلبة شعب، وليس شوكة قبيلة أو غلبة فئة.

## الإمامة كرد فعل؟!!

السنقطة الأخرى التي أثارها الكاتب في النص السابق، أن القول بالإمامة جاد كرد فعل من قبل الموالين لأهل البيت على ادعاء الأمويين بأحقيتهم بالخلافة. وغريب كيف يصدر هذا القول المتختم بالتجهيل من شخص سبق وأن شهد على نفسه بأن "عشرة ناقص واحد يساوي صفر" وهو يدرك بأن القول بأحقية أهل البيت بالإمامة مما فاضت به المظان الإسلامية، تلميحاً وتصريحاً.

أليس من المنطقي أن يكون العكس هو الصواب. أليس بنو أمية هم من ادعى أحقية الخلافة كرد فعل لما رزح به المنقول الإسلامي من أن الأحقية لهذا البيت الهاشمي؟ أليس بنو أمية أصلاً يعترفون بأن توليهم لها هو غلبة وليس بيعة عن تراضٍ؟ ألم يكن بنو أمية هم من حاول التعتيم على ما أكدته الأخبار من أحقية أهل البيت (عليهم السلام) بهذا الأمر؟ كيف إذن يكون موقف أهل البيت مجرد رد فعل على قوم اغتصبوها وسطوا عليها قهراً وغلبة؟

بل إن بني أمية كانوا أوفى من كاتبنا حينما اعتبروا أهل البيت أهلاً لها، لكنها الغلبة وما أدراك ما الغلبة. وعلى الكاتب أن يعود فيقرأ نص الرسالة التي بعثها معاوية لمحمد بن أبي بكر، عندما احتجّ عليه هذا الأخير وطالبه بالتنازل عن حقّ هو لعلي بن أبي طالب (عليه السلام) يقول معاوية: «قد كنا وأبوك فينا، نعرف فضل ابن أبي طالب وحقه لازماً لنا ميروراً علينا، ثم كان أبوك وعمر، أول من ابتزّه حقه وخالفه على أمره.. فإن يك ما نحن عليه صواباً، فأبوك استبد به ونحن شركاؤه، ولولا ما فعل أبوك من قبل ما خالفنا ابن أبي طالب ولسلمنا إليه. ولكننا رأينا أباك فعل ذلك به من قبلنا فأخذنا بمثله. فعب أباك بما بدا لك أودع ذلك، والسلام على من أناب»<sup>(١)</sup>.

إذا كان معاوية يقول ذلك، فإن يزيد يؤكد على أن موقف الغلبة قائم على النكران المطلق لحق أهل البيت (عليهم السلام)، لا من حيث أنه لم يرد فيهم نص، بل لأن القضية من أصلها غير معتبرة في المنظور الأموي. ذلك أن النبوة ذاتها ليست حقاً لصاحب الدعوة. فإذا كان أبو سفيان في بداية الدعوة هو ومن معه يستنكرون كيف تكون النبوة في بني هاشم، فقد عبر يزيد عن ذلك يزيد بعد مقتل الإمام الحسين، بقوله:

ليت أشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسل  
لأهلّوا، واستهلوا فرحاً ثم قالوا: يا يزيد لا تشل  
لعبت هاشم بالملك فلا خيرٌ جاء ولا وحيٌ نزل  
وهذا فضلاً عن أنه يعبر عن وحدة الخط، ووحدة الهدف للمشروع  
الأموي، فإنه يعبر عن أن الأمويين اعتبروا المسألة لعبة ملوكية من بني هاشم،

(١) - مروج الذهب: المسعودي ج ٣ ص ٢١ - ٢٢، دار المعرفة بيروت.

وليس حقاً قلوبياً. ذلك لأن المسألة محسومة من أساسها. فلئن كان أهل البيت (عليهم السلام) ارتكزوا على الشرعية الدينية في استحقاق الخلافة، فإن يزيد يعبر عنها برعونه قائلاً:

لا خيرٌ جاء ولا وحيٌّ نزل!

وهكذا، كان يزيد مدركاً بأن لا طريق لاغتصاب هذا الحق من أهل البيت (عليهم السلام) إلا بإعلان الكفر بالأصل الذي تقوم عليه فكرة الإمامة؛ أي الطعن في أصل الوحي والنبوة!.

إن التمسك بالشرعية الدينية لإمامة أهل البيت (عليهم السلام) بدأت منذ الاحتجاجات الأولى، وتحديداً في احتجاجات السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) وظلت سارية، أوردتها مظان المحدثين، وسارت بها الركبان وتغنت بها الشعراء. فلماذا إذن الإصرار على الاختزال، والادعاء من دون أدنى دليل على أنها ردّ فعل؟!.

يقول الكاتب مستطرداً: «وبالرغم مما يذكر الإماميون من نصوص حول تعيين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للإمام علي بن أبي طالب من بعده، إلا أن تراثهم يحفل بنصوص أخرى تؤكد التزام الرسول الأعظم وأهل البيت بمبدأ الشورى وحق الأمة في انتخاب أئمتها»<sup>(١)</sup>.

إن الكاتب هنا يشهد على أن نصوص استحقاق الإمامة لأهل البيت (عليهم السلام) ونصوص الشورى كليهما موجود في تراث الإمامية. وهو يصر على أن الصحيح منها ما ورد في الشورى. إذن، ألا يعني هذا أن الكاتب تتحكم فيه تلك الخلفية من الأساس ألا وهي التكذيب المسبق لكل ما يدعم مفهوم الإمامة. لم لا يعتبر أن الصحيح هو ما ورد في الإمامة؟! لكننا نكتشف

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٩).

من ذلك أمراً آخر، وهو أن مفهوم الإمامة غامض لدى الكاتب؟

نعم، هناك نصوص تتحدث عن الإمامة وأخرى عن الشورى. والأئمة لم يروا أي تناقض بين ذلك. إن الأئمة لم يتحدثوا عن أن الإمامة تتحقق بالشورى. ولو كان الكاتب يقصد ذلك فهو متقول، فليات بدليل. إن القول بالإمامة لا يناقض القول بالشورى في مذهب أهل البيت (عليهم السلام) ولهذا نلاحظ أن سقوط خيار الإمامة في التاريخ الإسلامي، رافقه سقوط خيار الشورى أيضاً. إن معتصي الإمامة كانوا منذ فجر الخلافة قد اغتصبوا مبدأ الشورى ذاته.

إن الإمامة والشورى معاً كانا ضحية الخلافة والخلفاء منذ السقيفة. وإنه لا وجود لأي نص لدى الإمامية يناقض القول بالإمامة. ولا وجود لما يدعي أن الإمامة تتحقق بالشورى، إن الكاتب يورد جملة من الأخبار وفي مقدمتها يقول: «تقول رواية يذكرها الشريف المرتضى — وهو من أبرز علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري — إن العباس بن عبد المطلب خاطب أمير المؤمنين في مرض النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يسأله عن القائم بالأمر بعده، «فإن كان لنا بينه وإن كان لغيرنا وصى بنا» «وإن أمير المؤمنين قال: «دخلنا على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث ثقل، فقلنا: يارسول الله.. استخلف علينا، فقال: لا إني أخاف أن تفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً اختار لكم»<sup>(١)</sup>.

ولا شك في أن الكاتب أخفى عجزه عن توفير ما من شأنه أن يثبت أخباراً شيعية على ذلك، بل لجأ تحت طائلة العجز هذه، إلى سلوك أسلوب العاجز فعلاً، وهو أسلوب المغرضين أيضاً، أي في انتحال أقوال وأخبار ومواقف ونسبتها زوراً إلى الإمامية. وأحياناً يعتمد أخباراً لا تثبت مدعاه. والأخبار التي ذكرها كافية لفضح ذلك النهج المغرض. ولنبدأ في مناقشة هذه الأدلة.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٩).

يلبس الكاتب على القارئ في إirاده لهذه الجملة: «تقول رواية يذكرها الشريف المرتضى وهو من أبرز علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري..»<sup>(١)</sup>. وذلك لأنه يحاول أن يثبت للقارئ بأن الشريف المرتضى يورد خبراً يؤكد على الشورى. والحق، أن الكاتب هنا إما أنه ذاهل إلى الحد التي لم يعد يدرك ما يقرأ أو يميز من يقول هذا عن من يقول ذلك. وفي هذه الحالة نحاكمه على ادعائه بأنه، قرأ كل ما أتيج له بدقة وعمق. وإما أن يكون الكاتب واعياً بما يفعل، وبأنه يُلبس على قارئه. وفي كلتا الحالتين، نكون أمام كاتب يفتقر إلى مقومات وشروط البحث العلمي الموضوعي.

لقد نسب الكاتب هذه الرواية إلى الشريف المرتضى، والواقع أنها رواية ذكرها القاضي عبد الجبار المعتزلي. وقد ذكرها الشريف المرتضى في مقام الردّ على القاضي عبد الجبار. يقول الشريف المرتضى في كتاب الشافي — في النص الكامل —:

«فأما الخبر الذي رواه (أي القاضي عبد الجبار في المغني) عن العباس رضى الله عنه من أنه قال لأمير المؤمنين عليه السلام لو سألت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن القائم بالأمر بعده، تقدم في كتابنا الكلام عليه وبيننا أنه لو كان صحيحاً لم يدل على بطلان النص فلا وجه لإعادة ما قلناه فيه»<sup>(٢)</sup>.

وقد تبين إذن، أن الكاتب لم ينسب الخبر كذباً وزوراً فقط — ولعله أيضاً ذهولاً منه — إلى الشريف المرتضى، بل لقد أخفى موقف هذا الأخير الواضح في عدم اعتباره للخبر، بناء على قوله: «فهو خبر واحد غير مقطوع عليه، ومذهبنا في أخبار الآحاد التي لا تكون متضمنة لما يعترض على الأدلة والأخبار المتواترة

(١) — المصدر السابق (ص ١٩).

(٢) — الشافي ج ٣ ص ١٠١، مؤسسة الصادق، طهران.



المقطوع عليها، معروف، فكيف بما يعترض ما ذكرناه عن أخبار الآحاد؟»<sup>(١)</sup>.  
بل إن الشريف المرتضى مضى إلى أبعد من ذلك حينما وجه معنى الخبر —  
مع افتراض صحته — إلى حيث لا يناقض ما تواتر من الأخبار الدالة على  
الوصية<sup>(٢)</sup>.

ثم لا شك في أن الخبر الذي أورده القاضي عبد الجبار، دليل ساطع على  
أحقية أمير المؤمنين بالخلافة، إنه يقيم تشابهاً بين علي بن أبي طالب وهارون.  
فيقول: «لا، إني أخاف أن تتفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون»  
والواقع أن منزلة هارون من موسى، هي منزلة الوصي. وقد ثبت في الخبر  
الصحيح قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي بن أبي طالب: «أنت مني  
بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»<sup>(٣)</sup>.

إن هذا الخبر في حد ذاته يتحدث عن تلك المنزلة، ويؤكد على أن  
الوصي هو علي بن أبي طالب..».

٢ — يورد الكاتب رواية عن الكافي للكليبي، عن الإمام جعفر بن محمد  
الصادق: إنه لما حضرت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الوفاة دعا العباس  
بن عبد المطلب وأمير المؤمنين. فقال للعباس: يا عم محمد. تأخذ تراث محمد  
وتقضي دينه وتنجز عداته؟.. فرد عليه فقال: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي إني  
شيخ كبير كثير العيال قليل المال من يطيقك وأنت تباري الريح. قال فأطرق  
هنيهة ثم قال: يا عباس أتأخذ تراث محمد وتنجز عداته وتقضي دينه؟.

فقال كرد كلامه.. قال: أما إني سأعطيها من يأخذها بحقها. ثم قال:  
يا علي، يا أخا محمد، أنتنجز عداات محمد وتقضي دينه وتقبض تراثه؟.. فقال: نعم

(١) - الشافي ج ٣ ص ٧٨، مؤسسة الصادق، طهران.

(٢) - راجع لهذا الصدد: التشيع المفترى عليه، الشيخ خالد العطية، المنهاج عدد ٢٥.

(٣) - ذكره مسلم في صحيحه.

بأبي أنت وأمي ذاك علي ولي»<sup>(١)</sup>.

ويعلق الكاتب على هذا الخبر قائلاً: «وهذه الرصية كما هو ملاحظ، وصية عادية شخصية آنية، لا علاقة لها بالسياسة والإمامة، والخلافة الدينية، وقد عرضها الرسول في البداية على العباس بن عبد المطلب، فأشفق منها، وتحملها الإمام أمير المؤمنين طواعية»<sup>(٢)</sup>.

أقول: إن الكاتب وهو يعرض هذا الخبر ثم يعلق عليه بكونه غير دال على الولاية السياسية، كان يقدم مزيداً من الدليل على ارتباك أدواته الاحتجاجية. ذلك، لأن الإمامية لم تعتمد هذا الخبر دليلاً وحيداً على الإمامة السياسية. وإذا كان الكاتب يجتهد لكي يعرض خيراً من هذا القبيل، فلأنه أعرض عن كثير من الأخبار التي أوردها الكليني، وهي دالة بما فيه الكفاية على الإمامة السياسية. ولكن الكاتب أبي إلا أن يتشبت بأسلوبه المحتمل في حجب النصوص الدالة على نحو صريح وجلي على الإمامة، واستعراض ما يتيح له اللعب بالمعنى. لقد تناسى الكاتب في أسلوبه الانتقائي كما هائلاً مما أورده الكليني في كتاب الحجة من الكافي، ليمسك بهذا الخبر. وقد ذكر الكليني أخباراً في منتهى الوضوح على إمامة أمير المؤمنين في الباب الذي عنون له بـ «الإشارة والنص على أمير المؤمنين (عليه السلام)».

وكان على الكاتب أن يثبت العرش أولاً قبل النقش — وهو ما كان يتفنن في استخدامه ضد دعاة الإمامة — ذلك لأن الإمامية لم يقولوا أن هذا الخبر هو دليلهم القطعي على الإمامة، والكاتب هنا يستغني الإمامية ويتهمهم بما لم يدعوه. وتكرر مثل ذلك في فتح خيبر، حيث لما رجع أبو بكر منهزماً بالجيش، أخذ الراية عمر بن الخطاب، فرجع هو الآخر منهزماً «يَجِبُّ الناس ويَجْبُونه حتى

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٩ - ٢٠).

(٢) - المصدر السابق (ص ٢٠).

ساء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك، فقال: لأعطين الراية غداً رجلاً كراراً غير فرار، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه»<sup>(١)</sup>.

ومثل ذلك حدث يوم الخندق، حينما تسلل عمرو بن ود العامري طالباً مبارزتهم.. ولم يجبه أحد إلا عليّ (عليه السلام) حتى قال عمرو: ولقد بححت من النداء بجمعهم هل من مبارز! ولما يئس الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من قومه، سمح لعليّ (عليه السلام) بأن يجيب الرجل، وكان قتله له نصرة للإسلام. وقد اشتهر في الأخبار قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يومئذ «الضربة علي يوم الخندق أفضل من عبادة الثقلين»!.

نعم، مثل هذا الخير هو، داعم لمكانة علي بن أبي طالب عند الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل إن هذا الخير يذكرنا بما كان تكرر من أقوال وأحداث ومواقف بين الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والقوم بشأن علي بن أبي طالب.. كالذي حدث مثلاً يوم الدار، عندما أمر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في بداية الدعوة بإنذار عشيرته. فقد ذكر الطبري في تاريخه أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. قام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يدعو اقرباءه، وفيهم أبو لهب فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء بأفضل مما جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة. وقد أمرني الله عز وجل أن أدعوكم إليه فأياكم يؤمن بي ويؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم»؟ فسكت القوم ولم يجيبوا إلا عليّ (عليه السلام) قال: «أنا يارسول الله أكون وزيرك على ما بعثك الله» وبعد أن كررها ثلاثاً، التفت إليهم وقال:

(١) - كحل البشر في سيرة سيد البشر الشيخ عباس القمي، دار الصفوة، بيروت ص ١٥٦.

(٢) - سورة الشعراء: (آية/٢١٤).

إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم (أو عليكم) فاسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب، قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع وجعله عليك أميراً»<sup>(١)</sup>.

إن كل ذلك، على نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وهو لا يعني أن الأمانة عرضت على غير الإنسان ليحملها، وإنما ليظهر عجزه عن حملها، فهو تأكيد على أن الإنسان اختير بجدارة لتحمل هذه الأمانة. وهو ما يفهم منه التأكيد على أن اختيار هذا الشخص لم يكن عبثاً ولا تلقائياً. وأيضاً بيان شافٍ لعلّة اختيار الولي. فهذا الخير فيه ما يؤكد على ولاية أمير المؤمنين تلميحاً.

وليس عرضها على غيره سوى ضرباً من التأكيد مع العلم المسبق بعدم قبول أولئك بها. وهذا ما يؤكد ذيل الخبر، حيث قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «نعم، بأبي أنت وأمي ذاك علي ولي»، ثم ما يؤكد قولنا هذا، أن الوصية بذلك، تأكدت قبلاً لأمير المؤمنين (عليه السلام) يوم الدار. فكيف ينأى بها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عنه إلى غيره فيعرضها مرة للعباس ومرة لابنه، اللهم إلا إذا فهمنا منها أن المقصود بذلك التأكيد على استحاق علي (عليه السلام) لها. وإلا كيف يعرضها على العباس أو ابنه وقد كان علي (عليه السلام) أقرب الناس إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ وهب أنه قرب العباس لكبر سنه فكيف يقرب ابن عباس وهو لا يفضل علياً لا سناً ولا مكانة. ثم هل من عرف العقلاء أن يوكل علي أموره علياً يوم الهجرة، حيث علي في زهرة الشباب، والقوم

(١) - تاريخ الطبري (ج ٢/ ص ٣١٩ - ٣٢١).

(٢) - سورة الأحزاب: (آية/ ٧٢).

كلهم متربصون به الدوائر، ثم يفضل غيره عند مماته ويتركه بمنأى عن أي مسؤولية من هذا النوع؟ ثم نقول استطراداً: كيف يوصي العباس أو ابنه قبل عليّ (عليه السلام) وقد كان الجميع حديثي العهد بما سمعوا قبل الوفاة بخطبة الغدير، حيث يقول (صلى الله عليه وآله وسلم): «من كنت مولاه فعلي مولاه» كيف يعقل أن يوصي إذن العباس أو ابنه أن يؤدي عنه، وبين يديه عليّ (عليه السلام) أخوه وابن عمه والذي أنزله بمنزلة هارون؟ إذن، ما يفهم من ذلك، هو التأكيد على استحقاق عليّ للصوية، فلا مجال بعد ذلك للقول: «وقد عرضها الرسول في البداية على العباس بن عبد المطلب، فاشفق منها، وتحملها الإمام أمير المؤمنين طواعية!!»

يقول الكاتب: «وهناك وصية أخرى ينقلها الشيخ المفيد في بعض كتبه عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) ويقول أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أوصى بما إليه قبل وفاته، وهي أيضاً وصية أخلاقية روحية عامة، وتتعلق بالنظر في الوقوف والصدقات»<sup>(١)</sup>.

وهنا ربما يتساءل القارئ، لماذا يورد الكاتب هذا الخبر بالمعنى، دون أن يعرض النص أمام القارئ ليرى هل فعلاً هي دالة على مجرد وصية أخلاقية أو روحية. ولا نصدق أن يكون هذا التصرف عفو الخاطر منه وهو الذي يجد ويجتهد لينتقي من الأخبار ما يقوى على الخدش في معناه. والواقع أن الكاتب ادعى رجوعه في هذا الخبر إلى بعض المصادر أشار إليها في الهامش، مثل كتاب الأمالي والإرشاد. والحقيقة أن ماورد في الأمالي مختلف كثيراً عما ادعاه الكاتب. فالرواية تقول: «عن جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري، قال: أتيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقلت: يا رسول الله، من وصيُّك؟ قال: فأمسك عني عشرًا لا يجيبني، ثم قال: يا جابر، ألا أخبرك عما سألتني؟ فقلت: بأبي وأمي

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٠).

أنت، أما والله لقد سكت عني حتى ظننت أنك وجدت عليّ، فقال: ما وجدت عليك يا جابر، ولكن كنت أنتظر ما يأتي من السماء، فأتاني جبرائيل (عليه السلام) فقال: يا محمد، إن ربك يقرئك السلام ويقول لك: إن علي بن أبي طالب وصيك وخليفتك على أهلِكَ وأمتك، والزائد عن حوضك، وهو صاحب لوائك، يقدمك إلى الجنة. فقلت: يا نبي الله، أرايت من لا يؤمن بهذا أقتله؟ قال: نعم يا جابر، ما وضع هذا الموضع إلا ليتابع عليه، فمن تابعه كان معي غداً، ومن خالف لم يرد عليّ الحوض أبداً»<sup>(١)</sup>.

فما هو مسطور في الأمالي يتحدث عن وصية وخلافة سياسية، وليس مجرد وصية أخلاقية كما زعم الكاتب. ونفهم من ذلك أن الكاتب لا يبحث بموضوعية، ولا يقرأ بعمق ودقة كما ادعى سلفاً، بل إنه يزور ويحرف النصوص. ثم يقول الكاتب: «وإذا ألقينا بنظرة على هذه الروايات التي يذكرها أقطاب الشيعة الإمامية، كالكليني والمفيد والمرتضى، فإننا نرى أنها تكشف عن عدم وصية رسول الله للإمام علي بالخلافة والإمامة، وترك الأمر شورى»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يمضي الكاتب في تلبس إبليس. وبعد أن ينتقي من أخبار الكليني والمفيد والمرتضى، ما لم يعتبره هؤلاء دليلاً قاطعاً وواضحاً وأوحداً على الإمامة، ينتهي الكاتب إلى نتيجته الأخيرة، أنها أخبار تدل على أن الأمر متروك للشورى. والواقع، أن من يقرأ هذه الأخبار على شدة انتقائها، وإن لم يفهم منها قطعاً النص على الإمامة، فهو لن يفهم منها، بالتأكيد، أن الأمر شورى.

ولا شك أن عدم الدليل الواضح على الإمامة — لو افترضنا — لا يدل بالضرورة على أن الأمر شورى. لأن الشورى لو كانت حقاً مبدءاً شرعياً واضحاً وجلياً، إذن لفصل فيها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) القول عند وفاته، ولما

(١) - انظر المنهاج، عدد ١٥ ص ٨٠.

(٢) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٠).

ترك أمرها على هذا الوضع المتردد. ولعل الناس يفهمون من سكوت الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) عن الوصية — فرضاً — عدم البت في أي صيغة من صيغ الحكومة، ولأمكننا تأويلها بعدم ضرورة الولاية مطلقاً نصاً أو شورى.

وعلي أي حال، نعود لنؤكد على أن الكاتب قد انتقى من بين كم هائل من الأخبار ثلاثة روايات، بعضها صريح تم تحريفه بنقله بالمعنى، والآخر غير صريح تليسياً منه على القارئ.

ومع أن هذه الأخبار التي أوردتها لا تدل على أن الأمر شورى، فإننا نضيف إلى ذلك، أن الكليني والمفيد والمرضى، وفي المصادر ذاتها التي اعتمدها الكاتب ذكروا أخباراً تدل بصراحة على أن أمر الإمامة محدد نصاً، وبأن لا مجال للشورى في اختيار الإمام. بل إن الشريف المرتضى لم يورد فقط أخباراً على ذلك، بل إن كتابه الشافي ذاك كله نضال مستमित لتثبيت أخبار الوصية بمفهومها الجلي. ولعل من اطلع على ما أورده الكليني والشريف المرتضى حول أخبار الوصية، سيدرك لا محالة، أن كاتبنا يمارس تدليسياً وتليسياً واضحين!

وبهذا يكون الكاتب قد شهد مرة أخرى على أنه يزور الأخبار ويسيء فهمها والاستشهاد بها. وكأنه يظن أن القارئ كل قارئ لن يدرك لعبته هذه. وهو يحسب أن القارئ كل قارئ، أمي في مبحث الإمامة كما كان هو دائماً ولا يزال. إن أسلوباً كهذا غارقاً في التليس لا يمكن أن يصدر عن رجل ادعى توطين نفسه على البحث العلمي والنأي عن موارد الظنون والشبهات. فإذا به غارق في بحر من الظنون والشبهات، لأنها سبيله الوحيد لإثبات أوهامه. فهو كمن ينطبق عليه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

وتواصل يد التليس والتدليس مهمتها مع الكاتب في خلط الأوراق

(١) - سورة آل عمران: (آية/٧).

وضرب أحماس بأسداس. ودائماً يفعل الكاتب هذا وهو يفترض أن القارىء أمي لا عهد له بالقراءة، وبأنه الباحث الوحيد الذي جفّ بعده المداد وطويت الصحف، يأتي بها هذه المرة كبيرة فيقول: «ويجمع المؤرخون السنة والشيعه على أن الإمام علياً بن أبي طالب امتنع من انتخاب أبي بكر في البداية، وأمسك يده عن البيعة وجلس في داره لفترة من الزمن، وردّ على احتجاج قريش في سقيفة بني ساعدة بأنهم (قريش) شجرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالقول: إنهم احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»<sup>(١)</sup>.

لقد تراءت كل مواقف الإمام علي بن أبي طالب لكاتبنا مجرد امتعاض من القوم الذين اختاروا قوماً هو أولى بها منهم. وإذا تبين فعلاً أن الإمام دعا عليهم وأحدث ما أحدث رفضاً للبيعة... إذن، لكان علي بن أبي طالب هو المتهم. والكاتب يخترع مخارج تدل كلها على أن أمير المؤمنين فعل ما فعل طمعاً بها وحباً لها.. ثم ما معنى أن يكون الإمام أولى بها؟ وكيف يدعي الكاتب أن أئمة أهل البيت كانوا دائماً مع الشورى ثم نجد علياً يفعل كل هذا ضد خليفة أتى بالانتخاب كما أكد الكاتب؟ أليس ذلك نيلاً من مقام أمير المؤمنين؟! أليس في ذلك افتئات على أهل البيت؟! ثم إن الكاتب يرى في دعاء علي (عليه السلام) على القوم مجرد امتعاض على تقويتهم الأمر عنه، ومجرد تمسك بأولويته. مع أن الدعاء باستعداد الله على قريش باعتبار أنهم نازعوه حقاً كان به أولى. ومشكلة الكاتب أنه حتى الآن لا يريد أن يقتنع بأن الحكومة الإسلامية هي للأولى تكليفاً. وأن تقديم المفضل على الفاضل، لا يقره عقل ولا شرع. وكفى بذلك شهادة منه أن القوم انتزعوا حقاً كان علي بن أبي طالب (عليه السلام) به أولى.

وإذا كان علي (عليه السلام) قد بايع تحت طائلة الإكراه، لأسباب سجلها التاريخ ودونها، فلا يعني ذلك رضوخاً للشورى. فلو كان الأمر شورى كما يزعم

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢١).



الكاتب لكان أولى بالإمام (عليه السلام) أن يكون أول مقر ومبايع، ألم يدع الكاتب أن أهل البيت (عليهم السلام) كانوا في طليعة من ناضل من أجل الشورى؟! إن الكاتب يخفي كل الأسباب والملايسات التاريخية التي سبقت خضوع الإمام علي (عليه السلام) مكرهاً لبيعة خليفة سبق فيه قوله. والأحداث التي واكبت هذا الموقف كافية كدليل على أن البيعة لم تكن بيعة عن رضى، والخضوع إنما تفسره حكمة علي (عليه السلام) من هذا الموقف: «لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين وكان الظلم فيها عليّ خاصة».

وهكذا ينفضح التليس حيث يورد الكاتب خيراً واحداً من الشافي — إنما ذكره الشريف المرتضى ردّاً على من أورده أولاً — وتناسى الأخبار الأخرى التي أوردها الشريف المرتضى في الشافي واعتمدها دليلاً، والأخبار التي تؤكد على أن البيعة تمت إكراهاً وليس عن تراضٍ! إذن الكاتب ينتقي ويدلس، فكيف نصدق زعمه أنه يتحرى الدقة والعمق والاستدلال العلمي والموضوعية!

يقول الكاتب: « وبالرغم من شعور الإمام علي بالأحقية والأولوية في الخلافة، إلا أنه عاد فبايع أبا بكر، وذلك عندما حدثت الردة، حيث مشى إليه عثمان بن عفان فقال له: «يا ابن عم، إنه لا يخرج أحد إلى قتال هؤلاء وأنت لم تباع» «المرتضى الشافي...» فأرسل إلى أبي بكر أن يأتيه، فاتاه أبو بكر فقال له: «والله ما نفسنا عليك ما ساق الله إليك من فضل وخير، ولكننا كنا نظن أن لنا في هذا الأمر نصيباً استبد به علينا» وخاطب المسلمين قائلاً: «إنه لم يجسني عن بيعة أبي بكر إلا أكون عارفاً بحقه، ولكننا نرى أن لنا في هذا الأمر نصيباً استبد به علينا» ثم بايع أبا بكر، فقال المسلمون: أصبت وأحسنتم»<sup>(١)</sup>.

أعود فأقول: إن الخبر الذي اجتهد الكاتب في بتره من سياق استدلالى كامل لدى الشريف المرتضى من الشافي، هو خير أورده البلاذري. وإن الشريف

(١) - الفكر السياسي الشعبي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢١).

المرتضى إنما تناوله ردّاً على من نقله؛ أي على القاضي عبد الجبار في المغني. وقد أكد الشريف المرتضى في الشافي على أنه خير آحاد لا يعتد بها في المقام، خصوصاً إذا تراحت مع أخبار متواترة. ولكنه رجحها من حيث المعنى، إذ فهم منها أنها تفيد البيعة بالإكراه لا بالرضا. وهذا معناه أن الرواية التي استند عليها الكاتب لا تصلح دليلاً على مدعاه إن لم تكن تناقضه. يقول الشريف المرتضى بهذا الخصوص: «ومن تأمل هذا الخبر وما جرى مجراه علم كيف وقعت الحال في البيعة، وما الدّاعي إليها، ولو كانت الحال سليمة والنيات صافية، والتهمة مرتفعة، لما منع عمر أبا بكر أن يصير إلى أمير المؤمنين عليه السلام وحده»<sup>(١)</sup>.

كل هذه الأخبار كان قد حشدها الكاتب للبرهنة على أن امتعاض علي بن أبي طالب لم يكن سوى للأولوية، ولست أدري كيف أدرج الكاتب هذه المرة مثل هذه الأخبار دون أن تطاوعه نفسه لكي يحكم عليها بالآحاد أو الضعف، وهو أسلوب اعتاد عليه كلما ورد خير واضح في شأن الإمامة. إذن الكاتب يستشهد بهذه الأخبار ويرأها جديرة بالاعتماد.

وقبل أن نؤكد للكاتب بأن هذه الأخبار دالة على الإمامة وليس مجرد الأولوية كما يزعم، لنعد به قليلاً إلى الوراء. إن فكر الكاتب لا جامع له، ولأن ذاكرته قصيرة، وهو ليس واعياً بما يحشده من ادعاءات، تراه لا يقلب صفحة واحدة حتى يناقض رأيه السابق، وكأن الكاتب يتصور قارئه كبقر في مرعى لا يلتفت إلى الوراء، ولا شك أن الفقر العلمي المدقع، هو سبب هذا التهافت المستمر.

لقد أورد خيراً على أن الأمر لا يعدو أن يكون أولوية. ونحن لن نعلق على هذا الأمر، وإنما نكتفي بإدراج نصين للكاتب، وعلى القارئ أن يحلل ويراقب ذلك التهافت الكبير! يقول: «ولا شك أن تمنع الإمام علي من المسارعة إلى بيعة

(١) - الشافي (ج ٢ ص ٢٣٢)

أبي بكر كان بسبب أنه كان يرى نفسه أولى وأحق بالخلافة، وهو كذلك، أو كان يرى ضرورة مشاركته في الشورى وعدم جواز الاستبداد بها دونه. وقد سأله رجل من بني أسد: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟ فقال: يا أخا بني أسد... أما الاستبداد بهذا المقام ونحن الأعلون نسباً والأشد برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نوطاً، فإنها كانت أثرة شحت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس آخرين»<sup>(١)</sup>.

وكان قبلها قليلاً، قال: «وعندما أصيبت بتسلط الحكام الأمويين بالقوة، وتداولهم للسلطة بالوراثة، وإغائهم لنظام الشورى، تأثر بعض الشيعة الموالين لأهل البيت بما حدث، فقالوا ردّاً على ذلك بأحقية أهل البيت بالخلافة من الأمويين، وضرورة تداولها في أعقابهم. ولكن هذه النظرية لم تكن نظرية أهل البيت أنفسهم ولا نظرية الشيعة في القرن الأول الهجري»<sup>(٢)</sup>.

لاحظوا معي إذن هذا التهافت الذي يحيط بتحليل الكاتب، فتارة يرى أن القول بأحقيتهم بالخلافة جاء كرد فعل عن الأموية، وتارة أخرى، يثبت الأخبار الدالة على هذه الأحقية والأولوية باعتبارها دالة على الأولوية لا على النص.

## الكاتب مع حديث الغدير:

لا بل إن الكاتب يذهب بعيداً، ليشكك في مدلول حديث الغدير. وقد أدرك الكاتب أن هذا الحديث مما تواتر واشتهر في كتب الحديث والسيرة والتاريخ. وبما أنه لا يجد مندوحة للتّيل من تواتره وصحته، لجأ إلى التشكيك في وضوحه وصراحته على الإمامة، يقول:

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢١).

(٢) - المصدر السابق (ص ١٩).

«وإذا كان حديث الغدير يعتبر أوضح وأقوى نص من النبي بحق أمير المؤمنين، فإن بعض علماء الشيعة الإمامية الأقدمين، كالشريف المرتضى، يعتبره نصاً خفياً غير واضح بالخلافة، حيث يقول في الشافي: «إننا لا ندعي علم الضرورة في النصّ، لا لأنفسنا ولا على مخالفينا، وما نعرف أحداً من أصحابنا صرّح بادعاء ذلك»<sup>(١)</sup>.

نترك الحديث عن أصل الاستدلال، لنمضي قليلاً مع الكاتب في تعليقه الأخير. فهو يرى أن عزوف الصحابة عن إمامة علي بن أبي طالب (عليه السلام) راجع إلى عدم وضوح معنى الخلافة من النصوص الواردة بحق الإمام علي أو عدم وجودها في ذلك الزمان.

ولا شك أن المقام، هو مقام خير تواترت أسانيده وطرقه في سجلات السيرة والتاريخ. ولا ندري على أي وجه يحاول أن يزرع الكاتب — ويدس السم في الدسم — هذا التشكيك في أصل ورود خير الغدير في زمانه. فالكاتب في الوقت الذي يسلم بصحة خير الغدير، تراه يقول "أو عدم وجودها في ذلك الزمان". فإذا كان حديث الغدير، هو خطاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) للأمة، حدث بعد حجة الوداع، فكيف يحتمل وروده في غير زمان الصحابة. ألا يدل ذلك على أن الكاتب لا يراعي إلا ولا ذمة في طعونه ضد الإمامة.

إن الكاتب يعود بنا إلى إحدى أكبر المسلمات الكامنة في حديث الغدير. وإنه إذ يلجأ إلى زرع الشك في وضوح معناه ومؤداه، لا يفعل جديداً، بل يثير كلاماً سبقه إليه غيره، من أمثال ابن حجر الهيتمي، وابن تيمية.. من أولئك الذين لا يهمهم مدى دقة ما يدعون بقدر ما يهمهم الطعن في الإمامية بأي ثمن.

والكاتب يستدل على ذلك بكلام للشريف المرتضى، كما لو أن هذا الأخير فعلاً لا يرى وضوح خير الغدير في تصريحه بالإمامة. مع أن الشريف

(١) - المصدر السابق (ص ٢٢).

المرتضى استدلل بما فيه الكفاية على رد تلك الشبهات التي تشبث بها القاضي عبد الجبار، وها هي تعود مرة أخرى فتجد لها مكاناً في تهافتات الكاتب. بل إن هذا الأخير بإيراده كلاماً للشريف المرتضى، أثبت بأنه يمارس نوعاً من الخبث في الاستدلال، حيث يدلّس ويتر قول الشريف المرتضى، ليوهم القارئ بأن من الإمامية من يؤكد ذلك، فيكون الأمر من باب "من فمك أدنك". ومرة أخرى أثبت بأنه فضلاً عن محاولته استغفال القارئ واستهباله، يمثل أسوأ قارئ للنصوص، لأنه لا يقرأ بعمق ودقة، وإذا قرأ فإنه لا يفهم المقصود.

نقول: إن الكاتب تصرف في نص الشريف المرتضى، وادعى كذباً بأن هذا الأخير يعتبر حديث الغدير نصّاً خفياً. والواقع أن الكاتب ربما رجع إلى كتاب الشافي ونظر فيه نظراً منتظماً، لذلك لم يستطع أن يميز بين ما كان يقوله القاضي عبد الجبار، وبين ما كان يقوله الشريف المرتضى. هذا طبعاً إذا عذرناه ولم نحاسبه على تدليسه، وإلا فإننا نجد أسلوباً في بتر النصوص لم نجد له مثيلاً إلا عند المغرضين قليلي الورع وكثيري التحني. لقد بتر الكاتب جملة صغيرة من استدلال واسع قام به الشريف الرضي ردّاً على فرية صاحب المغني، فكان بتره لها كمن بتر قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾! لقد ادعى صاحب المغني أن الإمامية ادعوا علم الضرورة بالنص — الغدير — وأقام جملة من الردود على ذلك. فما كان من الشريف المرتضى إلا أن ينفي ذلك أصلاً، ليجعل كلام صاحب المغني بمثابة السالبة بانتفاء الموضوع. لذا قال: «قد بينا في صدر كلامنا ما نذهب إليه في النص وذكرنا أن طريق العلم به وبالمراد معه بمن لم يسمعه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هو الاستدلال دون الاضطرار»<sup>(١)</sup> وقال: «إنا لم نلزمك كون التصديق شرطاً في وقوع العلم الضروري، وإنما ألزمنك أن يكون التكذيب عن تكذيب الجماعة بالخير مانعاً من حصول العلم الضروري وارتفاع هذا التكذيب

(١) - الشافي في الإمامة: ج ٢ ص ٩٤.

مصححاً لوجوده، فتشاغلك بالتصديق لا معنى له فإن قلت (يعني صاحب المغني) إنما كلامي على من أوجب العلم الضروري بالنص لكل من سمعه وادعى على الجميع الاضطرار إلى صحته، ولم يثبت مانعاً من العلم به قلنا لك: فكلامك إذاً على مذهب لا يذهب إليه عاقل فإننا لا نعرف أحداً هذا قوله»<sup>(١)</sup>.

ويزيد الشريف المرتضى في توضيح معنى الاضطرار المدفوع؛ «قد بينا أننا لا ندعي علم الضرورة في النص لا لأنفسنا ولا على مخالفيها، وما نعرف أحداً من أصحابنا صرح بادعاء ذلك ولكننا نكلمك على ما يلزمك دون ما نذهب إليه ونعتقده حقاً»<sup>(٢)</sup>.

إذن نفهم من العبارة الأخيرة التي قصد الكاتب أن يتخلص منها عنوة، بأن الأمر واقع في سياق جدل كلامي يهدف إلزام الخصم. وهذا الإلزام يرتكز على إظهار تماثل الخصم وتناقضاته، وليس المقام، هو إظهار وجه الضرورة بالعلم بالنص. فهذا قد وضحه الشريف المرتضى في سياق كلامه، إنه يتحدث عن علم الضرورة في النص بلحاظ شروط معينة فهو لا يذكر الضرورة إلا بالمعنى الذي قصد إليه صاحب "المغني". لذا يقول الشريف المرتضى فور الانتهاء من عبارته الآتية: «أما ادعاؤك أن يكون المخالف لنا في أوسع العذر إذا لم يعرف النص ضرورة، فباطل لا يدخل في مثله شبهة على مثلك لأننا إنما ألزمنك أن يرتفع العلم الضروري عنهم بالنص على وجه كانوا فيه هم المانعين لأنفسهم منه، وهم مع كونهم مانعين من وقوعه متمكنون من إزالة المانع، والخروج عما ارتفع من أجله العلم بالنص من الشبهة أو السبق إلى الاعتقاد، ولو شاءوا لفارقوا ذلك فوقع لهم العلم الضروري، فكيف يجب على هذا أن يكونوا معذورين»<sup>(٣)</sup>، ثم يقول:

(١) - الشافي في الإمامة (ج ٢ ص ٩٦).

(٢) - الشافي في الإمامة ج ٢ ص ٩٨ / مؤسسة الصادق/ طهران/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

(٣) - المصدر السابق ج ٢ ص ٩٨.

«ويمكن أن يكون الدم لاحقاً لهم من وجه آخر وهو أنهم وإن كانوا كالمناعي أنفسهم من العلم الضروري، قادرون على إصابة العلم الاستدلالي...»<sup>(١)</sup>. وهكذا نفهم أن العلم الضروري مرتفع لوجود المانع، ومع ارتفاع المانع يحصل العلم الضروري، مع أن العذر لا يثبت سواء أكان الأمر يتعلق بالضرورة أو بالاستدلال، فالتوجه إلى النص وملابساته يمكن أن يحصل له بالاستدلال ما منع نفسه عنه من العلم الضروري

## الإمامة والملكية الوائية:.

والكاتب يصر على أن القول بتعيين الإمامة في أهل البيت (عليهم السلام) هو ضرب من الوراثة الملكية العمودية، وهو بذلك يدلس بشأن قضية يدرك تماماً أن الإمامية لا يرونها كذلك. وإلا ما معنى أن تنتقل الإمامة من الحسن إلى الحسين — عليهما السلام — وهما أخوان وكان بالإمكان أن تنتقل إلى أحد أبناء الحسن ولو صغر فيما لو اعتبرناها وراثة عمودية. إن هذا دليل على من ادعاها من أبناء الحسن (عليه السلام) وغيرهم.

وقد كان الأئمة الاثنا عشر يعتبرون مناط انتقالها هو الوصية القائمة على شروط غير تلك التي تصورها خصومهم، وبحسب الكاتب أن في إقامة تماثل ما بين تسلسل الإمامة وبين تسلسل الملك في الأنظمة الملكية الوراثية ما يחדش في مصداقية القول بالامتداد التعييني للإمامة. وليس ذلك بدعاً ولا من غريب ما عرفته رسالات الله.

لقد اختار الله تعالى أناساً مخصوصين وجعلهم ملوكاً، وورث أنبياء له الملك في ذريتهم مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ

(١) - الشافي في الإمامة ج ٢ ص ٩٨ / مؤسسة الصادق / طهران / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ<sup>(١)</sup>.  
 ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ  
 وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿يَادَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾<sup>(٤)</sup>.

فهل وجود الامتداد الملوكي في ذرية يعتبر معيياً في الإسلام؟! إن الخلط يحصل حينما  
 لانفقه الأسباب التي جعلها الله شروطاً في اختياره، وهو القائل: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ  
 يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وهو القائل جواباً على دعوة إبراهيم (عليه السلام) ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٦)</sup>!  
 إن إقامة تماثل بين هذا وذاك لا يكفي لنزع المصادقية من تسلسل الإمامة  
 في ذرية الحسين (عليه السلام) وما دام أن مستمسك الإمامية هو الوصية والتعيين،  
 فالمسألة ليست مجعولة على أساس الغلبة أو التسلط من دون سند شرعي.

## شبهات في المنظر الشورى!

نعم، لقد قبل علي بن أبي طالب أن يدخل في عملية الشورى التي أعقبت  
 وفاة الخليفة الثاني، وقبوله بذلك إنما كان لواجب التصدي وعدم ترك الفراغ  
 السياسي لغيره، مع أنه رفض ذلك الشرط المشهور، أي التقيد بسنة الشيخين.

(١) - سورة البقرة: (آية/ ١٢٤).

(٢) - سورة الأنبياء: (آية/ ٧٣).

(٣) - سورة ص: (آية/ ٢٦).

(٤) - سورة الحديد: (آية/ ٢٦).

(٥) - سورة الأنعام: (آية/ ١٢٤).

(٦) - سورة البقرة: (آية/ ١٢٤).



يريد الكاتب أن يوهنا بأن دخول الإمام علي (عليه السلام) في عملية الشورى بعد وفاة الخليفة الثاني، دليل على أن الوضع كان طبيعياً، لكننا نقول أن الإمام دخل العملية وهو واثق من أن الأمر قد فُوتَ عنه، بتعيين الخليفة للناخبين ووضعه لتلك الحبكة السداسية. إنها لم تكن شورى حقيقية، لقد حدد الخليفة الثاني الأمر في ستة رشحهم للخلافة، آخرهم علي بن أبي طالب (عليه السلام) ثم حدد لهم صيغة الاستخلاف، وبين لهم المخرج حين وقوع النزاع. إنها تركيبة مدروسة، أو سمها شورى مشروطة، أي مستبدة! لقد قال لهم: «كونوا مع الثلاثة التي فيها عبد الرحمن» وبذلك القول ظهرت اللعبة من أساسها، فقال ابن عباس لعلي (عليه السلام): «ذهب الأمر منا، الرجل يريد أن يكون الأمر في عثمان» وكان هذا واضحاً للإمام (عليه السلام) منذ الوهلة الأولى، وقد علل ذلك بقوله: «قرن بي عثمان وقال: كونوا مع الأكثر، فإن رضي رجلان رجلاً ورجلان رجلاً، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف فسعد لا يخالف ابن عمه عبد الرحمن، وعبد الرحمن صهر عثمان لا يختلفون: فيوليها عبد الرحمن عثمان أو يوليها عثمان عبد الرحمن، فلو كان الآخرون معي لم ينفعاني بله أبي لا أرجو إلا أحدهما»<sup>(١)</sup>.

لقد تحدث الإمام علي (عليه السلام) عن تركيبة عشائرية، ومن شأن هذه التركيبة أن تعيق أداء الشورى. فعلي (عليه السلام) هو دائماً ضحية غياب الشورى. وقد رأينا أنه حينما زالت الموانع فور مقتل عثمان هرع الناس إليه. فالشاهد هنا، أن علياً (عليه السلام) دخلها وهو يعلم منذ البداية أنها ليست شورى. فعلى الكاتب أن يثبت العرش أولاً ثم ينقش!.

إن دخول علي (عليه السلام) في الشورى بعد وفاة الخليفة الثاني لا تثبت ما يدعيه الكاتب. بل إنه لم يورد هنا أمراً جديداً. لقد نقل الكاتب ذلك عن القاضي عبد الجبار، حيث أورد شبهته هذه الشريف المرتضى في كتاب الشافي، يقول:

(١) - راجع كتب التاريخ الكبرى، كتاب الطبري وابن الأثير.

«وكيف رضي أمير المؤمنين عليه السلام أن يكون في الشورى مع ما تردد فيه من القول حالاً بعد حال؟..»<sup>(١)</sup>.

غير أن الكاتب لم يورد ردود الشريف المرتضى على تلك الشبهات، واكتفى بأن يقتبس تلك الشبهة كما لو أنه سباق في هذا التحليل. ولم يورد ردود صاحب الشافي على هذه الشبهة؛ وذلك فيه ما فيه من الخبث وفساد الضمير. لا سيما وأن الشريف المرتضى كان قد أورد أكثر من وجه، كلها تنسجم أكثر مع موقفه الأصلي. وكان أخرى به أن يورد ردود الشريف المرتضى، خصوصاً، وهو كما يظهر، لم يعتمد على شبهات المغني إلا من خلال المقاطع التي أوردها صاحب الشافي نفسه في معرض الردّ عليها!

## الإمام علي والشورى:

نجد الكاتب بعد ذلك يقفز إلى مستوى آخر للنقاش، وهو بيان موقف أمير المؤمنين (عليه السلام) من الشورى. ودائماً ولأن ذاكرة الكاتب أقصر مما يُعقل، فهو سرعان ما يقلب سافلها عاليها، فلا يلزم نفسه بمقدمات استدلاله. بل إنه في كل موقع هو في شأن. حالة لا نظير لها حتى عند أهل السفسطة وهي من أبشع الطرق المعيبة عند أهل الفكر والنظر. ولا أدري كيف وبجرة قلم يدعي أنه أقام الدليل أمام سيل دافق من الأدلة والبراهين التي أقامها الإمامية على إمامة أهل البيت (عليهم السلام)؟ فهو بذلك لم يثبت عرشاً كي يمضي في نقشه.

يقول: «ومما يؤكد كون نظام الشورى دستوراً كان يلتزم به الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وعدم معرفته بنظام الوراثة الملكية العمودية في أهل البيت، هو دخول الإمام في عملية الشورى التي أعقب وفاة الخليفة عمر بن

(١) - الشافي ج ٢ ص ١٥١.

الخطاب ومحاجته لأهل الشورى لفضائله ودوره في خدمة الإسلام، وعدم إشارته إلى موضوع النص عليه أو تعيينه خليفة من بعد الرسول، ولو كان حديث الغدير يحمل هذا المعنى لأشار الإمام إلى ذلك، وحاجتهم بما هو أقوى من ذكر الفضائل»<sup>(١)</sup>.

إن الرد على هذه المهارات قد يفقد الإنسان شيئاً من عقله، ولكننا سنحتسب أمرنا لله، فنقول: إن الكاتب يؤكد هنا، أن علي بن أبي طالب يؤمن بنظام الشورى، وبأن حقَّ الشورى بالدرجة الأولى هو من اختصاص المهاجرين والأنصار.. وهذا الكلام يطعن فيما سبق وذكره في استدلاله على أن امتعاض علي (عليه السلام) هو بسبب أولويته. فكيف — إذا كان علي (عليه السلام) إلى هذه الدرجة من الإيمان بالشورى إلى الحد الذي يأتيه القوم فيردهم بعد مقتل عثمان — يدعو على قريش لأنهم نازعوه الخلافة، ويمتنع عن البيعة. ألم يكن من الأصوب أن يرفضها لنفسه مثلها رفضها يوم جاءه بها القوم ووضعوها بين يديه.

ويزيد الكاتب في ذلك، شططاً: «وعندما جاءه المهاجرون والأنصار وقالوا: امدد يدك نباعك، فعاودوه، ودفعهم ثم عاودوه فقال: «دعوني والتمسوا غيري واعلموا أنني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم.. وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خيراً لكم مني أميراً». ومشى إلى طلحة والزبير فعرضها عليهما فقال: من شاء منكما بايعته فقالا: لا.. الناس بك أرضى، وأخيراً قال لهم: فإن أبيتم فإن بيعتي لا تكون سراً، ولا تكون إلا عن رضى المسلمين، ولكن أخرج إلى المسجد فمن شاء أن يبايعني فليبايعني»<sup>(٢)</sup>.

ونحن بدورنا نتساءل: إذا كان موقف علي بن أبي طالب (عليه السلام) بعد مقتل

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٣).

(٢) - المصدر السابق (ص ٢٣).

عثمان كذلك، فلماذا امتنع عن البيعة أيام الخليفة الأول؟ ولماذا بدا المشهد السياسي مأزوماً بعد الذي حصل في سقيفة بني ساعدة؟

نعم، لقد أدرك عليّ، أنّ الشورى في المهاجرين والأنصار من باب القوة والشوكة، فمن لم يعينه هؤلاء لا مجال أمامه كي يمضي بعيداً. كذلك كان موقفه بعد مقتل عثمان. بل إن تلك شهادة كبرى على أن الإمام زهد في الخلافة حينما أدرك أن الظروف لا تسمح له بأكثر من ممارسته الخلافة السياسية، ولذا كان في قراره ما يذكر بأن زهد علي بن أبي طالب في الخلافة الزمنية، لا يعني أبداً زهده في الإمامة. وحيث أن البيعة التي تمت لعلي (عليه السلام) يومها لم تأخذ بعين الاعتبار الحق الشرعي لإمامته، فقد كان بخيار أن يقبلها أو يتركها.

إن الإمام علياً (عليه السلام) فرض عليه بعدها أن يحكم بمنطق الخلافة وليس بمنطق الإمامة، والفرق بين المفهومين كبير جداً. إنها خلافة إمام مرفوض الإمامة. والباحث في تاريخ هذه الحقبة يدرك أن علياً (عليه السلام) لم تتح له فرصة لتنفيذ كل قراراته السياسية، وقوبل رأيه دوماً بالعصيان!.

ثم إن الكاتب سرعان ما يناقض نفسه، فإذا كان علي (عليه السلام) — كما يذكر الكاتب — إنما غضب بسبب شعوره بالأولوية، فلماذا نراه هنا يزهد فيها. هل ارتفعت الأولوية أم أن الإمام أدرك أن الأمور تغيرت، وأن الخلافة لم تعد تمثل أي قيمة في اعتباره؟

وعلى الأولى نقول: إن الشعور بالأولوية ينبغي أن ينجلي أكثر بعد مقتل عثمان، حيث لا يوجد من ينافس علياً (عليه السلام). فإذا استطاع القوم يوم السقيفة أن ينتصروا عليه — وهو يومها غائب — استناداً إلى عامل السن، حيث كان شاباً قليل الحظ بالفوز بحقه، وسط كهول وشيوخ لم يقطعوا ثقافياً مع المشاعر العربية التقليدية الأبوية التي تسلط الكبير على الصغير؛ فإذا كان كذلك أمر السقيفة، فبعد مقتل عثمان لا أحد ينازع علياً (عليه السلام). ولم يكن ابن عمر الذي زجّ به قوم

كمنافس لأمر المؤمنين (عليه السلام) يقارن سناً بعلي بن أبي طالب (عليه السلام)! فإذاً، لماذا لم يشعر علي (عليه السلام) بالأولوية، وبات هو يعرضها على الآخرين؟

أما على الثانية فنقول: إن الخلافة فعلاً لم تعد تمثل شيئاً بالنسبة لعلي بن أبي طالب (عليه السلام)، وكفى بذلك شاهداً على أن الأمر شهد انحرافاً حقيقياً عن قدسية الخلافة وشرعيتها. والإمام كان قد وقف موقفه ذاك يوم السقيفة، حرصاً على كفاءته كإمام. أما وقد اغتصبت الإمامة وغيّبت، فإن علياً (عليه السلام) لم يعد مصراً على خلافة سياسية، إلا أن يقيم بها حقاً أو يزيل بها باطلاً!

ثم لازلت أتساءل بعد ذلك، كيف يذهب علي بن أبي طالب (عليه السلام) الذي رفض الخلافة للأولين، فيعرضها على طلحة والزبير؟ وهو يدرك أن لا حقاً له في أن يسلمها لهما. فالكاتب يؤكد أن علياً كان متشبهاً بالشورى، إذن كيف يعرضها على طلحة والزبير. وهل الأمة يومها ستقبل بخلافتهما؟ فمقتضى الشورى، أن يقبل أو يرفض لا أن يعرضها على من لم تقر الأمة بخلافته.

يقول الكاتب: «إذن فقد كانت الشورى هي أساس الحكم في نظر الإمام علي، وذلك في غياب نظرية النص والتعيين التي لم يشر إليها الإمام في أي موقف»<sup>(١)</sup>.

والمواقف التي تحدث عنها الكاتب، تتعلق بكلام علي بن أبي طالب احتجاجاً على طلحة والزبير وكلامه إلى معاوية. ولا شك أن كلام الكاتب وهو يدعي أن مثل ذلك التذكير بالإمامة لم يشر إليه علي (عليه السلام) في أي موقف، كلام غير حاكٍ عن إمام ومعرفة بما جرى.

على أن كلام علي (عليه السلام) حتى في المثالين المذكورين كان هادفاً إلى إلزام أولئك الخصوم بالبيعة، أي إلزامهم بما ألزموا به أنفسهم. لقد أدرك علي (عليه السلام) أن أمثال طلحة والزبير ومعاوية لم يؤمنوا بإمامته، فلم الاحتجاج عليهم بأمر لا يعتقدونه ولا يقرون له به؟ ولا يعقل أن يحتج علي (عليه السلام) على القوم بالإمامة،

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٤).

وهو يدرك أنه لم يبايع كإمام وإنما كخليفة.. بل كيف يحتج عليهم بذلك، وقد كان القوم بعد السقيفة انتفضوا في وجهها.

أما كون علي (عليه السلام) لم يشر إلى ذلك مطلقاً وفي كل المواقف كما يروحي الكاتب للقراء، فذلك لا مصداق له، فما كف الإمام علي (عليه السلام) أن يذكر الناس بفضله وأحقيته مذ قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإذا لم يفعل أحياناً ذلك، فرأباً للصدع، وخوفاً على الناس من الفتنة وطغيان المتنفذين المعتصبين لها!.

ونقول هنا، أن الكاتب حتى الآن لم يفعل سوى إيراد مقالات الخصوم، دون أن يشير إلى مصدرها. لقد أدرج الكاتب كل الشبهات التي أوردتها القاضي عبد الجبار المعتزلي من خلال كتاب "الشافي" للشريف المرتضى. ولم يكن بالتدليس والخلط بين أقوال السيد المرتضى وأقوال القاضي عبد الجبار فقط، بل كان يدرج شبهات هذا الأخير دون أن يلتفت إلى ردود السيد المرتضى. ولا شك أن مثل هذه الشبهات لم تكن خافية على الإمامية وقد تصدى لها علماء الجيل الأول بما فيه الكفاية.

إن التذرع بعدم احتجاج الإمام علي (عليه السلام) بحديث التعيين والنص، يذكرها صاحب الشافي على لسان القاضي عبد الجبار قائلاً: «وكيف جاز أن لا ينكر علي عمر قوله: «إن وليت من أمر الناس شيئاً فلا تحمّل بني هاشم علي رقاب الناس»؟ وهلاً قال له: أنا إمام المسلمين، وقد عرفت النص عليّ والإشارة إليّ وليست بي حاجة إلى أن أولي؟ وكيف لم يذكر هذا النص الظاهر فيعدّه في مناقبه حين صار الأمر إليه وفي وقت الحاجة مع أنه كان يعدّ مناقبه في المحافل والمشاهد في أيام معاوية وقبله..»<sup>(١)</sup>.

ولكن كان من الإنصاف — لو كان الكاتب يعقل — أن يدرج جواب

(١) - الشافي ج ٢ ص ١٥١ - ١٥٢.

الشريف المرتضى على تلك الشبهة، فيكون أجدر بمن اختار الموضوعية والدقة والعمق في التحليل أن يرد على ردود الشريف المرتضى، بدل أن يكتفي بشبهات القاضي عبد الجبار.

وقد ردّ الشريف المرتضى على ذلك بقوله: «فأما المانع له من أن يقول لعمر عند قوله: إن وليت من أمور المسلمين شيئاً فلا تحمل بني هاشم على رقاب الناس أنا إمام المسلمين، وقد عرفت النص على حسب ما الزمناه أبو هاشم فهو المانع الأول الذي منعه من أن يقول مثل ذلك لأبي بكر طول أيامه، ولعمر في ابتداء ولايته، ثم مدّة أيامه، والحال عند مصير الأمر إليه وفي زمان حربه معاوية وغيره في استمرار المانع كالحال فيما تقدم، لأنّ جلّ أصحابه وجمهورهم كانوا معتقدين إمامته بالاختيار، ومن الوجه الذي اعتقدوا منه إمامة الثلاثة المتقدمين عليه، وكانوا ينكرون الخلاف لسنتهم، والعدول عن طريقتهم في أكثر الأمر، حتى أنهم كانوا يطالبون في كثير من الأحوال بأن يحملوا على سيرة الشيخين، فكيف يقابل هؤلاء وحالهم هذه بما يقتضي تظليم القوم والقدح في أحوالهم؟ وهل الملزم لذلك إلّا متعنّت مجازف؟ وليس ما ذكرناه مانعاً من ذكر مناقبه وفضائله لأنه لم يكن في أصحابه أحد ينكر فضله، ولا يستبدع منقبة له»<sup>(١)</sup>.

وترداد وتيرة الشطط لدى الكاتب، فيأتي بها أكبر مما سبق، فيقول: «وقد كان الإمام علي (عليه السلام) ينظر إلى نفسه كإنسان عادي غير معصوم، ويطلب الشيعة والمسلمين أن ينظروا إليه كذلك، ويحتفظ لنا التاريخ برائعة من روايته التي ينقلها الكليني في الكافي والتي يقول فيها: «إني لست في نفسي بفوق أن أخطيء ولا آمن ذلك من فعلي، إلّا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني»<sup>(٢)</sup>.

طبعاً لا يزال الكاتب مصراً على فهمه الانتقائي التعسفي. ذلك لأن في

(١) - الشافي ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٢) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٤).

الكافي ما هو واضح وصريح في عصمة الأئمة (عليهم السلام)، ولكن الكاتب أبي إلا أن يتشبهت بحديث أساء فهم دلالاته، وجعله دليلاً على عدم العصمة، في حين هو أبعد من ذلك إن لم يكن مؤكداً لها. فقول أمير المؤمنين: «إني لست في نفسي بفوق أن أخطيء» شاهد على أن الناس نظرت إليه على أساس العصمة. على أن كلامه هذا يعني أن العصمة أمر مكتسب عندهم من رب العالمين. وأنهم في أنفسهم غير معصومين بل العصمة فيهم من الله، تماماً كما قال سبحانه «والله يعصمك من الناس». وقد استدرك بكلامه ذاك قائلاً: «إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني» وهذا تأكيد على أن الله عصمهم وهو ما يعززه قوله تعالى: ﴿إِنَّا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾<sup>(١)</sup>.

## الشورى: نظرية أهل البيت:

من دون شك سوف نكون مضطرين إلى بسط الحديث عن الإمامة من منظور الإمامية أنفسهم، حتى ندرك إلى أي مستوى كان الكاتب بعيداً عن فهم محتواها. نعم، إن الإمامة التي كان الكاتب يؤمن بها ودعا إليها، هي الإمامة بمفهومها البسيط الذي يدرك من خلال ما هو متاح من أخبار وروايات فهمت على أساس الخلافة أو الحكومة الزمنية. لكننا نبدأ حديثنا فيما صرح به الكاتب وادعاه من حقائق كلامية وتاريخية.

يقول الكاتب: «كانت الأمة الإسلامية في عهد الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعد وفاته، وخلال العقود الأولى من تاريخنا، تؤمن بنظام الشورى وحق الأمة في اختيار ولائها. وكان أهل البيت في طليعة المدافعين عن هذا الإيمان، والعاملين به. وعندما أصيبت بتسلط الحكام الأمويين بالقوة وتداولهم

(١) - سورة الأحزاب: (آية/٣٣).



للسلطة بالوراثة، وإلغائهم لنظام الشورى، تأثر بعض الشيعة المواليين لأهل البيت بما حدث، فقالوا رداً على ذلك بأحقية أهل البيت بالخلافة من الأمويين، وضرورة تداولها في أعقابهم، ولكن هذه النظرية لم تكن نظرية أهل البيت أنفسهم ولا نظرية الشيعة في القرن الأول الهجري»<sup>(١)</sup>.

وهذا النص لا يلخص لنا فقط مغالطات فكرية وتاريخية، بل إنه يبين لنا بما فيه الكفاية، أن الكاتب لا يدقق فيما يقول ويدعي. بل وأكثر من ذلك، يستند إلى قراءة متنطعة للتاريخ.

إن تشريحاً بسيطاً لهذا النص يجعلنا نقف على هذه النقاط:

١ / الأمة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعد وفاته وخلال العقود الأولى، تؤمن بنظام الشورى وحق الأمة في اختيار ولائها.  
٢ / القول بأحقية أهل البيت بالخلافة جاء كرداً فعل على إلغاء الأمويين للشورى وتسلمتهم بالقوة.

ومن نافلة القول هنا، أن كلاماً مثل هذا ليس جديداً يفاجئنا به الكاتب، ولا يمكنه أن يكون مجرد نتيجة لبحث موضوعي لم يستند إلى آراء الخصوم، ويعترف من معينهم، فإن كلاماً كهذا تحدث عنه كتّاب وخصوم كثيرون. ولكن لنعد ونسأل. هل حقاً كان الكاتب صائباً فيما ادعاه؟ والجواب على هذا السؤال يقتضي أفراد كل نقطة على حدة.

## حق الأمة في اختيار الولاية في عهد الرسول (ص) والراشدين؟!.

لا أدري كيف أن قراءات الكاتب للتاريخ جاءت بهذه النتيجة، ولو أنه قال مثل هذا الكلام قبل أن يبحث في التاريخ كما زعم لقبنا ه منه. ولكن الغريب أنها جاءت من رجل هو نفسه يزعم أنه تعجب من نفسه لجهله بالتاريخ

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٩).

الشيوعي، وذلك قوله: «وقد تعجبت من نفسي جداً لجهلي بتاريخ الشيعة، إلى الحد الذي لم أقرأ ولم أسمع عن تفاصيل الحيرة ووجود الشك التاريخي حول ولادة الإمام الثاني عشر، مع أنني كنت أتصدى للدعوة والتبشير بالمذهب الإمامي الاثني عشري منذ طفولتي، وقد نشأت في الحوزة، وكتبت عدة كتب حول أئمة أهل البيت وقرأت أكثر.. وانتبهت حينها إلى غياب درس مادة التاريخ بالمرّة من برامج الحوزة العلمية (...).»<sup>(١)</sup>.

وهذا ما يوضح أن الكاتب حتى ساعة بحثه كان جاهلاً بالتاريخ، وأنه مارس كل نشاطه السابق على أساس هذا الجهل الكامل بالتاريخ. وتلك إذن مشكلته، لأن الجهل بالتاريخ، لا سيما التاريخ المتصل بعقائد الشخص مسألة لا تغتفر لمن سطر الكتب ومارس الدعوة.

أعود لأقول، بأن الكاتب لو كان كلامه السابق قبل أن يبحث في التاريخ حسب ما اعترف به في النص الأخير، لقبناه منه وتسامحنا معه. لكن كيف يصرح بكل هذا بعد أن ادعى بحثه العميق في كل ما توصل إليه من كتب التاريخ؟.

إن التاريخ العربي والإسلامي، هو التاريخ الوحيد الذي يفجعك كلما بحثت فيه. والباحث فيه، لا يخرج إلا بالتلفيق والصبغ المركبة. إن القراءة في التاريخ الإسلامي تجعل الإنسان أكثر قلقاً وأكثر جذرية في رؤيته للأشياء. ذلك لأنه تاريخ مصارع ومقاتل.

ولست أدري كيف يجعل الكاتب من التاريخ الإسلامي والصراع الدراماتيكي حول الخلافة مسألة تكاد تهون في كتابه تماماً. فالتاريخ الذي ينقله لنا الكاتب، تاريخ محايد لم يكن حافلاً بتناقضات رهيبية، لا أرى الحاجة لكي أسرد هنا كل تلك الأحداث التي عصفت بالتاريخ الإسلامي منذ اللحظة التي

---

(١) - الفكر السياسي الشيوعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٥).

أسلم فيها الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) روحه لله.

إن الكاتب لا يدقق في مفهوم الشورى الذي يتحدث عنه دائماً. ولا يحمل تصوراً عن حدودها ومقاصدها، وفي زعمه أن الشورى بما هي حق الأمة في اختيار ولائها كانت أمراً شائعاً في عهد الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) وبعد وفاته، وخلال العقود الأولى من تاريخنا، بمعنى في عصر الخلفاء الأوائل ما قبل معاوية. إذا كان هذا هو حقاً مفهوم الشورى لدى الكاتب فإنه يكون قد شهد على نفسه بأنه في ذهول عظيم عن الحقيقة. ونحن بدورنا نسأل الكاتب. هل حقاً كان عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عهداً شورياً من حيث هو العهد الذي تجلت فيه مشروعية اختيار الأمة لولاها؟ نقول: ليد لنا الكاتب عن أي ولي من ولاته — على الأقل — خضع للشورى، وذلك قبل أن نتحدث عن الخلفاء.

إذا كان النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) من حيث هو نبيّ مبلغ عن الله، خارجاً عن اختصاص الشورى، فهل كونه خليفة وحاكماً، جاء بالاختيار أم بالبيعة؟! وإذا كان من حق الأمة أن تختار ولائها وخلفاءها من دون إكراه، فهل من فرض البيعة على الأمة في حكومة النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، مصادرة لحق الأمة في اختيار ولائها؟! إذن ما معنى الشورى التي كانت على عهد الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) كما يدعي الكاتب؟ ثم هل مارس الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) الشورى في تنصيب وتعيين ولاته؟ فليدلنا الكاتب على دليل واحد على ذلك. ونحن نعلم أن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) عين أشخاصاً ولعن كل من تخلف عنهم حتى ولو كره قوم تعيينهم. المشكلة عند الكاتب هي أنه تورط في مواقف يحيط بها الكثير من العمومية لمفهوم الشورى.

ثم لنعد إلى ادعاء الكاتب، الذي زعم أن الأمة كانت آخذة بنظام الشورى

على عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والفترة التي أعقبته من حكم الخلفاء، وتساءل: كيف لا تسعف الكاتب قراءته المعمقة والدقيقة — كما ادعى سلفاً — للتاريخ، لكي ينقل لنا كيف تحققت هذه الشورى في العهد الذي أعقب وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ إذا تجنبنا الحديث عن تفاصيل الممارسة السياسية للخلفاء، وبقينا في أصل توليهم لمقاليدهم الخلافة، لاكتشفنا أن دعوى الكاتب لا يمكن أن تصدر عن أي إنسان باحث في تاريخ هذه الحقبة. من إذن من الخلفاء أتى بالشورى وراعى حق الأمة في اختيار ولائها؟ هل أبو بكر أم عمر أم عثمان؟!.

إن الكاتب يدعي أيضاً أن الأئمة كانوا في طليعة المدافعين عن الشورى فكيف ينسى كلاماً أثاره في كتابه أيضاً وهو موقف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) الذي قال: «إن كنت بالشورى ملكت أمورهم، فكيف والمشيرون غيب».

نعم هذا كلام أمير المؤمنين، يحتج فيه على أن خلافة أبي بكر، فضلاً عن أنها غضب لحق له — بحسب ما سنحدر في أمر الإمامة — هي تنكر للشورى ومصادرة لحق الأمة في الاختيار.

لقد كانت بيعة أبي بكر، وكما شهد بذلك عمر بن الخطاب: «فلتة وقانا الله شرها فمن عاد إليها فاقتلوه». فإذا كان الخليفة الأول جاء رغم أنف الشورى، وقصة وأحداث السقيفة هي في التاريخ شاهد حي على ذلك.. وإذا كان الخليفة الثاني أتى بتعيين من الخليفة الأولى في عملية تنصيب جرت على رغم أنف المعارضين.. وإذا كانت خلافة عثمان تعييناً للمرشحين من قبل الخليفة الثاني، بل وتعييناً حتى لمن يفصل النزاع. فكيف يكون ذلك كله غائباً عن ذهن الكاتب؟ وكيف يزعم أن هذه العهود، هي شورية؟.

نعم، خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) هي وحدها التي كانت

شوروية. إذ لم يعين من قبل خليفة مقتول، ولا أكره أحداً على تقديم البيعة، بل القوم هم الذين تمسكوا به وبايعوه عن قناعة. وهذه شهادة على أن الحكومة الإسلامية الوحيدة التي تمت في التاريخ الإسلامي على أساس الشورى هي حكومة الإمامة، في شخص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

وقد يكون من السهل على أي مدع أن يحكم على التاريخ بجرة قلم، أو يزعم أموراً لا رصيد لها من الواقع ينهض بها كمؤشر حقيقي على ذلك الادعاء، ولكننا نذكر الكاتب ومن معه، أن عهد الخلفاء من بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جاء بما يناقض الشورى، وبما يناقض ادعاء الكاتب أيضاً. وثمة شواهد من السيرة والتاريخ، تدل بما لا يدع مجالاً للشك، على أن هؤلاء فرضوا أنفسهم بالإكراه، ولم يتح للأمة الحق في اختيارهم.

## الازدواجية في قراءة التاريخ:

لاحظنا الكاتب مراراً وهو يراكم في الحوادث والواقعات التاريخية، محشداً إياها بكثير من الفوضى وقليل من التمعن. لأن الأسلوب الذي انتهجه من البداية كان أسلوباً سفسطائياً لا يلتزم بمقدمات، ولا يتقيد بنمط تحليلي دقيق. فلجؤوه إلى التاريخ يكتسي طابعاً خاصاً، إذ يلجأ إليه حيثما واتته الفرصة لممارسة التلبيس، إذ يعتمد التحشيد الممل والانتقاء داخل ركام الأحداث، وبتنسيقها بصورة فجحة، يأبأها ضمير الباحث المخلص للوصول إلى الحقيقة المجردة.

ونلاحظ أن رجوعه إلى التاريخ لم يتم وفق منهج واضح المعالم. إنه رجوع ذو صبغة غير علمية. لقد نهج أسلوب المحدثين حينما كان يناقش الإمامية في الجيل الأول، وكان كلما بدا له خير أو حديث أو واقعة تاريخية داعمة للمعتقد الإمامي سارع للتشكيك في صحتها، وأطلق العنان لعبارات مثل: الاحتمال، والنسبية، و..و.. في حين نلاحظ أن الكاتب نهج أسلوباً مناقضاً لذلك، وهو

يُحشد أخباراً وأحاديث تاريخية يضيف عليها الصحة، ويوثقها من حيث الاعتماد المطلق عليها. فلو أزمناه بنهجه الأول، لما بقي من تلك الأخبار ما يصلح دليلاً على مقالاته. ولكن سبق وأن قلنا أن الكاتب اختار طريقه مسبقاً؛ أسلوب السفسطة وموقف «باؤك لا تجر وبائي تجر»!

والغريب أن الكاتب حينما يتناول التاريخ الإسلامي، خصوصاً في القرن الثالث أو الرابع يستبعد كل أنواع المآسي والحصار.. ويدرس تاريخ الإمامية في هذه المرحلة وكأنه تاريخ جرت وقائعه في ظروف طبيعة.. لذا فهو يستنكر مقولة التقية في فهم الكثير من المعاني.

ويحاول الكاتب أن يحشد ما شاء له جراته، ليقنع القارئ بأن ثمة تناقضات حصلت في تاريخ الإمامية، تتعلق بوجود عدد ممن ادعى الإمامة وعدد من المتشيعين لإمام دون آخر. وقد حاول جهده أن يرسم تاريخاً ملؤه التناقض، دون أن يتحدث عن أي من هذه الجهات كان لها الحسم الشرعي، وتمثل الحالة المركزية. خصوصاً وأن الإمامية الاثنا عشرية بالرغم من أنهم لم يخوضوا من المعارك والحروب ما يستفز الطرف الآخر إلا أنهم كانوا الهدف الرئيسي للخلفاء حتى آخر إمام منهم. وهذا شاهد كاف على أهمية ما كان يمثل هؤلاء!

ونحن نتحدى بسؤالنا هذا الكاتب وغيره ممن ولعوا بتحشيد الفرق والمقالات للتشكيك والشوشرة على حقيقة الإمام. نقول، لماذا توقفت حركة الحيرة والشك بعد اختفاء الامام الثاني عشر؟ فإذا كان ادعاء البعض كونه الإمام الموصى به في فترة توالي الأئمة، لماذا لم نعد نجد من يدعي الإمامة بعد ذلك؟ ألا يعني أن ادعاءها كانوا مجرد وهم خلقتهم ظروف الحصار، إن لم تكن كل تلك الأخبار محض أوهام للتشويش على أتباع الأئمة؟!.

وكان على الكاتب أن يدرك بأن ما رامه لا يصلح دليلاً حقيقياً على نفي الإمامة، لقد قصد من وراء كل ذلك التحشيد أن يضعنا أمام نتيجة معينة على

أساس هذا الاستدلال التالي:

— إن من الشيعة من التف حول بعض الأشخاص زاعمين بأنهم هم الأئمة.

— ولو كان الإمامية على حق، لما اختلفوا حول الإمام.

— إذن، الإمامية بهذا المعنى غير ثابتة!

إن مثل هذا الاستلال يعبر عن الفجاجة التي يتمتع بها ذهن غير متمرس في نقد الأفكار. وعليه فإن قياسات الكاتب كلها غير معتبرة لو نظرنا إليها من زاوية منطقية.

لقد اختلف من بعد موسى واختلفوا حول عيسى (عليه السلام) بل هناك من ادعى النبوة في زمن الرسول وبعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وهناك من صدقه من القوم. فهل ذلك دليل على عدم صدق النبوة؟ وهل مجرد اختلاف الناس حول الإمام وشروء البعض هنا أو هناك تحت طائلة الحصار والاضطهاد وعزلة الأئمة وتكميم الأفواه وملاحقة الدعوة إليه. هل مجرد ذلك دليل على عدم صدق دعوى الإمامة؟!.

## مقاصد المنكلم الإمامي:

ومن مفارقاته قوله: «وبعد تقرير ضرورة اتصاف الإمام، مطلق إمام، بالعصمة وبالأفضلية في العلم والشجاعة والسخاء، وعدم جواز إمامة غير المعصوم أو الجاهل أو المفضول، وهو ما لا يوجد طريق للتعرف عليه سوى إرشاد الله تعالى إليه، يقوم الفكر الإمامي بإسقاط الشورى طريقاً لاختيار الإمام، ويحل محلها النص أو الوصية أو المعاجز الغيبية التي تميز الإمام المختار من قبل الله تعالى عن غيره من البشر»<sup>(١)</sup>.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٦٣).

ولا شك أن كلام الكاتب هذا فيه كثير من المغالطة. إن الإمامية حينما فتقوا الكلام في الإمامة، وضعوا شروطاً ومواصفات للإمام، خارجة تخصصاً عن موضوع الشورى. إنها شروط تتعلق بكفاءة ما أو ملكة تكوينية في بيان الشريعة لا بالتسلط على الناس. فإقحام موضوع الشورى هنا دونه خرط القتاد.

ولعل العلة وراء جعل النص والمعجزة... التي قامت عليها الكفاءة النبوية هي ذاتها التي تقوم عليها الكفاءة الإمامية، فما هو الفارق والغريب هنا؟! ثم ألا يعلم الكاتب، أن اتباع الأعم هو حكم شرعي لا بمجرد تقول إمامي؟!!

بل إن الكاتب يعود ليشكك في استدلال الإمامية على الإمامة بالنص. فيورد كلاماً لا صلة له بالمدارك الشيعية إطلاقاً. فيقول: «وإضافة إلى ذلك (أي حديث الغدير) فقد استشهدوا أيضاً بنصوص أخرى حول فضل الإمام علي بن أبي طالب، وأخرى صريحة بالخلافة، والإمامة ولكن من طرق الشيعة. ولكنها كانت موضع تشكيك واتهام بالجعل والاختلاق، أو التأويل القسري المخالف للظاهر وإرادة المعنى السياسي، وقد اعترف السيد المرتضى في كتابه، الشافي في الإمامة بأن أهم حديث نبوي حول النص بالإمامة، وهو حديث غدير خم، هو نصّ خفي وليس بنص جليّ، إذا حذفنا منه الزيادات المضافة»<sup>(١)</sup>.

وهذا الكلام ينطوي على تدليس خطير، وتزوير واضح للحقيقة. ذلك أن الأدلة الصريحة بالخلافة والإمامة واردة، ليس من طرق الشيعة فقط، بل وكما سنوضح واردة من طرق العامة أيضاً. وإذا كان مجرد التجرؤ على تأويل معناها ولو على نحو فاسد كاف لجعلها غير صريحة، فتلك مشكلة النوكي والمجانين والقاصرين. مع أن التأويل القسري المخالف للظاهر، هو ما فعله غير الإمامية بحديث الغدير وغيره. فماذا يريد الكاتب بقوله «التأويل القسري المخالف للظاهر وإرادة المعنى السياسي»؟

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٦٧).



لا شك أن الكاتب لم يأتنا بشيء جديد. بل هو رجل فتح الباب على مصراعيه لتلقي كل أشكال التحديف والإفك دون رقابة علمية أو شعورية. وستوقف معه قليلاً في هذا المورد.

أقول إن حديث الغدير هذا قد أوضح الإمامية كل ملابساته وأوضحها بما فيه الكفاية معناه الحقيقي وردّوا على كل شبهات الأفاكين الذين يقولون — والكاتب يردد بعدهم ذلك — أن الشيعة أولوا حديث الغدير وفسروه بما يخالف ظاهره. والحمد لله أنهم قالوا ذلك، لأنهم بذلك يشهدون على تواتره، ولم يجدوا أمام طرقة المختلفة ما يُجرّتهم على رفضه. إن لجوءهم لهذا، سند لنا في أن أول خير ساطع بالحقيقة هو من أكثر الأخبار صحة وتواتراً.

ينتقل الكاتب إلى موقع آخر. وهو إذ يفعل ذلك يوحى للقارىء بأنه باستدلاله هذا — المهجين — قد حسم مرحلة من النقاش. فيتقطع في طريقه مرة أخرى ويقول: «ومن هنا، ونظراً لضعف النصوص التي يرويها الإمامية حول النص بالخلافة على أهل البيت، فقد اعتمد المتكلمون الأوائل، بالدرجة الأولى، على العقل في تشييد نظريتهم. يقول الشيخ المفيد: «فإن قال قائل من أهل الخلاف إن النصوص التي يرويها الإمامية موضوعة والأخبار بها آحاد، وإلاّ فليذكروا طرقها أو يدلوا على صحتها بما يزيل الشك فيها والارتياب.. قيل له ليس يضير الإمامية في مذهبها الذي وصفناه عدم التواتر في أخبار النصوص على أئمتهم، ولا يمنع من الحجّة لهم بما كوفها أخبار آحاد، لما اقترن إليها من الدلائل العقلية فيما سمّيناه وشرحناه من وجوب الإمامة وصفات الأئمة، لأنّها (الأدلة العقلية)، لو كانت باطلة على ما يتوهم الخصوم لبطل بذلك دلائل العقول الموجبة لورود النصوص على الأئمة بما بيّناه»<sup>(١)</sup>.

ولا يشك عاقل في أن الكاتب هنا ينهج أسلوباً غاية في التناقض والمفارقة.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٦٨).

فهو بعد كل ادعائه أتى بأدلة من أفواه الإمامية لا تدل على أن الأولوية عندهم في إسناد القول بالإمامة إلى العقل. والحمد لله إذ يخون الكاتب لسأته عندما يقول: «اعتمد المتكلمون الاوائل..». ولا أدري إلى أي حدّ يجهل الكاتب فلسفة المدرك العقلي الذي قام عليه مجمل علم الكلام. فالعقل هنا ليس بديلاً عن النص، بل هو سند بعضه، بل إنه ضرورة لإلزام الخصم، وهذا ما يتوضح من الأدلة التي أوردها الكاتب، أعني تحديداً نص «الكراكي» الذي يؤكد فيه على أن المنحى العقلي متكامل مع النص وليس بديلاً عنه.

إن المتكلمين الإمامية حينما فتقوا الكلام في الإمامة إنما فتقوه على مبنى المتكلمين، أي الدليل العقلي. وذلك لغاية أسس على مبتغاها علم الكلام، ألا وهي إلزام الخصم المعاند، لقد أقام المتكلمون دلائل الألوهة على العقل؛ فهل معناه أن لا وجود لنصوص حاكية عن التوحيد والنبوة والمعاد وغيرها من الأصول. إن غاية المتكلمين الإمامية هو إلزام الطرف الذي يشكك في مصادر الأخبار ودلالاتها. لذا فقد كان المتكلمون منسجمين مع منهجهم، وليس ذلك لضعف في النصوص التي يروونها كما ذهب الكاتب، وهو يعلم — كما سنُعلمه — أن هناك فضلاً راسخاً من تلك الأخبار والنصوص، تتمتع بدرجة من الصحة والتواتر بما يفوق كثيراً من الأخبار الحاكية عن الألوهة والنبوة!

وحينما يستهين الكاتب بالدليل العقلي، فإن ذلك دليل شافٍ على أنه منذ الوهلة الأولى اختار التخندق في الجبهة المعادية للعقل. مع أنه طالما ردّد علينا تلك الأسطوانة التقليدية: «إن ذلك مخالف للعقل»!

ولست أدري متى يعذرون الإمامية؟! فإذا تحدثوا بالنصوص، قالوا إنهم يأتون بأخبار لا تصدقها العقول! وإذا ناظروا غيرهم بالعقل، قيل لهم، إنكم تعتمدون العقل دون النص! وإذا لجأوا إلى الكرامة والمعجزة قالوا إنكم تتركون النص والعقل! إنها فعلاً قصة «جححا» والحمار، فأني يذهبون؟!.

ويوهمنا الكاتب بأن الإمامية إنما لجأوا إلى هذا الأسلوب حينما فشلوا في ذلك. لكن الواقع، أن هذه خطة أهل النظر. فهناك من تفيد معه النصوص، وهناك من يتطلب دليلاً عقلياً، وهناك من لا تفيد معه إلا المعجزة.

أقول: ومن لم تفد معه كل هذه الطرق، فهو إما معاند متكبر أو اختلطت عليه الأمور وتاه، أو أنه — كما يؤكد الحكماء — غلبت عليه المرة فهو في حاجة إلى طبيب، أو لعله لا يقر بعدم التناقض، فعليه إذن أن يخضع للصفع والضرب والحرق، حتى يفرق بين الصفع والالاصفع، والضرب والالاصفر والحرق واللاحرق!.

لكن الكاتب الذي لم يدرك كل هذا يعود فيقول: « وإذا كانت نظرية الإمامة تقدم بعض النصوص حول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) فإنها تعترف بعدم وجود النصوص على عدد من الأئمة الآخرين، ولذا فإنها تستعين بالوصايا العادية، فتتخذ منها دليلاً بديلاً عن النص، ولكنها تفتقر، بعض الأحيان، حتى إلى الوصية العادية، فتقول بنظرية المعاجز وقيامها مقام النصوص»<sup>(١)</sup>.

والكاتب وهو يستكبر أمر المعاجز ويراها إحدى الأدلة الواهية، من حقه أن يرى ذلك إذا استطاع فعلاً أن يحسم في أمر الإمامة. وما دامت الإمامة هي تلك القضية التي لم يتمكن صاحبنا من نفيها بناءً على ما أتى به من أدلة واهية لا ترقى إلى مستوى الدليل المنطقي، فإن الحديث عن المعجزة ينسجم مع جوهر الإمامة.

وإذا بلغ الكاتب أن كثيراً من أولي الكرامة استطاعوا أن يأتوا بما يشهد على صدق أفعالهم، فأحرى بالأئمة الذين يمثلون أشرف وظيفة على هذه الأرض، أن يأتوا بما يفحم المعاندين!.

وإذا اعتبر الكاتب أن اللجوء إلى المعجزة دليل على فقدان الدليل والحجة، فذلك إسراف منه. فهل تفهم من ذلك أن لجوء الأنبياء إلى المعجزة ناتج عن فقدان

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٦٩).

الدليل والحجة على نبوتهم؟ وإذا كان الكاتب كغيره ممن يشك في ذلك، بحجة أن لو كان الأئمة قادرين على الإتيان بكل هذا لماذا لم يمنعوا القتل عن أنفسهم؟ لقلنا، إن أنبياء الله كثيرين، أتوا بمعجزات لقومهم، لكن قومهم فتكوا بهم وكذبوهم وعصوهم وقتلوهم واستضعفوهم! لأن المعجزة هي لإقامة الحجة لا للعلو في الأرض والعبث بكسر السنن الظاهرة. إهم أنبياء وأئمة، وليسوا سحرة!.

ويواصل الكاتب تهافته من داخل مازقه الخطابي قائلاً:

«وكان هشام بن الحكم قد بين قوله بإمامة الصادق على دعوى علم الإمام بالغيب، وقال للرجل الشامي الذي جادله حول الإمامة بمضى: «إن المعجز طريق التعرف على الإمام والتأكد من صدق دعواه»، ولم يطرح موضوع النص أساساً. ولو كان أمر النص معتمداً عند المتكلمين الإمامية الأوائل ل طرح هشام دليل النص على إمامة الإمام الصادق، أو أشار إليه، ولكنه لم يتحدث إلا عن دليل المعجز وعلم الإمام بالغيب»<sup>(١)</sup>.

وقد سبق وأشرنا إلى أن المتكلمين كانوا بصدد النظم العقلي لأصول الاعتقاد، ولم يكونوا يفتقدون الدليل النص. وإن عدم ذكر هشام بن الحكم لذلك ليس لعدم وجوده أصلاً، بل لأن المقام مقام جدل عقلي. ثم لو كان الكاتب عاقلاً في الحدود التي يتيحها المنطق، لأمكنه أن يفهم ذلك بالإشارة. إن ثمة مقدمات ونتائج. فإذا ثبت عقلاً بأن الإمام حجة، فإن وصيته للآخر تبقى حجة أيضاً، فافهم!.

على أن اللجوء إلى المعجزة هو من باب إفحام الخصم حينما يعاند، وهو إحدى الأدلة التي اعترف بها المسلمون قاطبة، دليلاً على صدق نبوة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)!

إن هشام بن الحكم جادل الخصوم بآليات علم الكلام العقلية. والكاتب

(١) - المصدر السابق (ص ٦٩).

يناقض نفسه مرة أخرى، إذ يدعي أن عدم ذكر هشام للنص دليل على أنه لم يكن النص معتمداً قبله، ونسي أنه أقم عصر هشام بكامله بأنه اختلق نصواً وأدلة على الإمامة، وهشام هذا كان في عصر الصادق (عليه السلام) بل هو تلميذه وأحد الأقطاب الذين استنفروهم الإمام للذود عن الإمامة ضد الخصوم، ولا أحد يخفى عليه بعد ذلك أحاديث الإمام الصادق (عليه السلام) في الإمامة.

يقول: «وفي الحقيقة أن النظرية الإمامية تحتاج إلى موضوع المعاجز، بصورة رئيسية، في عملية إثبات إمامة علي بن الحسين السّجاد، الذي يفتقر إلى النص والوصية من أبيه، حيث قتل الإمام الحسين في كربلاء، ولم ينص عليه، وإنما أوصى إلى أخته زينب أو ابنته فاطمة، كما يقول الإمام الباقر والصادق، وادعى محمد بن الحنفية الوصية من أبيه الإمام عليّ فقاد الشيعة على ضوء ذلك في ظل انسحاب الإمام السّجاد (عليه السلام) من الساحة السياسية. وتحتاج النظرية الإمامية إلى إثبات إمامة السّجاد لكي تثبت الإمامة في ذرية الحسين، وإلاّ فإن السلسلة تنقطع، وتصبح حجة الكيسانية والحسنية الذين تصدّوا لقيادة الشيعة عملياً، أقوى من حجة الإمامية»<sup>(١)</sup>.

ونقول: لماذا يستكثر الكاتب على الإمام أن يتدخل لحسم الأمر بما يفهم كل أدعياء الإمامة الذين استغلوا ظروف الحصار والتعقيم لينقضوا عليها ويمارسوا التجهيل على الشيعة؟! إن الكاتب يحاول أن يفرض منهجه المهاتر، بحيث يجعل المعجزة شيئاً آخر مستقلاً عن دليل النص. وهو في ذلك يجهل أو يتجاهل أهمية المعجزة وفلسفتها بالنسبة للإمام كما بالنسبة للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم). إن ما قاله عن الإمام السّجاد (عليه السلام) يؤكد على أهمية المعجزة. لأن تلك الشروط ينبغي أن توجد جميعاً في الإمام. فغير السّجاد (عليه السلام) لم يكن قادراً على اجتراح المعجزة، ولا جامعاً لتلك الشرائط. وهو ما يرجح مدعى الإمامية، حيث هو مدعى السّجاد (عليه السلام) نفسه.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٦٩).



## الفصل الثاني

### نظرية الإمامة في مواجهة التحدي

- يقول ناقداً فلسفة العصمة.
- الإمام الرضا وولاية العهد.
- فلسفة الإمامة





## نظرية الإمامة في مواجهة التنزيه

ذلك هو العنوان الذي افتتح به أحمد الكاتب الفصل الخامس من كتابه. حيث حاول نقد كل ما سبق وأدرجه من أسس يقيم عليها الإمامية مذهبهم في الإمامة ومقتضياتها كالعصمة. وقد لاحظنا أن أحمد الكاتب لم يلتزم المنهج الموضوعي كما ادعى منذ البداية، حيث حينما كان يعرض الأسس والأدلة التي اعتمدها الإمامية كان يزورها ويدلس فيها ويحكم عليها مسبقاً. فلماذا إذن يفرد فصلاً خاصاً لنقدها، وكان قد نقدها ووجهها على هواه في الفصل السابق؟ ولكننا رغم كل ثقافته ذاك، سنحاريه في مهاراته ونوضح لمن جهل تدليسه مواطن الخلل فيما اجترحه من نقد ونقض!.

### يقول ناقداً فلسفة العصمة:

« لم تكد نظرية الإمامة الإلهية تولد حتى واجهت سلسلة من التحديات التي وضعتها على محك الاختبار، وأثبتت استحالتها. فمن جهة كانت نظرية العصمة التي قامت عليها، نظريةً حادثة مرفوضة من قبل أهل البيت وعموم الشيعة، حيث كانت فلسفة العصمة تقوم على مبدأ الإطلاق في الطاعة لولي الأمر، وعدم جواز أو إمكانية النسبية فيها، وذلك مثل الرد على الإمام ورفض إطاعته في المعاصي والمنكرات لو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه وانحرافه. وهو المبدأ الذي كان الحكام الأمويون المنحرفون يدأبون على ترويجه ومطالبة المسلمين بطاعتهم على أساسه طاعةً مطلقة، في الخير والشر، وهو ما أوقع فلاسفة الإمامية

في شبهة التناقض بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولي الأمر (....) وضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والمحرمات»<sup>(١)</sup>.

طبعاً، إن كلاماً كهذا غارق في البساطة. وهو لم يرق حتى إلى مستوى الإنشاء المتمتع. ولئن كان الكاتب يظن أن بناءً عملاقاً كذلك الذي بناه الإمامية في سبيل التلليل على صدق مدعاهم يتهاوى بهذه البساطة، فإنه يروم ما لم يتمكن منه النحارير الكبار. وإذن لما صلحت هذه كعقيدة يتعبد بها ملايين البشر، وهم إذ يعتقدون بذلك يواجهون به العالم ويثيرون به ويدعون ليل نهار إلى المناظرة من أجله.

ويكثر الكاتب من ذكر النسبية في فهم معنى الإمامة أو الطاعة، ولا أدري هل صاحبنا ممن يحيط علماً بمفهوم النسبية؟ وهل فعلاً طبقها على كل أفكاره؟ إذن لما كان واثقاً من ظاهريته المنتحلة، ولفسح المجال إلى المعنى الآخر. الكاتب هو أول مُتهم بالحياد عن النسبية في فهم هذه النصوص.

وغريب كيف يستند الكاتب الآن على ما يوحى به العقل والعرف، مع أنه استكثر على الإمامية لجوءهم إلى الدليل العقلي. وحينما يرى الكاتب أن دليل الآية السابقة يعني أولى الأمر والولاية والقادة الذين كان يعينهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فذلك تأكيد على أن الكاتب لا يعلم ما يقول.

لقد جاءت هذه التلقيقة من جهتين: الأولى، أن ذلك هو منحى كل من رفض القول بالإمامة من العامة. والثانية، أنه لم يلتفت إلى أن مورد الخبر لا صلة له بتلك القصة المزعومة التي تحدث عنها وكأنها سبب لنزول هذه الآية. فالكاتب لا يحدثنا عن المورد الأول للآية حتى يتضح معناها الحقيقي. فالآية جاءت جواباً على من سأل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الولاية من بعده.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٧٩).

وكيف يقول الله لرسول ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(١)</sup> في أناس ولاهم الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) في حياته. بينما الخطاب موجه للناس، ويتعلق بالولاية والطاعة التي تقع في طول واحد؛ أي طاعة الله والرسول وأولي الأمر. بمعنى الأئمة. وليس هناك أي قرينة أو دليل يصرف معنى الطاعة لأولي الأمر إلى مفهوم النسبية. ولماذا يكون ذلك فقط لأولي الأمر وليس للرسول أيضاً؟ ولماذا لا تنصرف النسبية إلى طاعة الله والرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)؟

لذلك لجأ الكاتب إلى تزييف المعنى بإيراده قصة لا صلة لها بمورد الآية الكريمة، وذلك إمعاناً منه في التلبيس!

ويحاول الكاتب عبثاً أن يورد مواقف أئمة أهل البيت(عليهم السلام) من العصمة، موحياً بأنهم لم يدعوا لأنفسهم.

وباليتنا عرفنا السبب الذي جعل الكاتب يطنب كثيراً في موضوع العصمة؟! ألم ير هو نفسه قبل قليل أن لجوء الإمامية إلى الدليل العقلي أو دليل المعجزة هو من أجل إسعاف ضعف أدلتهم الأخرى.. ألا يمكننا أن نسجل على الكاتب الملاحظة نفسها، ونقول: لو كان للأئمة من أهل البيت موقف واضح وصريح ضد عصمتهم لكان استند إليه الكاتب منذ البداية، دون أن ينحرف إلى هذا الحشو؟! اللهم إلا إن كان الكاتب يدرك أن ما أتى به من أدلة لا ينهض شاهداً على مزاعمه.

يقول الكاتب: «وكانت المشكلة الكبرى التي واجهت الفلاسفة الإمامية في عملية بناء نظرية الإمامة الإلهية وتركيبها على أئمة أهل البيت، تكمن في موقف أهل البيت أنفسهم من نظرية العصمة حيث كانوا يرفضونها أشد الرفض، ويصرحون أمام الجماهير بأنهم أناس عاديون قد يخطئون وقد يصيبون وأنهم ليسوا

(١) - سورة المائدة: (آية/٥٥).

معصومين من الذنوب، ويطالبون الناس بنقدهم وإرشادهم واتخاذ موقف المعارضة منهم لو صدر منهم أي خطأ، أو أمروا بمنكر، لا سمح الله»<sup>(١)</sup>.

لقد تكرر حديث الكاتب عن وجود مشاكل كبرى واجهت الإمامية. وكأنه يريد أن يوحي بأن الإمامية كانوا يعيشون أزمة معرفية. والحال أن خصومهم هم من كان يعيش تلك المشكلات الكبرى. ولكن كانت هناك مشكلة حقيقية واجهت الإمامية، فهي تلك الأفواج من فاقدتي العقول الذين رفضوا النزال العلمي ليكتفوا بالإصرار على التلفيق ولسان حالهم «عنزة ولو طارت»!

إن مشكلة الإمامية الوحيدة، كانت تتعلق بمآسيهم السياسية. إنهم حاربوا واضطهدوا فقط لأنهم يملكون ما يجرضون به الأفواه الناطقة، ويدحضون به أقاويل الخصوم.

لقد ذكر الكاتب أن الأئمة كانوا يطلبون من الناس أن ينقدوهم ويرشدوهم.. وهو هنا يسقط مفاهيم العامة على الأئمة. ولا يوجد أي دليل على ما يقوله الكاتب، وأي نص فيه إشارة إلى ذلك؟! وكيف يدعو الأئمة الناس أن يرشدوهم، وما نضالهم إلا لكي يرشدوا الناس. حتى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) حينما زاول الخلافة كان يقول لهم «أسألوني قبل ن تفقدوني» ويقول لهم «لقد أفسدتم علي رأيي بالعصيان». أما كلام الكاتب فهو كلام نطق به بعض الخلفاء. وهذا في الحقيقة إنما يؤكد أن الكاتب لم يستوعب مفهوم الإمامة وأبعادها. الإمامة التي تحدث عنها هي في مقام النبوة من حيث بيان الأحكام الشرعية كيف يطلبون من الناس أن يعلموهم ويرشدوهم بينما المطلوب أن يرشد الأئمة هؤلاء الناس ويعلموهم!!.

ولو أننا جارينا الكاتب ووقفنا عند الأدلة التي سردتها في خفة ونزق دون

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٨٠).

أن يتأملها، نجدها كالتالي:

يقول: «وهذا هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) يقف في مسجد الكوفة ويخاطب الجموع قائلاً: «إن من حق من عظم جلال الله في نفسه، وجلّ موضعه من قلبه، أن يصغر عنده لعظم ذلك كل ما سواه، وإن أحقّ من كان كذلك لمن عظمت نعمة الله عليه ولطف إحسانه إليه، فإنه لم تعظم نعمة الله على أحد إلاّ زاد حق الله عليه عظماً (...). فلا تشنوا عليّ بجميل ثناء، لإخراجي نفسي إلى الله وإليكم من البقية في حقوق لم أفرغ من أدائها، وفرائض لا بد من إضائها. فلا تكلموني بما تُكلم به الجبابة ولا تحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة ولا تظنوا بي استثقلاً في حقّ قيل لي ولا التماس إعظام لنفسي لما لا يصلح لي (...). فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطيء ولا آمن ذلك من فعلي، إلاّ أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني. فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربّ لا ربّ غيره، يملك منا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا مما كنا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى وأعطانا البصيرة بعد العمى»<sup>(١)</sup>.

إن نصاً كهذا يلخص كل فلسفة الإمامة. والإمام هنا يضع نفسه موضع القدوة الحسنة في تواضعه وخفضه الجناح لرعيته. وهو يريد أن يؤكد للناس أنه بشر مثلهم، وأن الإمامة لا تستسيغ أن تعامل من الرعية معاملة الجبابة. والإمام في هذه الخطبة يتحدث بحديث كثيرٍ منه فعله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ونطقت به آيات كريمة، أي كونه بشراً يأكل الطعام ويمشي في الأسواق، وأنه ابن امرأة كانت تأكل القديد بمكة.. فهو تواضع الأنبياء والأوصياء، وحينما دعا رعيته، دعاها إلى مشورة حسنة لا إلى إرشاده وتعليمه.. فقد سلك مسلك الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في أن يجرّض الناس على

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٨١).

المشورة الحسنة. وكونه لا يرى نفسه فوق أن يخطيء، فذلك تحريض للرعية في مزاوله حق المشورة، وهي مثلها مثل قوله تعالى: ﴿وَأِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>.

بل إن كلاماً كهذا دليل على العصمة، لأن السياق هنا فيه استثناء؛ إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني». وهو يدل على أن الأيام لم يكتسب العصمة من عنديته، بل هي من الله، ولطفًا بالعباد.

يقول الكاتب معلقاً: «و لم يكن الإمام علي ليقول لهم ذلك لو كان هناك أيّ حديث عن العصمة في أوساط الأئمة والشيعية والمسلمين، وذلك لأن هالة العصمة تحتم أن يضع الإمام نفسه فوق النقد، وأن يحرم المعارضة أو التجرؤ بتوجيه النصح والمشورة، وهذا ما لم يكن يفعله الإمام عليّ الذي ضرب أروع الأمثلة في التواضع والمساواة.. ومطالبة أصحابه بأداء دورهم السياسي في مراقبة الإمام وتقويمه»<sup>(٢)</sup>.

ونحن نفهم من ذلك، أن الكاتب يجهل حقيقة العصمة ومداركها. ذلك بأن حديث الإمام عن الشورى لا يناقض العصمة. ولو صح أن الحث على المشورة مناف للعصمة لكان أولى بنا أن نعتبر ذلك في مثال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، الذي ما فتى يدعو الناس، الى الشورى، وقوله الشهير: «أشيروا علي أيها الناس»، ونحن نعلم أن الباري تعالى أمره في القرآن بذلك بقوله سبحانه: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾<sup>(٣)</sup>.

فهل معنى ذلك أن العصمة رفعت عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ وعليه، فإن ردّ العصمة بأخبار الشورى، دليل فاسد. واعتبار الإمامة الحقّة

(١) - سورة سبأ: (آية/٢٤).

(٢) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٨١).

(٣) - سورة آل عمران: (آية/١٥٩).

مفصولة عن العصمة دونه أيضاً خرط القتادا.

ويضيف الكاتب دليلاً آخر هو في حقيقة الأمر مدعاة للأسف، لأننا لاحظنا أن بطارية الكاتب بدأت تجبو، فلاذ بالتحشيد الممل لكل ما طاوعته به يد الانتقاء. فيورد دعاء للإمام علي (عليه السلام): «اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به مني، فإن عدت فعد عليّ بالمغفرة. اللهم اغفر لي ما رأيت في نفسي، ولم تجد له وفاء عندي، اللهم اغفر لي ما تقرّبت به إليك بلساني، ثم خالفه قلبي. اللهم اغفر لي رمزات الألفاظ وسقطات الألفاظ وشهوات الجنان وهفوات اللسان»<sup>(١)</sup>.

وغريب كيف يصدر مثل هذا الاستدلال عن رجل يتحرك بفهمه من داخل الفكر الإسلامي، فهذه الأدعية واردة، بل وهناك أكثر من ذلك وارد عن الأئمة غاية في العبودية لله والتواضع وخفض الجناح... والشيعنة يعرفونها، بل يحفظونها ويتعبدون بها. ولا تزيدهم إلا قناعة وإيماناً بعظمة أئمتهم. لأنها ترشح بمعانٍ روحانية لا تصدر إلا عن نبي مرسل أو وصي معين. وهي ذات مدلول تربوي.

ثم إن مثل هذا الخضوع للبارئ تعالى هو من فعل الأنبياء. والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) المعصوم بإجماع الأمة لم يفتأ يستغفر ربه ليل نهار.. حتى قال عنه تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>.

فهل معنى ذلك أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) غير معصوم؟! وهل ذنوب الأنبياء والأوصياء هي ذنوب العامة من الناس؟! إن من العارفين من يعتبر فتور لحظة عن التفكير في الله ذنباً عظيماً، فكيف بأولئك الأئمة النورانيين الربانين؟!.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٨٢).

(٢) - سورة الفتح: آية/ ١ - ٢).

ويورد الكاتب أدلة أخرى بالمستوى ذاته من الذهول والغفلة فيقول:  
«ويستعرض الإمام أمير المؤمنين في مكان آخر، صفات الحاكم وشروطه فلا يذكر من بينها العصمة، يقول: إنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم وإمامة المسلمين، البخيل، فتكون في أموالهم فهمته، ولا الجاهل، فيضلّهم بجهله، ولا الجافي، فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدول، فيتخذ قوماً دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطل للسنّة، فيهلك الأمة»<sup>(١)</sup>.

وهذه الأخبار تدل على أن الإمام ينبغي أن يتحلّى بصفات لو اجتمعت في واحد لكان معصوماً، إذ ما العصمة إلا ذلك! والإمام حينما ينصح بما ينبغي أن يكون فهو لا يقول إلا ما هو متوفر فيه. وما دام قد دعا لنفسه بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فلأنه يدرك أن كل هذه الصفات متوفرة في شخصه الكريم.

أقول استطراداً؛ ليت الكاتب يلزم نفسه بما ألزم به غيره.. لماذا لا يتحمل — وهو من دعانا قبل ذلك إلى القول بالمفهوم النسبي — أن يكون معنى الوالي هنا عماله وأمرأؤه في البلدان؟ لماذا يصبر الكاتب على أنها تعني شخص الإمام، أي الإمام الأكبر؟ ثم إن الأمثلة التي ذكرها عن بعض سلوك الأئمة (عليهم السلام) لا يחדش في العصمة.. فهم لم يأتوا ذنباً ولم يفعلوا أخطاءً بالمعنى المتعارف. فاحتجاج فاطمة (عليها السلام) إنما هو قول حق مقابل ما هو أصلح... وأيضاً استعارة قطيفة من بيت المال، ليس ذنباً، بل الإمام غضب من أجل الأفضل والأصح. يقول الكاتب: «وبالرغم من وضوح موقف أهل البيت (عليهم السلام) من دعوى العصمة، وتأكيدهم على الطبيعة — البشرية العادية، واستغفارهم لله، فإن الإمامية حاولوا الالتفاف على ذلك، وقاموا بتأويل الروايات الثابتة، والنافية

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٨٢).



للعصمة، بأنها صادرة عن الأئمة في مقام التعليم لعامة الناس، أو أنها صادرة تقية، وقاموا إلى جانب ذلك برواية مجموعة من الروايات التي تدّعي العصمة بصراحة وتشترطها في الإمام أو الأئمة من أهل البيت، وهي روايات ضعيفة وغامضة وغير ذات دلالة»<sup>(١)</sup>.

إن الكاتب هنا معذور تماماً لأنه لم يدرك مدلول العصمة التي يتحدث عنها الإمامية. فكلامه هذا يوحي أنه يفهم من المعصوم ذلك الكائن الخارق غير البشري الذي لا يستغفر ربه!.. وهو تصور ساذج، وغريب عن منطق العقائد والأديان السماوية. إن العصمة لا تنافي بشرية الإمام أو استغفاره لله!

يقول الكاتب «ونتيجة لهذا الغموض الذي كان يحيط بهوية الإمام الجديد، فقد تفرق أصحاب الإمام الصادق من الإمامية إلى عدة فرق، فقال فريق منهم أن الإمام الصادق لم يمّت، وأنه المهدي المنتظر وهم الناوسية، وقال فريق بإمامة إسماعيل أو ابنه محمد، ونقل الإمامة في ذريته، وهم الإسماعيلية»<sup>(٢)</sup>.

فلا شك أن الكاتب الذي أوقع نفسه في هذا المأزق الاستدلالي، يخفي عليه أن يقترب من الصواب. إذ أن وجود قلة ممن غمّ الأمر عليهم، لم يستوعبوا وفاة إمام لهم، لا يدحض حقيقة الإمامة. لقد توعد عمر بن الخطاب بالقتل كل من زعم أن محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) قد مات. مع أن الأمر لم يكن غامضاً على الناس، بل حتى على عمر بن الخطاب.. فاللجوء إلى هذا المستوى من الاستدلال قبيح في حق من آلى على نفسه البحث المعق والنظر العلمي الدقيق!.

لقد انتهى التحشيد للأخبار التاريخية بكاتبنا إلى أن اعتبر قبول الإمام الرضا (عليه السلام) بولاية العهد دليلاً على شرعية خلافة المأمون. وكان على الكاتب

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٨٤).

(٢) - المصدر السابق (ص ٨٨).

أن يريث أكثر لكي لا يقع في مأزق آخر. لكن الكاتب الذي لم يتمرس على وحدة الموضوع ووحدة الدليل، سرعان ما يلتهم مقدماته التي وضعها، لأنه لا يراها ملزمة له، أو أنه ينسى كونه ألزم بها الآخرين، فهذا يدل على أمر واحد، هو أن الكاتب جمع كل ما لُفق ضد الإمامية من دون جامع ينظمه، لذلك نعدده إن كان ينهج نهج القائل: «ما حفره الجمل دكّه»!

## الإمام الرضا وولاية العهد:

يقول: «ومهما اختلف المؤرخون في تحليل موقف المأمون، فإن مبايعة الإمام الرضا له وقبوله بولاية العهد، يكشفان عن موقف أيديولوجي ظاهر بشرعية خلافة المأمون، وواقعية إمامة الرضا، بعيداً عن نظرية الإمامة الإلهية الخاصة في أولاد علي والحسين. وقد أصبح التحالف بين البيتين الهاشميين، العباسي والعلوي، سمة المرحلة التالية، وعقيدة دولة الخلافة العباسية الرسمية بضعة عقود. وقد تمثلت بعد المأمون في موقف الخلفاء العباسيين الإيجابي من أبناء الرضا كمحمد الجواد وعليّ الهادي والحسن العسكري، حيث كان الخلفاء يتخذون منهم رموزاً للشرعية الدستورية، ويقدمون لهم كامل الاحترام والتقدير»<sup>(١)</sup>.

ونحن لن نسترسل مع الكاتب في بيان ملابسات موقف الإمام الرضا(عليه السلام) لكننا نريد فقط أن نكشف عن تهافت الأدلة التي ساقها ولا يزال يسوقها أحمد الكاتب، سعياً إلى تقويض فكرة الإمامة عبثاً.

فالكاتب يعتبر بيعة الإمام الرضا(عليه السلام) للمأمون حقيقية وشرعية مع أنه استبعد كلا الملابسات التاريخية التي آل إليها وضع أئمة أهل البيت(عليهم السلام) حيث أتوا كثيراً من الأمور تقية، وإكراهاً.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٩٨).

لكنا نقف هنا على تناقض واضح. ألم يقرر الكاتب قبل ذلك، أن الأئمة من أهل البيت (عليهم السلام) كانوا أنصاراً للشورى؟! ألم يكن المأمون أتى إلى الخلافة بالوراثة التي طالما استهجنها الكاتب مسقطاً إياها على الإمامية؟! إذن كيف يبايع الإمام الرضا (عليه السلام) من أتى إلى الخلافة بالطريقة نفسها التي أتاها غيره من خلفاء بني أمية وبني العباس؟! وكيف يعقل أن يبيعة الإمام الرضا (عليه السلام) لو صحت فعلاً، أن تكون ظاهرة بشرعية خلافة المأمون؟! هل يفهمنا الكاتب أن يبيعة الإمام الرضا (عليه السلام) حتى لو جاءت مخالفة — على افتراض — لسنة الشورى، تبقى شرعية؟! هل نفهم من ذلك أن ما يصدر عن الإمام هو شرعي مطلقاً؟ إذن تلك هي حقيقة الإمامة! مع أن الكاتب يتجاهل كل تلك الظروف، حيث كانت نتيجة تقريب الإمام الرضا (عليه السلام) من المأمون أن يقتل سماً من قبل المأمون نفسه.

إذن يمكننا أن نرسم مسار الأدلة التي أتى بها الكاتب كالتالي:

- الأئمة ناضلوا من أجل الشورى، وهم مؤمنون بها.
- الشورى مطلب شرعي والأئمة أهل شرع وورع.
- الذين قالوا بالوصي، قالوا ذلك تأثراً بالخلفاء الأمويين.
- الإمام الرضا (عليه السلام) يبايع المأمون (الذي أتى إلى الخلافة بالوراثة).
- خلافة المأمون شرعية.

لا نحتاج أن نطنب أكثر في إيضاح استدلال كهذا غارق في المفارقة. علماً أن الكاتب يأتي برواية للإمام الرضا (عليه السلام) يسند بها قوله في الشورى، حيث يقول: «وبعد سقوطها وسقوط تلك الروايات التي يذكرها الإماميون حول النص، فلنا أن نستمع إلى الإمام الرضا (عليه السلام) وهو يتحدث عن نظرية الشورى بصراحة، ويروي عن آبائه وأجداده الأطهار، حديثاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: (من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الأمة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه فإن الله قد أذن ذلك). وهو ما يكشف عن

نظرية الإمام الرضا السياسية الحقيقية المنسجمة مع الخط العام لأهل البيت، والتي تؤكد حق الأمة في الشورى واختيار حكامها، وتدعو إلى قتل كل من يغتصبها حقها، ويستولي عليها بدون إرادتها»<sup>(١)</sup>.

وقد بينا أن الكاتب لم يثبت سقوط هذه الروايات، بل هو كعادته ينطق بكلام غير مسؤول، ويتصرف بطيش شديد لا نجد فيه احتراماً للقارىء. لكن ما يلفت نظرنا أن الخبر الذي أتى به منسوباً إلى الإمام الرضا (عليه السلام) يناقض ما ادعاه من بيعة الإمام الرضا (عليه السلام) للمأمون. أقصد بذلك دعوة الإمام إلى قتل من يتولى من غير مشورة. وقد ثبت أن المأمون، تولى من غير مشورة؟!!

وإذا أردت أن تقف على مزيد من تناقضات الكاتب، فاقرا قوله: «كانت الإمامة عند أهل البيت وعامة الشيعة تختلف في مفهومها عند الإمامية، فهي كانت إمامة عادية بشرية عند أولئك، وإمامة ربانية عند هؤلاء، ومن هنا كان أئمة أهل البيت يشيرون إلى أحد أبنائهم، أو يتوقعون أن يخلفهم في مقامهم التوجيهي، فيموت في حياتهم، فيشيرون إلى رجل آخر، ولا يجدون في ذلك أي حرج أو تناقض، ولكن وفاة أحد أبناء الأئمة المرشحين للخلافة كانت تسبب أزمة في صفوف الإمامية الذين كانوا يعتقدون أن نصب الإمام من الله تعالى، ولذلك فقد كانوا يستغربون أن يموت الإمام المقترح والمعين في نظرهم، في حياة أبيه، ويعتبرون ذلك تغييراً في الإرادة الإلهية، وهو ما عبروا عنه بالبداء. مع أنهم صعب عليهم الاعتراف بالبداء وتغيير الله لإرادته في موضع كالإمامة، وذلك لما يُسببه التعبير من حرج وتشكيك للناس في مصداقية الأئمة والتراجع عن اعتبار النص من الله»<sup>(٢)</sup>.

فبعد أن أطنب كثيراً، وحشد مالا عين رأت ولا أذن سمعت من الأخبار،

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٠٢).

(٢) - المصدر السابق (ص ١٠٦).

ليثبت بأن الأئمة لم يوصوا أحدا من أبنائهم، هاهو هنا يعترف بأنهم كانوا يشيرون إلى أحد أبنائهم أو يتوقعون أن يخلفهم في مقامهم التوجيهي، فيموت في حياتهم، فيشيرون إلى رجل آخر.. وطبعاً هذه العبارات والتوصيات هي من بنات خيال الكاتب، ولكننا نقول، طالما أن الأمر شورى، والأئمة لا يرضون غير الشورى، فلماذا يشيرون — حتى — إلى أحد من أبنائهم. إن النص المذكور، دليل على أن الأئمة كانوا يوصون أحد أبنائهم. وقد اعترف الكاتب بذلك، وإن غير العبارة. وذلك بعد أن عمل جاهداً لإخفاء هذه الحقيقة... وتلك إذن ظاهرة في مجمل استدلالات الكاتب.

إذن كل ما نقوله للكاتب، أنه إذا جرى الخلاف في زمن الأئمة بين الناس حول إمام بشخصه، فكيف لا يجري ذلك في زمن الغيبة وكتمان سر الإمام (عليه السلام)؟ لماذا لم نسمع بأئمة على غرار السابقين ادعواها أو التفأ حولهم الناس على أنهم الأئمة الموصى بهم؟! إن هذا لعمري منطوق مخالف لطبيعة الأشياء، وحينما أقول وأكرر بأن الكاتب ينطق بأفكار غريبة عن مدارك الإمامية، فليس في ذلك مبالغة. فحتى وإن ادعى الكاتب بأنه إمامي في الأصل، فقد كان من عامة الناس الذين ورثوا اعتقاداً دون أن يفهموا فلسفته.. إنه مجرد رد فعل عن معتقد غامض، وساذج عن الإمامة، وليس رد فعل علمي عن عقيدة مدركة بفكر ونظر!.

## فلسفة الإمامة

لقد كان من المتعين علينا ونحن نرى ذلك الجهل العريض، والادعاء المزيف إزاء قضية الإمامة، أن نرسم صورة موجزة عن تلك الفلسفة التي أدى الجهل بها إلى الوقوع في مثل هذه الأحكام. هذه الفلسفة التي تختلف مراتبها ومستوياتها بحسب المقال والمقام.

إن فلسفة الإمامة وحقيقتها، مما لا تدركه العقول الواقعة في صقع الظلمة، ومما لا يدرك كله إلا لأولي الألباب ممن فتح الله قلوبهم للإيمان، وأدركوا جوهر هذه الحقيقة بعين الباطن أكثر مما ينظرون إليها بعين الظاهر. إن هذا الظاهر، الذي أعنى به الرؤية السطحية التي لا تأخذ في الحسبان كافة الجوانب والأبعاد لوظيفة الإمام، هي نفسها التي هونت من أمر الأنبياء في أعين كثير من الجاهلين بمقام النبوة. فإذا بهم ينظرون إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كمجرد ساعي يريد جاءهم بخبر السماء، وزود بالتدريب الكافي والعصمة المطلوبة لأن يبلغ هذا الخير ليس إلا، وبعد ذلك يعود إلى حيث هو مجرد رجل لا حول له ولا قوة. ويغادر دون أن يكون له الحق في أن يوصي بالأمة ولا بمن يرعاها بعده. هو مجرد رئيس في دولة قطرية أتاه الموت على حين غفلة، ولا حق له في أن يعين بعده أحداً.

الرؤية التي نظرت إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على أنه قد يخطيء، فيما يصيب بعض من الرعاع من الشعوب والأمم، هي ذاتها الرؤية التي عز عليها أن تدرك حقيقة الإمامة.

وقد كان الإنسان المسلم المعاصر أكثر قهيناً لفهم حقيقة الإمامة، أو لا أقل

الشعور بأهميتها، بعد أن تبين له مستوى هذا المأزق الذي يعيشه، حيث لا يملك أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام بنصوص نطقت مرة واحدة، وبوجه واحد ثم انغلقت وتمجرت، وأصبحت مادة للتكرار من دون معنى. ونسي هؤلاء جميعاً، بأن الحاجة إلى الإمام ليس مجرد نافلة، بل هي ضرورة حياتية مجاورة للنص. فالنص لا ينطق عن كل حقائقه إلا بجمية إمام مدرك لتأويله، قادر على إيجاد المعنى المناسب للوضع المناسب، وقادر على إخراج الوجه المناسب للمقام المناسب. وهذا عين ما نطق به الخير المشهور: تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي أهل بيتي»..

ولكن الذي حدث بعد ذلك. هو أن الذين حملوا تلك الرؤية القاصرة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) رفضوا أن يكونوا من الدواة والقرطاس، ليكتب لهم ما يؤكد به على هذه الحقيقة، بعد أن أدرك أن المواقفة بدأت تطبخ لتنحية الإمامة، وإبدالها "بالمملك". وكان الموقف الذي فرق بين القرآن والنبى أو القرآن والإمام، من خلال قولة القائل "حسبنا كتاب الله"!

إن المتأمل لهذه العبارة، سوف يجدها مناقضة تماماً — بل مشحونة بتصميم معارض لإرادة النبى — لوصية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تركت فيكم الثقلين.

إن الكلمة التي نطق بها بعضهم، أو حدث فصاماً خطيراً، بين النص والإمام أو بتعبير آخر بين النص والتأويل، كانت نتيجتها بارزة على مدى قرون من الزمن. ونحن نتساءل: لماذا بدأ الحديث عن الحيرة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)؟! والمفروض أن موت الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هو ثلثة خطيرة لا يسدها إلا إمام. فواضح أن تنحية الإمامة كان هو سبب الحيرة. إن الحيرة التي يتحدث عنها الإمامية ويورخون لها بغياب الإمام الحجة (عج)، في الحقيقة هي فصل خطير من مسلسل من الحيرة، بدأ منذ "هرج" سقيفة بني

ساعده. أعني أن تنحية الإمامة عن موقعها المناسب، وإخضاعها للحصار والإكراه والرقابة، هو مسلسل كامل من الحيرة.

إن دين الله إنما أنزل لكي يكون واضحاً. لأنه أساس إخراج الناس من الظلمات إلى النور. ولا شك أن الخلاف والتناقض الذي أرق العقل المسلم، لا يصلح أداة لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، إن فاقد الشيء لا يعطيه. والخروج إلى النور يتم بمنهج في وضوح النور.

إذن، لقد حدث الفصام بين النص والتأويل، أو النص والإمام، ليفسح المجال أمام صيغة أخرى، وهي "النص والملك". وهذا معناه، أن النص سوف لا يكون عدلاً للإمام، بل عدلاً أو ربما — وهذا ما حدث فعلاً — تابعاً للملك.

وبدأ عصر التحريف. ولم يعد القرآن ينطق سوى بما شاءت له إرادة السلطان والخلفاء، الذين ابتغوا تأويله على غير وجهه الصحيح، فكانت الفتنة وكان الضلال المبين.

أعود، فأقول، بأن النص وحده لا يكفي في دنيا الجهل ومملكة الشعوب والأمم. ليس لأن النص لا يملك ديناميته وقدرته على أن يحقق ما تصبو إليه العقول من معارف. ولكن لأن وجود الإمام، هو وجود صمام أمان لكي لا يحرف القرآن عن موضعه.

إن الشعوب والأمم لا يمكنها أن تنهج نهجاً عقلياً مئة بالمئة. ذلك لأن الغالب على البشر هو الذهول والغفلة والنسيان، والضعف والانقياد إلى دواعي اللأوعي وترسبات الباطن المريض والنفس الأمارة بالسوء. وكل هذه يترجمها فعل الهوى بالعقول.

ألم يقل رب العالمين:

﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>.

(١) - سورة الفرقان: (آية/٤٤).



ويقول: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

لقد تنحى الأئمة تحت سطوة الإكراه والحصار.. فتنحى معهم درس الحقيقة والتأويل الحقيقي للنصوص.. وحوصر معهم أتباعهم.. ولعله كان هناك حواريون للأئمة أوتوا معرفة بتأويل الكتاب. لكن ذلك لم يكن ليغني الناس عن الإمام. إن ابن مسعود أو ابن عباس وغيرهما من الذين تعلموا تأويل بعضه وأعلنوا تتلمذهم على علم أمير المؤمنين (عليه السلام) قد يملكون فهم كثير من الحقائق. لكنهم لا يقدرّون على معرفة كل الحقائق وما كان وما سيكون. فحتى ابن عباس يؤكد كل ذلك. يؤكد أن علمه من علم علي (عليه السلام) هو بمثابة قطرة من يم عظيم.. وبأن من الآيات ما يفسره الزمان.

إن الأئمة هم عدل القرآن. وبما أنهم عرفوا أن هذا الكتاب فيه نبأ من قبلكم وخير من بعدكم، وبأن فيه تبيان كل شيء. فإن الأئمة قالوا أموراً مرموزة فسرّها الزمان. وهي لا تشكل معجزة بالمعنى المتعارف، بل هي حقيقة كاشفة عن مدى صلة الأئمة بالقرآن. فقد استطاعوا أن يقولوا أشياء من القرآن لم يفهمها أهل زمانهم.

إن مقام النبي أو الإمام (عليهم السلام) هو ترجمان مقامه العلمي والسلوكي.. فبقدر علم الشخص وسلوكه يكون مقامه. وبما أن الأئمة هم سادة الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فهذا ناتج عن كونهم أرقى علماء وسلوكاً. وهو ما يفسر لنا عدم إمكان الاستغناء عن الأئمة، حتى ولو أدركنا بعض ما أدركه حواريوهم من طرائق لفهم النصوص وعلم الكتاب.

إذاً، لقد عم الجهل من جديد، ودخلت الأمة في دوامة الحرج. وطفّت الظلمة وحارت العقول واستبد شيطان المفارقة بالمعرفة. وقد شجع الخلفاء على كل ما من شأنه أن يزيد في تجهيل الأمة.. لاحقوا القراء في كل مكان..

(١) - سورة العنكبوت: (آية/٦٣).

وحاصروا الأئمة وقتلوهم.. وحاربوا رواية الحديث.. واصطنعوا فقهاءهم وحاشيتهم.. ودعموهم بالقوة والمال والإعلام، وكل ذلك حدث.

وقد حاول الأئمة(عليهم السلام) أن يغيروا هذا الوضع بممارسة التعليم، لكن الخلفاء وتحديدًا خلفاء بني العباس، الذين أدركوا خفايا ما يدور في كواليس الأئمة العلويين(عليهم السلام)، ضيقوا عليهم الخناق، ومنعوهم من التعليم، ونشروا عيونهم في كل مكان لإحصاء الأنفاس عليهم، لقد كان فعل التعليم والتنوير العدو الأول للخلفاء، لأن ذلك هو الطريق الحقيقي للارتقاء بالأمة إلى الحقيقة.

لقد كاد الإمام الصادق(عليه السلام) أن يضرب أصحابه على رؤوسهم — كما يقول — لكي يتعلموا ويتفقهوا في الدين. وهو القائل: تفقهوا في الدين ولا تكونوا أعراباً. ورب العزة يقول: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾<sup>(١)</sup>.

وهذا معناه، أن الأمة بعد الفصام الخطير بين النص والإمامة، ارتدت إلى مدارك الجهل، وبالتالي، أصبح حالها حال الأعراب.

أي أن الأمة أصبحت مهياة لكي تكون أشد كُفْرًا ونفاقاً. وكان ذلك هو رهان الخلفاء وطلاب السلطة، أي استثمار الأغلبية الجاهلة، وتسهيل تشكل طواير النفاق والكفر من داخل الأمة.

لقد ساهم النفاق في تنحية الإمامة، وهياً الظروف لخيار "الملك"، وهو الرهان الذي عبر عنه يزيد الطاغية:

لعبت هاشم بالملك فلا خير جاء ولا وحي نزل

كان النفاق هو العامل الأساسي لمحاصرة الإمامة ومحاصرة الأئمة. ذلك بأن الأمر كان يتطلب سلطة واحدة. إما سلطة الأئمة(عليهم السلام) التي تمثل سلطة النبوة وقوتها، أو سلطة طواير النفاق التي أصبحت تمثل القضية الأولى في الإسلام

(١) - سورة التوبة: (آية: ٩٧).

بعد فتح مكة.

لقد أصبح الإسلام مثلوماً بغياب الإمامة. فإذا كان موت العالم يمثل ثلثة في الإسلام — من حيث أن الأمر يتعلق بالعلم — فماذا سيكون الأمر، والإمامة كلها أصبحت في ظرف الحصار.

لقد قبلت الشعوب والأمم يوماً ذلك النزر القليل مما تبقى من الإسلام. وحلّ في البلاد التي سميت مفتوحة، إسلام لم يقو على أن يقدم نفسه في ثوبه الحقيقي. وتحول الإسلام إلى صور مختلفة بعدد البلدان وثقافتها.

وأصبح الإسلام قابلاً لكي يتعايش مع الطواطم في أدغال أفريقيا، كما أصبح قابلاً لكي يتناغم مع الجاهلية العربية مجدداً. فلم يحدث التحول المنشود؛ حيث طيلة قوة الخلافة، ظل الرهان، البحث عن منافذ للخراج، وتنافس وتصارع على السلطة.. وباتت القوة التي يتحدثون عنها، هي قوة السلطان الباحث عن منابع الجزية والخراج.. وعن الكنوز ومخازن الذهب والفضة. وكل شيء كان قوياً إلا الإسلام، فقد كان يضعف ويهت ويزداد اندراساً وتناقضاً.

ولا أحد يستطيع القول، بأن ما أراده محمد بن عبد الله (ﷺ) بأتمته، هو هذا المستوى. ولا أحد يشك في أن إسلاماً حقيقياً في أمة صغيرة، خير من اندفاع تتولاه قوى التحريف لهفاً على امتيازات الملك والسلطان!.

إن الأمصار التي فتحت، لم تواجه فاتحاً يحمل صفة النبوة أو الإمامة. لقد فتحت هذه البلدان تحت صولجان خلفاء يكرعون الخمر، ويلهون حتى الثمالة مع جواربهم وغلمانهم وقرودهم.. وكل ذلك كان يجري باسم الإسلام.

والحقيقة أن ما عرفته هذه الشعوب، هو إسلام جوارب البلاط الأموي والعباسي.. حيث اختلطت رسالة النور، بظلمة التحريف.. وحيث اقترن اسم الإسلام وتراث محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بقصور بني أمية وبني العباس والليالي الحمراء والقيان والخمر والإرهاب و..و..

لقد حذت هذه الأمة حذو بني إسرائيل في تكذيب أنبيائها وتقتيلهم حين يقتضى الأمر التخلص منهم. لابل إن أمر العرب لشديد. ألم يهيموا بقتل نبيهم (صلى الله عليه وآله وسلم)؟! ألم يقتلوا أئمتهم (عليهم السلام) الذين هم أفضل من أنبياء بني إسرائيل؟! لا بل لربما بنوا إسرائيل — على الأقل — احتفظوا ببعض من أنبيائهم. أما أئمة الإسلام، فإنه ما منهم إلا مقتول أو مسموم..

نعم، لقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأن علماء أمته أفضل من أنبياء بني إسرائيل. ولا شك أن بني إسرائيل الذين فضلهم الله على العالمين، لا يمكن أن يفضل عليهم أحد إلا من سلالة إبراهيم (عليه السلام) ألا وهم أهل البيت (عليهم السلام)، الذين طهرهم الله تطهيراً، وفضلهم على جميع خلقه. فعلماء الأمة هم الأئمة (عليهم السلام) وهم المعنيون بذلك، وشيعتهم هم أشباههم.

إن الملاحظ لسيناريو وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، يكشف عن أنه لقي حتفه وهو في حالة صعبة للغاية، لقد أسلم روحه لله غاضباً منزعاً حزيناً.. لقد كان آخر ما قاله لغير أهل بيته: اخرجوا عني، لا ينبغي النزاع عندي.

تلك كانت آخر كلمة يسمعوها منه، بعد أن ارتفعت الأصوات عنده، وبعد أن سمع ممن حوله: أن الرسول يهجر، حسبنا كتاب الله!

إنها الكلمة التي تنطق بالكثير من المواقف، إنها تذكرنا بما كان يستنكره كفسار قريش على بني هاشم، حيث استكثروا عليهم أن تكون منهم النبوة. فإذا كان الأمر كذلك، فماذا عساه أن يكون موقفهم تجاه الإمامة؟ ومن المحتم أن بني أمية لن يقبلوا ببقاء الإمامة عند بني هاشم. ولذلك اعتبروا ذلك قسمة ضيزى، بل إنها أشبه بمن يهجر. نعم، فالذي قال ذلك، استكثرت أن تكون الإمامة من حق هذا البيت الذي رفعه الله.

أقول إن حقيقة الإمامة تكمن في نقطة واحدة. إن الله تعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>.. ولا أحد يملك أن يكشف عن كل ما في الكتاب، بل ولا أحد يستطيع أن يتحدث عن كل شيء من خلال القرآن.. ولا يملك ذلك إلا الإمام.. فهو الناطق عن القرآن، العالم بتأويله الراسخ في العلم، عدل القرآن والثقل الأصغر، ومن ادعى غير ذلك فليأتنا ببديل معلوم أو يرد التحدي في غياب الإمام.

إن غياب الإمام هو حقاً غيبوبة أمة، قتلت أئمتها، أو سمعت بذلك فرضيت به. ومتى وجد في الأمة ذلك النصاب الكافي من جنود الإمام الحجة(عج) فلا مانع من الظهور.

---

(١) - سورة النحل: (آية/٨٩).



## الفصل الثالث

شبهات حول الإمام الثاني عشر  
حمد به الحسن المهدي (عج)

- في نقد حقيقة الإمام المهدي (عج).
- الكاتب ومأزق التاريخ العام.
- الكاتب وبؤس التاريخ العام.
- وثيقة النواب الأربعة.
- شبهة الخط.
- خاتمة.





## شبهات حول الإمام الثاني عشر

### محمد بن الحسن المهدي (ع)

لا أعلم إن كان الإنسان يرضيه أن يدحض عقيدته بالظنون والاحتمالات.. وهل يعقل أن يستبدل الإنسان الظنون بعقيدته الراسخة بناءً على استدلالات سريعة متطوعة؟! اللهم إلا إذا لم يكن لتلك العقيدة معنى حقيقي في وجدان الشخص. وإنا لنتمنى لأخينا هذا أن يهديه الباريء إلى صوابه، ونرجو له حسن الخاتمة إن كان مجرد باحث اختلطت عليه الأمور.

لقد حاول الكاتب أن ينسف فكرة الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري (عليه السلام) من أساسها. وينسف تبعاً لذلك فكرة العددية أي " الاثنا عشر إماماً".

ولعل الكاتب أوقع نفسه في فخ جدل دوري لا مخرج منه. وبدا دورانه أشبه ما يكون بمن ظل يتساءل عن من هو الأسبق. الدجاجة أم البيضة؟! فالكاتب يبدو وكأنه ضاع في خضم التساؤل عن من هو الأسبق، العدد "اثنا عشر" أم الإمام المهدي (عليه السلام). فالكاتب كما يبدو لي لم يحسم هذا التساؤل، ولكنه أمسك هذه الدوامة من الوسط. فهو يوظفها من كل نواحيها. لأن الغاية عنده، تركيب نتائج آنية على ما يستحدثه من مقدمات ذات مضمون متهافت.

يقول: «ولو ألقينا نظرة فاحصة على تاريخ الشيعة في القرنين الثاني والثالث، وتعاطفهم وتجاوبهم مع الثورات المختلفة التي كان يقودها الأئمة من أهل البيت، كثورة الإمام زيد وابنه يحيى وابنه عيسى، وثورة محمد بن عبد الله (ذي النفس الزكية)، وأخيه إبراهيم، وثورة الحسين شهيد فخ وثورة محمد بن

القاسم وغيرهم، لوجدنا أن عامة الشيعة وجاهيرهم كانت تلتفت حول أهل البيت ولكن من دون تحديد الإمامة في سلسلة معينة، أو الإيمان بالنص من الله على واحد منهم، فضلاً عن تسلسلها في أبناء الحسن أو الحسين، أو بشكل عمودي وراثي إلى يوم القيامة، ولوجدنا الشيعة بصورة عامة بعيدين عن نظرية الإمامة الإلهية التي كان يقول بها بعض المتكلمين سرّاً ويلصقونها بأهل البيت الذين كانوا يتبرأون منها في الحقيقة وفي الظاهر»<sup>(١)</sup>.

ولا أدري، بأي منطق يعالج الكاتب هذا الموضوع. فلو أن الظروف هي من قادهم إلى اختلاق فكرة العدد "أنا عشر"، ولو افترضنا صحة ادعاء الكاتب أن الإمام العسكري (عليه السلام) لم يولد له ولد.. لماذا يورط الإمامية أنفسهم في اختلاق ولد وهمي، وكان أهون عليهم أن يحصروها في الإمام العسكري (عليه السلام) الحادي عشر. مع أن الكاتب يتوهم حينما يخلط بين غياب الإمام وعدم وجوده مطلقاً. نعم، الإمامة مستمرة إلى يوم القيامة، وغياب الإمام هو مصداق كبير على تلك الاستمرارية.

لقد ذكرت سابقاً أن الكاتب أمسك بتلك الدوامة التساؤلية من الوسط، لغرض توظيفها توظيفاً سفسطائياً، لا يتقيد بمقدمات ولا يراعي مبدأ عدم التناقض. فهو في النص الأول، يتهم الإمامية بأنهم اختلقوا فكرة العدد، وإلا فإن الإمامة كانت في الجيل الأول مسألة مفتوحة لا تنحصر في شخص أو في زمن. وقد لجأوا إلى تلك الفرية، لأنهم قبلوا بالطريق المسدود، أعنى وفاة الإمام العسكري (عليه السلام) دون أن يشير إلى ابن معين؟! كان هذا هو ادعاء الكاتب من دون الاستناد إلى أي دليل. لكن انظروا معي مرة أخرى إلى النص الذي يليه، حيث يدعي أن لجوء الإمامية إلى اختراع فكرة العدد راجع إلى محاولة للتقيد ببعض الأحاديث التي تتحدث عن عدد الأئمة الاثني عشر. يقول: «وقد

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٠٩).

استعانت النظرية الاثنا عشرية بأحاديث سننية ذكرها البخاري ومسلم حول حدوث الهرج والمرج بعد الخليفة أو الأمير الثاني عشر. ولكي ينسجم عدد الأئمة السابقين مع هذه الروايات، فقد لجأ الاثنا عشريون إلى حذف اسم الإمام زيد، والإمام عبد الله الأفظح والإمام أحمد بن موسى، الذين قال بإمامتهم كثير من الشيعة الإمامية الفطحية في السابق، كما رفضوا الاعتراف بإمامة جعفر بن علي الهادي، وأضافوا اسم الإمام محمد بن الحسن العسكري، ونظّموا قائمة جديدة بأسماء تسعة من أولاد الحسين واحداً بعد واحد، وقالوا بأن هؤلاء الأئمة قد نص عليهم الرسول وأعلن أسماءهم من قبل، وجاءوا على ذلك بعشرات الأحاديث التي نسبوها إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة السابقين»<sup>(١)</sup>.

على أن الكاتب ينسب مواقف إلى الإمامية من دون أي دليل. ذلك لأن ذكرهم لأخبار سننية بهذا الخصوص، ليس استعانة على معتقدتهم هم، ولم تكن هي الحافز لفكرة العدد، بل هم استعانوا بذلك في مواقع المناظرة مع الطرف الآخر إلزاماً له بما ورد في الصحيح من متونه الأخبارية.

ويضيف الكاتب، بأن أصل القول بالاثني عشرية، هو كتاب سليم بن قيس الهلالي: يقول: «وكان أصل هذه النظرية كما يقول المؤرخ الشيعي المسعودي في التنبيه والإشراف، هو كتاب سليم بن قيس الهلالي، الذي ظهر في القرن الرابع الهجري لمؤلف يقال إنه من أصحاب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفيه أحاديث تنسب إلى رسول الله والأئمة من أهل البيت، تشير إلى تحديد أسماء الأئمة الاثني عشر»<sup>(٢)</sup>.

وقد نسب الكاتب هذا القول إلى المسعودي في التنبيه والإشراف. وفعلاً جاء قول هذا الأخير: «والقطعية بالإمامة الاثنا عشرية فهم الذين أصلهم في

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١١١).

(٢) - المصدر السابق (ص ١١٢).

حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه، الذي رواه عنه أبان بن أبي عياش أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): « أنت وأثنا عشر من ولدك أئمة الحق » ولم يرو هذا الخبر غير سليم بن قيس<sup>(١)</sup>.

والملاحظ أن كلام المسعودي لا وجود فيه لأي خدش أو إجماع به، بخصوص هذا الخبر، بل اقتصر على قوله: « ولم يرو هذا الخبر غير سليم.. ». وكونه خبر الآحاد لا يعني أنه باطل. مع العلم أن كل الروايات التي خبرنا عنها الكاتب وحشرها في النيل من الإمامية، لا تتجاوز بطبيعتها أخبار الآحاد.

ويؤكد ذلك أن المسعودي الذي يعتمد الكاتب هنا، هو نفسه يقر بإمامة الإثني عشر، وله في ذلك كتاب منفرد، (إثبات الوصية).

أعود فأقول، لعل تنطع الكاتب في إصدار الأحكام، هو ما جعله ينظر إلى مقالة المسعودي على أنها داحضة للقول بفكرة العدد. وهذا ما يؤكد أن الكاتب وهو يبحث، مسكون بما جس النقض على الإمامية بكل الطرق والوسائل مما يرفع عنه صفة البحث الموضوعي.

أقول إن وصف المسعودي لخبر سليم بن قيس هذا بالآحاد، يقتصر على عين الخبر، لكننا نجد ما يصححه ويجبره، من طرق أخرى.

وبعد أن تحدث الكاتب عن مشكلة العدد التي اعتبرها إحدى التحديات التي واجهت الإمامية، يعود ليتحدث مرة أخرى عن تحد آخر، ألا وهو مسألة "الطفولة" ويعني بذلك أن الإمامية اضطروا إلى إضفاء الإمامة على أئمة توفي آبائهم وهم لما يبلغوا الحلم يقول: « ووجد مشايخ النظرية الاثني عشرية أنفسهم وجهاً لوجه أمام القرآن الكريم الذي يوصي بالحجر على الأطفال، حتى بلوغهم

---

(١) - التنبيه والإشراف، ص ١٩٨ - ١٩٩ / دار الصاوي للطبع والنشر والتأليف شارع درب الحمامين ١٠٣ بالقرب من باب الخلق / القاهرة.

سن الرشد، حيث يقول: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فقاموا بالخروج من هذا المأزق باستثناء الأئمة من عموم الآية.

وقد قال الشيخ المفيد: «إن قال قائل: كيف يصحّ لكم، معشر الإمامية، القول بإمامة الاثني عشر.. وأنتم تعلمون أنّ فيهم من خلفه أبوه وهو صبي صغير لم يبلغ الحلم، ولا قارب بلوغه، كأبي جعفر محمد بن علي بن موسى، وقد توفي أبوه وله من العمر عند وفاته سبع سنين، وكقائمتكم الذي تدعونوه وسنه عند وفاة أبيه عند المكثرين خمس سنين.

وقد علمنا بالعادات التي لم تنتقض في زمان من الأزمنة أن من كان له من السنين ما ذكرناه لم يكن من بالغى الحلم ولا مقاربه، والله تعالى يقول: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾. وإذا كان الله تعالى قد أوجب الحجر على هذين النفسين في أموالهما لإيجابه ذلك في جملة الأيتام، بطل أن يكونا إمامين، لأن الإمام هو الوالي على الخلق في جميع أمر الدين والدنيا.

وليس يصح أن يكون الوالي على أموال الله تعالى كلها من الصدقات والأخماس، والمأمون على الشريعة والأحكام وإمام الفقهاء والقضاة والحكام، والحاجر على كثير من ذوي الأبواب في ضروب من الأعمال، من لا ولاية له على درهم واحد من مال نفسه، ولا يؤمن على النظر لنفسه، ومن هو محجور عليه لصغر سنه، ونقصان عقله، لتناقض ذلك واستحالته، وهذا دليل على بطلان مذاهب الإمامية خاصة.

فالجواب.. أن الله سبحانه وتعالى قد قطع العذر في كمال من أوجب له الإمامة، ودل على عصمة من نصبه للرياسة. وقد وضع بالبرهان القياسي،

<sup>(١)</sup> - سورة النساء: (آية/ ٦).

والدليل السمعي، إمامة هذين الإمامين، فأوجب ذلك خروجهما من جملة الأيتام الذين توجه نحوهم الكلام»<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن الكاتب قدم كثيراً من أقوال هؤلاء المشايخ واستعرض بعضاً من أدلتهم في نفي عموم آية الحجر على الأئمة، إلا أنه يُصر من دون سند قوي على فكرة شمول العموم لهم.

فالكاتب الذي أصر على أن لا وجود لإمام معين من قبل الله معصوم مؤيد — كل هذا لا يدخل في دائرة اعتقادات الكاتب — فحتماً سوف لا يرى لهم أي استثناء في آية الحجر. وبالتالي فإن كلامه أشبه ما يكون بالسالبة بانتفاء الموضوع، لأنه لا وجود أصلاً عنده لإمامة معينة.

ولذلك يمكننا القول، أن دحض حجة الكاتب في أصل الإمامة، كافٍ ليُجعل كل بنائه ينهار رأساً، لكننا أحبنا المضي معه في باقي مهاراته، للمزيد من الاستطراد.

فالكاتب من خلال النص السابق — وحتماً نحن نتحدث في ضوء إمامة معينة — جاهل بالعقيدة والشريعة. فالاستثناء هنا تفرضه طبيعة الإمام الاستثنائية ذاتها. فهو متميز بصفة خاصة هي علة اختياره إماماً. وهي تماماً كما حدث لنبي الله يحيى لما قال عنه تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

فآية تتحدث عن الرشد. والأئمة ثبت رشدهم في صباهم، وتلك هي إحدى أكبر المعجزات التي زودهم بها البارئ تعالى. وآية ذلك أن آباءهم أوصوا لهم بالإمامة وهم في طور الصبي. ومنهم من تحدى فقهاء كباراً وأجاب على مسائل حمة في حضرة كبار العلماء يومئذ!

يقول الكاتب عرضاً وتعقيباً على قول المفيد: «وحاول المفيد أن ينفي

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١١٣).

(٢) - سورة مريم: (آية/١٢).

حجية العموم وحجية عموم آية الحجر، حتى يسلم من الاتهام.. فابتكر بحثاً أصولياً جديداً.. وقال: «إن الخصوص قد يقع في القول ولا يصح وقوعه في عموم العقل.. والعقل موجب لعموم الأئمة بالكمال والعصمة. فإذا دلّ الدليل على إمامة هذين النفسين وجب خصوص الآية فيمن عدهما بلا ارتياب. مع أن العموم لا صيغة له عندنا فيجب استيعاب الجنس بنفس اللفظ، وإنما يجب ذلك بدليل يقترن إليه، فمتى تعرّى عن الدليل وجب الوقف فيه.. ولا دليل على عموم هذه الآية»<sup>(١)</sup>.

وكلام المفيد فيه توضيح كاف لمن التزم النتيجة المنطقية المترتبة على مقدمة القول بالإمامة. وليس ذلك تخصيصاً بالظن، طالما أن الحجر يقوم على علة افتقاد العموم للرشد والعقل، في حين لا مجال لتطبيق هذا العموم على من انتفت في حقه تلك العلة.

فالإصرار على العموم من جهة الكاتب ظني، خلافاً لما يتوقع، مع ظهور مناط الاستثناء، الذي هو المناط نفسه لمن آتاه الله الحكم صيباً. فالكاتب إذن جاهل تماماً بحقيقة الإمامة، إذ أن موضوعها في حد ذاته موضوع استثنائي، وضعف كثير من الروايات كما يدعي الكاتب، هو ضعف حكم به الخصوم وهي صحيحة عند الأتباع، ومجبورة بالكفاءة والمعجزة التي زوّد بها الصبي!.

لكن الكاتب يحاول أن يغطي على تلك الحقيقة، فيقول: «ومع أن الأدلة الفلسفية الظنية، أو أخبار الآحاد المتضاربة والضعيفة، لا تستطيع إلغاء العموم الوارد في القرآن الكريم وتخصيصه، ولا تقييد المطلق، فإن الواقع التاريخي ينفي وجود حالة خاصة للأئمة وهم أطفال صغار، ويذكر التاريخ الشيعي أن الإمام الجواد، مثلاً قد أوصى بابنه علي الهادي إلى عبد الله بن المساور، وجعله قائماً

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١١٣-١١١).

على تركته من الضياع والأموال والنفقات والرقيق وغير ذلك إلى أن يبلغ علي بن محمد، وقد كتب الوصية وشهد بها أحمد بن خالد، وذلك في يوم الأحد ثلاث خلون من ذي الحجة سنة عشرين ومائتين. ولكن المفيد يتحمس للجدال النظري بشدة، بعد مضي أكثر من مائة سنة على نشوبه...»<sup>(١)</sup>.

ألم يتساءل الكاتب — إن كان قد صدر فعلاً مثل هذا الفعل عن الأئمة —، أن التسليم باستثناء الأئمة وإن صغروا، خاص بالإمامية. أليس الذين في يدهم السلطة يومها، لا يسلمون بذلك. وعليه، أليس من المعقول، أن تكون تلك الوصية إجراءً من قبل الإمام لحفظ مال ابنه وليس إقراراً بجرمان حكم الحجر عليه؟ إن ما فعله الإمام هو إجراء ظاهري، لأن السلطة المترتبة به ستجد مبرراً لمصادرة أمواله بحجة عموم حكم الحجر؛ فتأمل!.

والكاتب يحاول أن يسقط عبارات على أدلة الإمامية. هي في الواقع عبارات تنطبق على أسلوبه. فكل ما تحدث به الكاتب هو مجرد أدلة ظنية، استند فيها الكاتب على عبارات وإنشائيات على وزن: أحتمل، أظن، ربما، وقد يكون.. وكل الأخبار التي حشدها في دحض ما قالته الإمامية، هو عبارة عن أخبار آحاد بل أكثر من ذلك، فهي متضاربة ضعيفة. لكننا نريد أن نتوقف عند قوله: «الواقع التاريخي ينفي وجود حالة خاصة للأئمة وهم أطفال صغار»!.

والكاتب الذي ينتهج ما شاء له هواه، لا يتعرض لذلك الموقف الذي مثله الإمام الهادي (عليه السلام) وهو يومها صبي، حيث أجاب على كم هائل من الأسئلة في حضرة كبار الفقهاء، بشكل معجز!.

لقد أثبتت الوقائع التاريخية أن للأئمة في طفولتهم حالات خاصة واستثنائية. ألم يحص التاريخ لأمر المؤمنين مواقف له في طفولته، مشرفة؟ ألم يكرم الله وجهه عن عباده الأوثان وقد سجد لها فلول العرب؟ ولم يحص التاريخ

(١) — الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١١٤).



له وهو طفل أي هفوة من تلك الهفوات التي وقع فيها الكبار بله الصغار! ألم يشرفه الباري تعالى بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وقد وقف وهو صغير، موقفاً لم يقفه صناديد العرب المتأسلمين يومئذ!

ألم يخص التاريخ للإمامين الحسن والحسين (عليهم السلام) من تلك المواقف ما جعل جدهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول أنهما «سيدا شباب أهل الجنة»! وهل الجنة تدرك بالتمني لولا وجود حالات خاصة واستثنائية، وقد قال في حقهما المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم): «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»!.

وهكذا باقي الأئمة. ولولا ظروف الحصار والتعتيم لعرفنا عنهم أكثر. لكن يكفي أن التاريخ لم يخص لأحدهم هفوة من هفوات الطفولة. فذلك كافٍ للحديث عن حالاتهم الخاصة!.

---

(١) - سورة البقرة: (آية/٢٠٧).

## في نقد حقيقة الإمام المهدي (ع)

لقد كفانا الكاتب عناء الحديث عن حقيقة الإمام المهدي (عليه السلام) ذلك لأنه حصر خلافه مع الإمامية في أن الإمام المهدي هو نفسه محمد بن الحسن العسكري (عليه السلام).

وطبيعي أن لا يقع الكاتب في مأزق نفي هذه الحقيقة التي اعترف بها كافة المدارس الإسلامية، بل كافة الأديان السماوية.

وقد حرص الكاتب عبر عشرات الصفحات على أن يثبت بأن لا وجود لابن معين للحسن العسكري (عليه السلام) فما لم تثبته، لا داعي لكي نتحدث عن أنه هو عينه محمد بن الحسن (عج).

وواضح أن الكاتب هنا لم يجترح شكلاً جديداً للمناقضة. فقد أخذ هذه الفرية من الخصوم وأكدها وأسندها بمزيد من القول والاستطراد.

ونحن دائماً نتساءل: ما هو السر في أن يورط الإمامية أنفسهم في هذا العدد؟ فكان أهون عليهم أن يحصروها في الإمام الحادي عشر ويريجوا أنفسهم.. بل ما الذي يمنعمهم لو اختلقوا استثناءً جديداً في مسار الإمامة، وقالوا إنها — أي الإمامة — متعينة في أخ للإمام الحسن العسكري (عليه السلام) كان معاصراً له؟! وهل من عجيب الصدف أن تنشأ ملابسات الاختفاء والغيبة في شخص الإمام الثاني عشر.. مع وجود هذا الكم من الأخبار الحاكية عن عددهم؟!!

لقد نفى الكاتب أن يكون هناك نصّ حقيقي واضح في شخص محمد بن الحسن العسكري (عليه السلام)، وادعى بأن الإمامية اعتمدوا الدليل العقلي وليس لديهم أي مدرك روائي على ذلك؟!!

وللعامل أن يقول: لا دخان بلا نار!

علينا إذن أن ننطلق من البديهيتين التاليتين:

١ / فكرة الإمام المهدي، هي فكرة ثابتة بإجماع الرواة.

٢ / انطباقها على شخص محمد بن الحسن (عج) هو محل اختلاف!.

وطبيعي أن يقع الاختلاف هنا في شخص الإمام محمد بن الحسن (عج) بين الفرقاء، فإذا كان خصوم الإمامية، قد خالفوا الإمامية في أصح الروايات وأظهرها في تعيين الإمامة أقصد حديث الغدير — فكيف تريدون أن يتفقوا معك في أن أخبار الإمام المهدي (عليه السلام) تنطبق فعلاً على شخص محمد بن الحسن (عليه السلام)؟ إننا نطلب إذن بذلك أمراً مستحيلًا!

والواقع أن واحداً من أكبر أعلام التجديف ضد الإمامية، اعترف بهذه الحقيقة، وتحدث عن أن الإمام المنتظر هي صفة لمحمد بن الحسن (عج)، أعنى بذلك ابن حجر الهيتمي في صواعقه المحرقة، وإن حاول أن يضمن بذلك عن مدعى من أسماهم بالرافضة؛ يقول: «أبي القاسم محمد الحجة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله فيها الحكمة ويسمى القائم المنتظر قيل: لأنه ستر بالمدينة وغاب فلم يعرف أين ذهب»<sup>(١)</sup>.

لم يشر الكاتب إلى هذه الحقيقة، ولم يحدثنا إن كان الحديث عن اختفاء الإمام محمد بن الحسن (عليه السلام) المنتظر هو مما استساغه كثير من الأعلام. ولو كانت هذه الشوشرة التي أحدثها الكاتب قوية لاعتمدها أخباريون وخصوم للإمامية من طراز ابن حجر الهيتمي!.

لقد عمد الكاتب إلى تعرية الإمامية من كل العناصر الأساسية التي أقاموا عليها احتجاجهم ضد الناكرين للإمامة والغيبة. وهو يفعل ذلك حتى يتركهم وجهاً لوجه أمام التاريخ العام الذي اعتمده من دون أعمال أدنى جهد في التحقق

(١) - الصواعق المحرقة؛ ص ٢٠٨ ط ٢ / ١٣٨٥ - ١٩٦٥ / مكتبة القاهرة.

من صحة كل ذلك الركام من الأخبار.  
لقد رمى الروايات والأخبار الصريحة. وبجرة قلم أهما بالغلو والضعف  
وما إليها من عبارات امتلأت بها اسطوانة الخصوم.

## الكاتب ومازق التاريخ العام:

وقد حاول أن يضع تاريخ الإمامية تحت مجهر التاريخ العام، بكل حملته  
المتناقضة. نعم، لقد اعتمد بعض التواريخ الشيعية، ولكنها شيعية من ناحية الإيمان  
الشخصي لمؤرخيها. وذلك دليل كافٍ على أنهم لم يكتبوا تاريخاً مفصلاً ودقيقاً،  
بل ذهبوا مذهب العامة، وإن حاولوا بين الفينة والأخرى أن يخففوا من بعض  
الوقائع التحريفية أو يعرضوا بعضاً من الأحداث التي عادة ما يتجاوزها التاريخ  
العام.. ولكنهم لم يفعلوا كل ذلك، تماشياً مع متطلبات الوضع التاريخي الذي  
عاشوا خلاله وتبأوا مكانة مقبولة لدى الرأي العام. وقد كان مذهب القمي  
والنوبختي والمسعودي وغيرهم لا يشذ عما هو متوفر في كتابات مدوني الأخبار  
ومختلي الملل والنحل في عصرهم.

ولذلك يقول الكاتب: «ويقول المؤرخان الشيعيان الأولان المعاصران لتلك  
الفترة، النوبختي والأشعري القمي، إن وفاة الإمام الحسن العسكري من دون ولد  
ظاهر تستمر الإمامة فيه، أدت إلى تراجع بعض الشيعة عن القول بإمامة  
العسكري نفسه»<sup>(١)</sup>.

وإذا كان الإمامية بدافع الروح العلمية، دونوا كل المواقف الواقعية يومئذ،  
وأوردوا كل الاتجاهات بدافع الكتابة الجامعة الموضوعية، فلا يعني ذلك أن  
أصحابها قدموا بذلك دليلاً على عدم وجود ابن للإمام العسكري (عليه السلام)، وإلا لما

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٢٣).

كانوا إماميين كما هو المشهور. مع أن النص السابق يتحدث عن وفاة الإمام من دون ولد ظاهر، أي أن الأمر يتعلق بولد أحيطت ولادته بسياج أمني محكم. ولا أدري كيف يصدق الكاتب أن يعمد المؤرخ الإمامي إلى نفى وجود ولد للإمام العسكري (عليه السلام) في حين يلجأ العامة والخصوم أحياناً إلى تثبيت ذلك الخبر، كما هو الحال بالنسبة لابن حجر الهيثمي، وابن خلكان.

ويعقب الكاتب بعد ذلك بقوله: «وكان السبب في تراجع هؤلاء عن القول بإمامة العسكري هو إيمانهم بقانون الوراثة العمودية، وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخ أو ابن عم أو عم أو ابن عم»<sup>(١)</sup>.

وقد أورد الكاتب نفسه حشواً من الأخبار كلها تؤكد أن المتراجعين وغيرهم كانوا يرجعون إلى جعفر أو محمد وهما أخوان للإمام العسكري (عليه السلام) فأولى بهم، لو كان سبب تراجعهم إيمانهم بقانون الوراثة العمودية ألا يعودوا إلى الأخ أو العم.

ثم إن مثل هذا الخلاف حدث على طول الخط، فهناك — من دون غيبة — من كان يدعي الإمامة في حضرة الإمام المتعين، ويجد له من الأتباع الكثير. ولا شك أن اللجوء إلى تضخيم الحالة الفرقية والمذهبية لا ينهض دليلاً قاطعاً على تطوح أمر الإمامة أو الغيبة. فالحالة الفرقية امتدت حتى إلى قضايا التوحيد، وكانت لها أسباب كثيرة، هي نفسها الأسباب التي أدت إلى ظهور الفرقية في كل المذاهب والتيارات الإسلامية.

إن الكاتب يصر على أن لا يفسر ذلك الخلاف الذي حدث في صفوف الشيعة وأدى ببعضهم إلى التيه من دون دليل، في ضوء الملابس التاريخية الاستثنائية.

وإن كتمان ولادة الإمام (عج)، وإحاطته بخزام من السرية، في لحظة جنّ

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الحديد، بيروت ط ٢ (ص ١٢٤).

ففيها جنون السلطة في أن تضع يدها على المولود الخطير. بل إنها سعت بجهدهما لكي تدعم ادعاء جعفر الإمامة للظفر بالإرث.

ونحن نعتقد أن ادعاء جعفر لها ووجه بمناقضة قاسية. إذ لم يستطع أن يقنع أهالي قم باتباعه، خصوصاً وأنه يفتقر إلى خصائص ومواصفات كثيرة لا يمكن وجودها في غير الإمام.

ومن هنا نتساءل، لماذا لجأ البعض إلى أخيه الآخر، رغم أنه كان قد توفي في زمن أبيه الهادي (عليه السلام) يقول الكاتب: «وذهب قسم من هؤلاء المتراجعين عن القول بإمامة الحسن العسكري لعدم وجود ولد له، إلى القول بإمامة أخيه محمد، الذي كان قد توفي قبل سبع سنوات في حياة أبيه الهادي، فأنكروا وفاة محمد وقالوا إن أباه قد أشار إليه ونصبه إماماً، ونص على اسمه وعينه، وهذا ما يتفق عليه الجميع، ولا يجوز أن يشير الإمام بالوصية والإمامة إلى غير إمام.. إذا فإنه لم يمت في الحقيقة، كما هو الظاهر، بل إن أباه قد أخفاه تقيّةً كما أخفى الإمام الصادقُ ابنه إسماعيل، حسب قول الإسماعيلية، وأنه المهديّ المنتظر. وقد عرفت هذه الفرقة بالمحمدية»<sup>(١)</sup>.

ونحن نتساءل: لماذا لم يلجأ هؤلاء مثلما فعل الآخرون، إلى جعفر الذي كان على قيد الحياة، طالما أنهم قبلوا بتفويت الإمامة عن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)؟! ولماذا حدث هذا التراجع بعد أن كانوا آمنوا طيلة هذه السنين بإمامة العسكري (عليه السلام)؟! إن لجوء أولئك إلى محمد بن الهادي المتوفى، دليل قاطع على أنهم لم يروا مؤهلات الإمامة في أخيه جعفر وإن كان قد ادعاها وأصرّ عليها. وهو ما يؤكد صدق ما نسب إليه من فساد وانحراف لا يجوز على الأئمة.

ويدعم الكاتب قوله السابق: «وكانت هذه الفرقة تتخذ موقفاً عنيفاً من

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٢٥).

الإمام الحسن العسكري وتكفّر كل من يقول بإمامته وتغلو في جعفر وتدعي أنه القائم. وقد عرفت هذه الفرقة المتطرفة باسم النفيسية»<sup>(١)</sup>.

وهذا كما هو بين، لا يخدش أبداً في إمامة الحسن العسكري (عليه السلام) فقد حدث مثل ذلك في حق علي بن أبي طالب (عليه السلام). حيث كفّره الخوارج بعد أن كانوا شيعة له. فإذا كان وضع الفتنة يوم صفين قد تمكن من هذه العقول الضعيفة، في زمن هو أهون فتنة من زمن الأئمة اللاحقين، فكيف لا يحتمل الإنسان سماع فرق كاملة تتجه هنا وهناك.. وتكفّر الإمام وتراجع عنه.

إن قصة التراجع والتنكر للأئمة وادعاء الإمامة، هو أمر طبيعي جداً، فهناك من تراجع عن الاعتقاد بالنبوة وهناك من تنكر لها. بل وهناك من ادعاها..

وإذا وجد من بين أولئك من أنكر وفاة الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) تحت وقع الصدمة، فإن مثل ذلك صدر عن الخليفة الثاني يوم وفاة الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) فأنكر وفاته وتوعد بالقتل من يقول بذلك!.

لكن الكاتب مصر على هذا التحشيد. لأنه يريد به الشوشرة على القارئ، والضغط على نفسيته لزرع الشك حول موضوع الإمامة والغيبة!.

لقد اعتمد الكاتب أسلوب الضغط على نفسية القارئ بالمراكمة والتحشيد للأخبار والمقالات التي تنتمي إلى التاريخ العام. وبما أن الإمامية كانوا قد وفقوا لدعم اعتقادهم بالإمام الحجة (عج) بأدلة عقلية متناسقة، عمد الكاتب إلى التشكيك فيها. وكعادته فهو لا يناقش الاستدلال وإنما يلجأ إلى أصحابه فيتهمهم — من دون أي دليل — بالقصور عن الاستدلال على أساس النص. وينسى أن ما يتعلق بالدليل العقلي هو مما أقامه المتكلمون دعماً لما لديهم من أخبار اعتاد الخصوم أن يشككوا في صحتها.

إن الدليل العقلي لا يقوم على الفراغ كما يحاول الكاتب هنا أن يثبت، بل

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٢٥).

هو دليل يقوم على أدلة نقلية ونصوص. والغريب أن الكاتب سرعان ما ينسى إصراره هذا فيقول بعد قليل: «ولا بد من القول هنا أن الدليل العقلي على وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري ليس دليلاً عقلياً محضاً، بحيث يستطيع أيُّ عاقل مجرد أن يتوصّل إليه تلقائياً، وإثما هو يعتمد على مقدّمات نقلية عديده. وقد قال الشيخ الصدوق في إكمال الدين: «إن القول بغيبة صاحب الزمان مبنيّ على القول بإمامة آبائه... وإن هذا باب شرعيّ، وليس بعقليّ محض».

ولذلك فقد قام المتكلمون الشيعة، بمناقشة كل فقرات الدليل العقلي كالعصمة وغيرها من نقاط الخلاف، التي كانت بينهم وبين عامة المسلمين وسائر الفرق الشيعية، وبالأخص الزيدية والواقفية، الذين كانوا يؤمنون بنظريات مهدوية أخرى، والذين كانوا من أشد خصوم الشيعة الاثني عشرية في عصر الخيرة»<sup>(١)</sup>.

إذن، واضح تماماً أن الكاتب ينهج أسلوباً سفسطائياً فجّاً. يستند إلى القول ونقيضه. وقد تبين أن الحكماء من المسلمين اعتبروا من لا يرى صلة بين المقدمات ونتائجها، وعدم الحياء، وبأن من أصر عناداً على الإقرار بالتناقض، عليه أن يخضع للحرق والضرب حتى يفرق بين الحرق واللاّ حرق والضرب واللاّضرب..

وقد كان من مقتضى منهجهم، أن يقيموا دليل الغيبة ووجود ابن للإمام العسكري(عليه السلام) على أساس جملة من الحقائق، سبق وأن أثبتها واستدلوا على ثبوتها.

لكن الكاتب يحاول أن يبتز الاستدلال ويناقشه من الوسط. وهذا ما جرى بخصوص عدد من النصوص المنسوبة لأعلام من الإمامية.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٣٥).



يقول الكاتب: «ونفى السيد المرتضى الحاجة إلى مشاهدة الإمام للإيمان به، بعد إمكانية التعرف عليه بالاستدلال العقليّ، وردّ في كتاب الشافي على القاضي المعتزليّ، عبد الجبار الهمدانيّ، الذي نفى في المغني وجود الإمام الثاني عشر وقال: «إن قول الشيعة بالعصمة أذاهم إلى إثبات أشخاص لا أصل لهم، وإثهم أثبتوا في هذا الزمان إماماً مختصاً بنسب واسم من غير أن يعرف منه عين أو أثر». وقال المرتضى في الشافي: "إن قوله هذا مبني على مجرد دعوى ومحض الافتراء، وقد دللنا على أن الإمامة واجبة في كل زمان بما لا حيلة فيه ولا قدرة على دفعه»<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن استشهاد الكاتب هنا أتى فجاً غامضاً. إذ لا يفهم من قول السيد المرتضى ما ادعاه الكاتب. إنما كان مراده أن ثمة مقدمات عقلية سبق وأثبتها في مناقشته للقاضي المعتزلي. مع أن السيد المرتضى أقر بوجود أدلة غير ذلك.

ويتجاهل الكاتب، كون الإمامية كغيرهم من المذاهب الإسلامية اعتمدوا كل الطرق الاستدلالية المشروعة. ولم يكن لجوؤهم إلى دليل العقل أو دليل المعجزة أو غيرهما من الأدلة سوى استكمالاً لحلقات النقاش مع الأطراف الأخرى.

ومن تلك الأدلة التي يشير إليها الكاتب، دليل التقية والخوف. حيث يقول: «وهذه أقوى نظرية في تفسير سبب الغيبة، وقد روى الكليني في الكافي والصدوق في إكمال الدين مجموعة روايات عن الإمام الصادق (عليه السلام) تشير إلى أن سبب الغيبة هو الخوف على الحياة والتقية»<sup>(٢)</sup>.

وما كان على الكاتب أن يثير النقاش حول هذا الموضوع، لأن أسباب

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٣٢ - ١٣).

(٢) - المصدر السابق (ص ١٧٠).

الغيبة ودواعيها مما تسالم عليه الناس. بل إن موضوع الغيبة هو ذاته يحتزل الجواب عن تلك الأسباب الموضوعية. لكن الكاتب يريد تمطيط النقاش في قضية تبدو بديهية.

والكاتب الذي لا يجد نفسه معنياً بالتزام أي بديهة أو مبدأ منطقي، تراه يحاول أن يغير في الظروف والملابسات التاريخية بصورة يأبأها كل عاقل قرأ تاريخ الدولة العباسية، يقول الكاتب معقّباً على كلام علماء الإمامية عن علّة غيبة الإمام: «وإلاّ فإذا قلنا إنّ الأئمة السابقين لم يحدّثوا هويّة المهدي من قبل، فلا حاجة له للغيبة منذ ولادته. وإذا ثبت أنّ العلاقة بين أهل البيت والعبّاسيين في تلك الفترة كانت طبيعية وإيجابية، ولا يوجد فيها ضغط أو توتّر سياسي. فلا حاجة أيضاً إلى الغيبة»<sup>(١)</sup>، «وإذا قلنا إنّ الإمام الثاني عشر هو واحد من الأئمة وليس آخرهم، كما كان الإماميون يعتقدون في البداية وحتىّ نهاية القرن الثالث، فلا توجد ضرورة للغيبة، لأنّ الأئمة السابقين كانوا جميعاً معرّضين للقتل ولم يغيّبوا. وإذا قلنا إنّ الإمام الثاني عشر، (المهديّ)، يجوز له استخدام التقيّة كسائر الأئمة فرضاً، فإنّه كان بمقدوره أن ينفي هويته ومهدويته إلى أن يظهر، ولم يكن بحاجة إلى الغيبة منذ ولادته»<sup>(٢)</sup>.

وكلام الكاتب يخفي جواباً على إشكاله. إذ أن غيبة الإمام دليل على أنه كان معروفاً. ونحن نعلم أن السلطات لم تتعقب الذين ادعوا الإمامة كذباً. وقد كانوا في محلّ العدد الثاني عشر. فلو كان ذلك يمثل فعلاً حقيقة لدى السلطات لكانت قد تعقبتهم. بل لكانت فتكت بجعفر أخي الهادي (عليه السلام) الذي ادعاهما. لكننا نجد أن السلطات هي من يدعم ذلك بل إن دعم أدعياء الإمامة كان نهجاً أشبه ما يكون بلعبة المخابرات في يومنا هذا. وذلك لهدف الشوشرة على أتباع

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٧١)

(٢) - المصدر السابق (ص ١٧٢).

الأئمة ولتميع قضية الإمامة!

وبالعودة إلى صلب الموضوع. نلاحظ في النص السابق محاولة من الكاتب لتحريف التاريخ. حيث يتجاهل كل المضايقات والحصار الذي ضربته السلطة حول أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، وقد كان خلفاء بني العباس يقيمون ألف حساب لهؤلاء الأئمة رغم موقفهم الصامت قبل أن يقيموا حساباً واحداً لكل الثورات المناهضة لهم في مختلف البلاد. وهذا إنما يعني أن الخلفاء أدركوا أن خطر هؤلاء، هو خطر استراتيجي، ماداموا يملكون برنامجاً حقيقياً وجذرياً. ولا يخفى أن القاريء للتاريخ الإسلامي، وتحديدًا هذه الفترة، يجد نفسه مندهشاً من قول كهذا، حيث يؤكد الكاتب على أن الظروف لم يكن فيها ضغط أو توتر سياسي.

إن الكاتب يريد أن يقول: طالما أن الإمامية فسروا الغيبة بالخوف من القتل، فلننف كل تلك الظروف، حتى نفوت الفرصة على الإمامية. لا شك أن أسلوباً كهذا لا يمت إلى البحث الموضوعي بصلة. علماً أن الخوف من القتل لم يكن مجرد توقع أو احتمال، بل هو علم حقيقي بالمصير. ونحن نأسف أن يكون النقاش مع الكاتب قد انتهى بنا إلى هذه النقطة، لأن الشخص الذي يُصرُّ على نفي الإمامة بمعناها المذكور، لا يمكنه أن يتورع عن التهورين من قدر المعاجز والحكم والأسرار التي أحاطت بحياة هؤلاء والأئمة.

وهذه التساؤلات تبقى نشازاً يُؤسف لصاحبه، طالما لا ينفع الكلام هنا مع شخص كافر بالإمامة وسرها. إننا لن نستطيع الحديث عن سرّ النبوة وعظمة شأنها لإنسان لا يعتقد أصل النبوة! وكان بإمكاننا أن نتساءل تبعاً أيضاً: لماذا جعل الله الإسلام خاتم الرسالات ومحمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) خاتم الرسل؟ أليس من الأفضل أن تستمر النبوة والوحي في كل عصر وفي كل زمن؟! ولا وجود لضرورة عدم بعث أنبياء آخرين إلى الناس طالما الخلق يحتاجون إلى

أنبياء! و..و..

لكن الكاتب يتجاهل اختلاف أداء الأئمة الناتج عن إدراك ثاقب بخفايا الأمور فلا داعي لأن نضع لهم سيناريوهات!.

أما أنه كان بمقدوره أن ينفي هويته ومهدويته إلى أن يظهر، وأنه لم يكن بحاجة إلى الغيبة منذ ولادته.. فكان على الكاتب أن يطرح سؤاله ذاك على رب العالمين الذي شاء له ذلك مثل ما شاء ذلك، بالقدر نفسه لنبيه عيسى (عليه السلام)!

يقول الكاتب: «إن تاريخ أئمة أهل البيت ورواياتهم التي يحتفظ بها التراث الشيعي الإمامي تؤكد غموض هوية الإمام المهديّ، وعدم التصريح باسمه أو زمان خروجه، ليس بسبب الخوف عليه، وإنما بسبب عدم تحديده من قبل، لأن فكرة المهديّة كانت اسماً عاماً وأملاً يخلّق فوق رأس كلّ واحد منهم، وقد بزغ هذا الأمل مع تولّي الإمام عليّ للخلافة، واشتدّ بعد مقتل الإمام الحسين بن عليّ في كربلاء، حيث أخذ كثير من الشيعة يعدّ العدة للثأر والانتقام، ويعمل من أجل إسقاط النظام الأمويّ، والخروج المسلّح، ويلتفّ حول هذا الإمام أو ذاك من أئمة أهل البيت، ويطلق عليه صفة المهديّة، فيقوم وينجح أو يدركه الموت قبل أن يخرج، فيقول البعض إنه اختفى وغاب وسوف يظهر في المستقبل<sup>(١)</sup>.

ويتغاضى الكاتب عن كل تلك الروايات التي لمحت إلى شخص الإمام المهدي (عج)، تلك التي سمّته باسمه كما ورد في المشهور من أخبار العامة والخاصة "يطابق اسمه اسمي" وكذلك ذكرت زمان خروجه من حيث أشارت إلى جملة من الشروط والعلامات التي لا يمكنها أن تجتمع كلها في غير زمانه. وأعتقد أن ذلك كافٍ لمن تقررت غيبته اختفاءً عن الأنظار. لكن الكاتب يريد أن يقول بأنه كان على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة أن يضعوا له بطاقة كاملة، ويعرفوا بكل الأمور التي لا علاقة لها بأصل المسألة، ألا وهو ظهور إمام بعد

(١) - المصدر السابق (ص ١٧٧ - ١٧٨).

غيبته. إذن، هي ذاتها المعلومات التي ظل الجهاز العباسي القمعي يبحث عنها ويوجه عيونهم في كل الأنحاء لرصدها.

يقول الكاتب معلقاً على ذلك: «ولو كانت هوية المهدي قد حددت من قبل، منذ زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأجمع الشيعة عليها، لما ذهبوا يميناً وشمالاً، واحتاروا وتساءلوا من الأئمة عن هوية المهدي»<sup>(١)</sup>.

ويرد في كلامه بحديث للإمام محمد بن علي الباقر (عليه السلام) مخاطباً شيعته: «لا تزالون تمدون أعناقكم إلى الرجل منا تقولون: هذا هو، فيذهب إلى ربه حتى يبعث الله لهذا الأمر من لا تدرون، ولد أم لم يولد؟ خلق أم لم يخلق»<sup>(٢)</sup>.

ويكفي الكاتب ذلك جواباً على شبهته الأخيرة. فالإمام نفسه يتحدث عن هذه الفتنة مثلما تحدث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عن كل أشكال الفتن التي قد يتلى بها المسلمون؛ ليس في الإمامة فحسب، بل حتى في قضايا التوحيد. إن المسألة لا تتعلق بغموض سببه أخبار أو أقوال الأئمة، بل الموضوع يتعلق بفتنة وبجملته من الظروف والملابسات التي قد تنحرف بقطاعات كبيرة من هذه الأمة.

لقد حدث مثل ذلك في البشارات التوراتية عن ظهور خاتم النبيين. إذ ظل أهل الكتاب، وتحديدًا في الجزيرة العربية ينتظرون بفارغ الصبر ظهور هذا النبي الأمي الذي سيحرر العالم. لكن ما أن ظهر حتى عمّت الحيرة. فهناك من آمن بدافع الاعتقاد بتلك البشارات وهناك من كفر بها.

إذن، بما أن البشارة بالرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) تحددت في كتب من قبلنا، فلم حار في شأنها ملايين أهل الكتاب؟ وإذا قيل، أن أهل الكتاب وقعوا ضحية تحريف، قلنا، الأمر سيان بالنسبة لهذه الأمة، حيث طالما

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٧٨).

(٢) - المصدر السابق (ص ١٧٨).

حذّر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من ظهور الكذّابة من بعده، وبرز فتن كقطع الليل المظلم.

لقد حاول الكاتب أن يستند إلى اعتقاد بعض الشيعة بمهدوية بعض الأئمة. لكنه في الوقت ذاته يستعرض أحاديث، يصحح فيها الأئمة خطأ هؤلاء. حيث يقول الإمام الباقر (عليه السلام): «ياحكم، كلنا قائم بأمر الله»، فيظهر من ذلك، أن هناك معنى للقيام، معنى عام، حيث — وكما ورد في الأخبار — كلهم مهديون. وهناك معنى خاص، أي مهدي واحد قائم في نهاية المطاف.

لقد اندفع كثير من الشيعة تحت طائلة الحصار والقمع والفساد المستشري أن يتعجلوا أمر ظهور القائم، حيث بدا أن معلوماتهم كانت ناقصة بذاك الخصوص، وكان الأئمة يردوهم، بل كانوا يبينون لهم أن ذلك رهين شروط وعلامات معينة، ليساعدوا أتباعهم على مزيد من الصبر والانتظار.

والرواية التالية التي يوردها الكاتب تعتبر دليلاً آخر على تناقضه، حيث يقول الإمام الصادق (عليه السلام): «ويل لطغاة العرب من أمر قد اقترب» وأيضاً عن سدير عن أبي عبد الله أنه قال: «ياسدير إلزم بيتك وكن حلساً من أحلاسه واسكن ما سكن الليل والنهار، فإذا بلغك أن السفياي قد خرج فارحل إلينا ولو على رجلك»<sup>(١)</sup>.

فهذه الأخبار ومثلها تؤكد على أن الصادق لم يكن يجهل إن كان هو صاحب الأمر، كما ادعى الكاتب سابقاً. بل إنه ينسى كل ذلك فيأتي بهذه الأخبار التي توضح أن الأمر كان مجرد نقص في معلومات بعض من الشيعة، وسرعان ما يجيبهم الأئمة فيراوحوها مكافئهم.

لقد علّق الإمام الصادق (عليه السلام) خروجه على ظهور الشخص المسمى بـ (السفياي)، ولم يكن لهذا الشخص أي وجود في زمانهم. وإذن لا مجال

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٨٠).

للاستدلال بموقف ذلك نفر من الشيعة من الإمام الصادق (عليه السلام).

يقول الكاتب: «تـمـا يكشـف أن أمل المهديـة كان معلقاً على الإمام الصادق في عصره، ولذلك عندما توفي ولم تتوفر له الظروف لتحقيق الأمل المطلوب، والكامن في قلوب الشيعة، رفض بعض أصحابه، ومنهم خاصته، أن يصدّق نبأ وفاته، وأصرّ على أنه قد غاب وسيظهر عمّا قريب، وقال إنّه المهديّ المنتظر، وكان على رأس هؤلاء زعيم الشيعة في البصرة، عبد الله بن ناووس<sup>(١)</sup>.

إذن، على القارئ أن يتأمل حقيقة هذا الاستدلال، الذي يدل على عكس مدعى الكاتب. إن فكرة "غاب وسيظهر" فكرة متأصلة في التصور الإسلامي والديني عموماً. وسبق وأن أشرنا إلى موقف عمر بن الخطاب من وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لكن الكاتب، وفي غمرة جدله السفسطائي، يناقض نفسه مرة أخرى بالقول:

«ومع اشتداد الضغط السياسيّ على الإمام موسى بن جعفر الكاظم، ازداد أمل الشيعة الذين قالوا بإمامته، بخروجه وقيامه، وتفجير الثورة في وجه الحكم العبّاسي... واعتقد معظم الشيعة قوياً بأنّ موسى هو القائم المهديّ، ورووا روايات كثيرة عن الباقر والصادق في تحديد شخصه، وربّما أضافوا إليها من عند أنفسهم الشيء الكثير، انطلاقاً من شوقهم وحرصهم ومعاناتهم».

إن الكاتب يريد أن يقلب العصى مرة أخرى، حيث يمسكها من الوسط. لقد ذكر قبل قليل أنه لا داعي للغمية، فالعهد عهد سلام، ولم يكن هناك ضغط سياسي ضد الإمام. الآن وبعد أن يقرر كل تلك الاسطوانة، يعود مرة أخرى فيؤكد على أن القول بالمهديّة حدث بدافع الضغط على الأئمة.

ونحن أمام هذه المفارقة ماذا عسانا أن نقول؟! الكاتب يدعي أن الإمامية لم يقولوا بمهديّة محمد بن الحسن (عليه السلام) إلاّ بعد الحيرة. وأن غموض ولادة محمد

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٨١).

بن الحسن العسكري (عليه السلام) هو ما دعاهم لاختراع فكرة المهديّة التي لم تكن تقليداً لدى الشيعة من قبل. هاهو يعود مرة أخرى، فيقول بأن الشيعة كانوا بين الفينة والأخرى يعتقدون المهديّة في بعض الأئمة! إذن بأي الدليلين سنلزم الكاتب أو سيلزنا هو.

إن ما يقوله الكاتب هنا دليل قاطع على أن فكرة القيام و المهديّة راسخة في الوجدان الشيعي منذ العهد الأول. إذن، ذلك هو أسلوب الكاتب في إمساك العصى من الوسط... حيث الشيعة يعتقدون بالمهديّة منذ الأجيال الأولى، ثم هؤلاء الشيعة أنفسهم لم يقولوا بمهديّة الحجة إلا بعد الحيرة؟! وبأن قولهم بالمهديّة كان تحت ضغط الظلم السياسي العباسي ثم قولهم بمهديّة الحجة الغائب (عج) حيث لم يكن هناك أي ضغط سياسي عباسي!؟! إنها قصة «بائي تجر وبأوك لا تجر». ولا حول ولا قوة إلا بالله!

إن الكاتب يركز كثيراً على مثل هذه المواقف الفردية، ثم يبنى عليها رأيه في أن أمر المهدي كان غامضاً على الشيعة. إنه لم يأت إلا بمواقف فردية. وما ذكره لا يتعلق برجوع الشيعة كافة إليه. فهذا مثل من يأتي بأعرابي يسأل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عن كيفية الوضوء، ثم يبنى عليها الراوي بأن أمر الصلاة والوضوء كان خافياً وغامضاً على عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)!

يقول الكاتب: «وما يؤكد غموض هوية المهدي عند أهل البيت، ولدى جماهير الشيعة والمسلمين في القرون الثلاثة الأولى، هو تكرّر دعوات المهديّة هنا وهناك... حتّى تجاوزت العشرات، وحتّى أصبح لكلّ فرقة وطائفة أكثر من مهديّ واحد.... حيث تدلنا هذه الظاهرة على تماهي مصطلح الإمام المهديّ مع معنى الثورة والحريّة والعدالة، وانبثاقه كردّ فعل على الواقع الفاسد الذي كان يتدهور إليه المجتمع الإسلامي، مرّة بعد أخرى»<sup>(١)</sup>.

(١) - المصدر السابق (ص ١٨٢ - ١٨٣).



وهو مرة أخرى يريد أن يقول، بأن كل أشكال المهدوية كانت ردّ فعل على الواقع الفاسد إلاّ مهدوية الإمام الحجّة الغائب (عج) هي وحدها، التي يستثيها — لغاية في نفس يعقوب — من هذا التحليل، حيث لم تكن ردّ فعل عن واقع فاسد. بل إن الأمر عكس ذلك، فالظروف كانت سليمة، ولم يكن هناك أي فساد، والعلاقة بين العباسيين — المغتصبين للشورى — والأئمة — أنصار الشورى والعدالة — كان على ما يرام. هذا هو ما توصل إليه الكاتب بمفارقاته التي لا تلزم نفسها بأي منهج علمي حقيقي. حيث أن سنده الوحيد، أن يواجه مدرسة لها أعداء وخصوم في كل الدنيا، فلم يلزم نفسه بمنهج دقيق؟! بل ولماذا يستحي من مفارقاته والعالم من حوله يشفع له في ذلك طالما خصمه هو هذه الطائفة!.

أقول: إن أدعياء المهدوية، دليل على رسوخها في التعاليم الإسلامية. تماماً مثلما أن كثرة أدعياء الإمامة دليل على رسوخها. وذلك كله مساوق لادعاء النبوة من قبل كثير من الكذابين من أمثال مسيلمة. إن أصل الفكرة ثابت. وتكاثر الأدعياء يثبت الأصل لا ينفيه.

إن الكاتب ينهج أسلوباً غائياً بقليل من الاقتدار. حيث بات التناقض سمة بارزة في كل خطواته الاستدلالية أو بالأحرى الإنشائية السفسطائية. مع احترامي وتقديري للسفسطائيين الذين كانوا — على كل حال — أرفع مقاماً. فالسفسطائية درجة عالية لا يرقاها أمثال الكاتب. على الأقل يمكنك مع السفسطائي أن تتعب نفسك حتى تقع على الخطأ دون أن تفوتك متعة الخطابة التي برع فيها هؤلاء. وأما مع الكاتب فإننا نقع على التناقض في الكلمة الأولى. والخطابة هنا تنتهي إلى درجة الصفر من التواضع.

السفسطة نطلقها على أسلوب الكاتب من باب التجاوز ليس إلا. يقول مثلاً: «لقد كانت معظم قصص المهدوية في القرون الإسلامية الأولى، مرتبطة

ومنبثقة من حركات سياسية ثورية تتصدى لرفع الظلم والاضطهاد، وتلتف حول زعيم من الزعماء، وعادةً ما يكون إماماً من أهل البيت (عليهم السلام). وعندما تفشل الحركة، ويموت الإمام دون أن يظهر، أو يقتل في المعركة، أو يختفي في ظروف غامضة.. كان أصحابه يختلفون، فمنهم من يسلم بالأمر الواقع ويذهب للبحث عن إمام جديد ومناسبة جديدة للثورة.. ومنهم من كان يرفض التسليم بالأمر الواقع، فيرفض الاعتراف بالهزيمة ويسارع لتصديق الإشاعات التي تتحدث عن هروب الإمام الثائر واختفائه وغيبته، وعادةً ما يكون هؤلاء من بسطاء الناس الذين يعلقون آمالاً كبيرة على شخص، أو يضخمون مواصفات ذلك الزعيم فيصعب عليهم التراجع، لأنه كان يعني لديهم الأثيار والانسحاق النفسي»<sup>(١)</sup>.

وقد سبق وأوضحنا محل التهافت في مثل هذه الإيحاءات. فالكاتب نفسه أورد من الأخبار ما يفيد أن الأئمة كانوا يجيبون أصحابهم بأنهم ليسوا هم من يقوم مقام المهدي. وقد نفوا القيام بالمعنى الخاص عن أنفسهم وحثوا أصحابهم على الصبر والانتظار. إذن لماذا يعود الكاتب مرة أخرى فيقول بأن الشيعة كانوا يرون ذلك في كل الأئمة حتى إذا توفي أحدهم كانوا يختلفون؟!.

ويضرب الكاتب مثلاً على ذلك، ما وقع بعد وفاة الإمام علي (عليه السلام) فيقول: «يقول مؤرخو الشيعة، كالتوننجي والأشعري القمي والكشي، إن جماعة من الشيعة رفضوا التصديق بوفاة الإمام، وقالوا إن علياً لم يُقتل ولم يموت، ولا يُقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه، ويملا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»<sup>(٢)</sup>.

هذه حالة وجدانية لا علاقة لها بالمهدوية. إنه تعلق بشخص أمير المؤمنين (عليه السلام). ألم يقولوا ذلك في موقف عمر بن الخطاب من وفاة

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الثوري إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٨٣).

(٢) - المصدر السابق (ص ١٨٣).

الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)؟!.

وهذا التناقض الكبير فيما يورده الكاتب يظهر جلياً في قوله: «ومن المعروف أن الشيعة اختلفوا بعد وفاة الإمام الصادق إلى ست فرق، فذهب الإسماعيلية إلى القول بحياة إسماعيل وإمامته ومهدويته وغيبته، ثم قال فريق منهم، بعد أن يتسوا منه، بمهدوية ابنه محمد.. ثم نقلوا المهدوية في أبناء إسماعيل إلى أن ظهر واحد منهم في نهاية القرن الثالث وأقام الدولة الفاطمية في شمال أفريقيا»<sup>(١)</sup>.

فقبل قليل، ذكر بأن شيعة الإمام الصادق كانوا يرون فيه القائم — حتى أنهم سألوه —، والمفروض حسب التحليل السابق للكاتب، أن الناس تتوقف عند الصادق(عليه السلام) ويروا فيه المهدي الذي يغيب ويعود، بدلاً من أن ينقلوها إلى ابنه إسماعيل الذي توفي في حياته أو إلى ابنه محمد أو غيره. أليس من الصواب، لو أن الشيعة أرادوا أن يختلفوا قصة المهدوية أن يختاروا لها الصادق(عليه السلام) نفسه؟!.

ثم إننا نجد هؤلاء جميعاً دائماً ومنذ الجيل الأول حسب ادعاء الكاتب يرون القيام في كل إمام.. وكانوا دائماً ينظرون إلى الإمام الذي يغيب ويعود مجدداً. والكاتب سبق وذكر بأن نظرية المهدي المنتظر عند الإمامية مركبة من فكرة العدد، ومن الاختفاء. هذا الاختفاء الذي كان سببه عدم وجود ولد للإمام العسكري. بمعنى أن فكرة الغيبة حدثت بعد وفاة الإمام العسكري(عليه السلام) لكن الكاتب يعود الآن، ليحدثنا بأن الحديث عن غيبة الإمام وظهوره، أمر جرت عليه العادة في حياة الأئمة منذ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام).

يقول الكاتب مصرراً على تهافته المنهجي: «كل ذلك التعدد والتنوع في الحركات المهدوية يعبر عن غموض مفهوم الإمام المهدي واحتمال كونه أيّ واحد من أئمة أهل البيت، وهو من يقوم بالسيف ويخرج ويقيم دولة الحق... وقد كانت كل فرقة شيعية تعتقد أنه من هذا البيت الهاشمي، أو ذاك البيت

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٨٧).

العلويّ، أو الفاطميّ، أو الحسينيّ، أو الموسويّ.. وآته هذا أو ذاك.. ولو كانت هوية المهديّ قد حُدّدت من قبل، منذ زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو الأئمّة الأحد عشر السابقين، لما اختلف المسلمون، ولا الشيعة، ولا الإمامية، ولا شيعة الإمام الحسن العسكريّ، في تحديد هوية المهديّ.

نستنتج من كلّ ذلك أن هوية المهديّ كانت غامضة وغير محدّدة في حياة أهل البيت، وأن القول بأنه ابن الحسن العسكريّ نشأ بعد افتراض وجوده في السرّ، وفي محاولة لتفسير غيبته عن الأنظار وعدم إعلان أبيه عن ولادته، باعتبار الغيبة صفةً من صفات المهديّ»<sup>(١)</sup>.

ونعود فنقول بأن كل ذلك دليل على رسوخها كمفهوم في تعاليم الدين، وبأنها ليست وليدة ظروف تاريخية. إن الاختلاف حولها، هو اختلاف في التعيين لا في المفهوم. وهذا الاختلاف كما أوضحنا هو وليد ظروف تاريخية ونتيجة فن ضاربة ترتبت على حصار الأئمة والشوشرة على تعاليمهم وتعقب حوارهم.

ولابد من أن نعترف للكاتب بقدرته المسرفة على التحليل في ضوء معايير مزدوجة!. وبعد أن استنتج الكاتب بأن فكرة الإمام المهديّ مختلفة؛ أعني استنتاجاً مبنياً على الأوهام والظنون والاتهامات، يعود ليشير إلى موضوع يصب في الاتجاه نفسه. يقول: «وبناء على ذلك فقد أرسل جعفر إلى أهل قم — التي كانت مركزاً للشيعة يومذاك — يدعوهم إلى نفسه، ويُعلمهم أنّه القيّم بعد أخيه. وقد اجتمع أهل قم عند شيخهم أحمد بن إسحاق، وتداولوا في الموضوع، وقرّروا إرسال وفد إليه لمناقشته و «سؤاله بعض المسائل التي كانوا يسألون آباءه عنها من قبل» والثأكد من دعواه. كما يقول الخبيسي في الهداية الكبرى، والصدوق في إكمال الدين، والطبرسي في الاحتجاج، والصدر في الغيبة الصغرى»<sup>(٢)</sup>.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٩٠).

(٢) - المصدر السابق (ص ١٩٢).

طبعاً، من المؤسف جداً أن نهضت مع الكاتب إلى هذا الدرك الواطي من البساطة في رؤية الأشياء وتحليلها. ولا شك أن الكاتب غاب عنه أن الفتنة واردة في كل مرحلة من مراحل تفاعل الإمامة في واقع الناس في ظروف القمع والحصار. ونحن لم ننف وجود تلك الفتن، التي جعلت أناساً يدعون الإمامة، وآخرين يدعون المهديوية وهنالك من ادعوا أكثر من ذلك؛ حيث ادعوا النبوة ثم إن الكاتب يورد ذلك الخبر منسوباً إلى صاحب الاحتجاج الطبرسي، ويخفي ما أورده هذا الأخير، أي تكذيب الإمام محمد بن الحسن (عج) نفسه لذلك الادعاء وتدخله بما فيه الكفاية لحسم الأمر. والرسالة واضحة للبيب. لكن الكاتب يخفي ذلك تلبساً على القارئ. لقد تدخل الإمام نفسه وحسم الأمر وتراجع القوم عن خطئهم في تقدير الإمام. فلم الإصرار على إثارة ما تجاوزه التاريخ؟!.

وفي إصرار آخر من الكاتب، يقول: «والغريب أن السيد المرتضى علم الهدى يتهم الذين قالوا بوجود ولد للإمام عبد الله الأفتح، باللجوء إلى اختراع شخصية وهمية اضطراراً من أجل الخروج من الحيرة والطريق المسدود، ولكنه يمارس نفس الشيء في عملية افتراض وجود ابن للحسن العسكري، وذلك اضطراراً من أجل الخروج من الحيرة التي عصفت بالشيعة الإمامية في منتصف القرن الثالث الهجري»<sup>(١)</sup>.

ويخفي على الكاتب أن الأمرين مختلفان تماماً. فتلك جاءت مخالفة للدليل الشرعي المنصوص، وأيضاً مخالفة للدليل العقلي، وكل الأدلة التي ثبتت في حق الأئمة الاثني عشر. أي أنهم وحدهم من كانت إمامتهم مدعومة نصاً وعقلاً. ووحدهم هؤلاء من كان كل منهم قادراً على اجترار ما يحسم القضية، من معجزات. فالسيد المرتضى لم يفترض شيئاً، بل إنه يتحدث في ضوء نصوص

(١) - المصدر السابق (ص ١٩٥).

وأدلة حقيقية.

ونحن نتساءل مرة أخرى: لماذا لم تصمد كل محاولات ادعاء الإمامة بعد وفاة الإمام العسكري (عليه السلام)؟ ولماذا لم تصمد الدعاوى التي مالت إلى جعفر أو محمد أو غيرهما؟ فالخيال الشيعي الذي استطاع أن يخلق هذه الشخصيات أليس بمقدوره أن يخرج نفسه بسهولة من كل تلك الأوهام؟!.. وهل عزّ على الإمامية — إن كانوا مختلفين لكل ذلك — أن يصطنعوا لهم إماماً، ويُخرجوا أنفسهم من الحيرة. ونحن نرى أن كل من زاغ عن منطق الإمامية الاثني عشرية، وجد نفسه دون دليل هادٍ ولا مستند شرعي منقول أو معقول؟!.

لقد حاول الكاتب أن ينسب كل ذلك إلى المتكلمين الإمامية في القرن الثالث الهجري.

وقد كشف بذلك عن حسّ ظاهري، وبساطة في تناول الأمور. وقد سبق وقلنا أن المتكلمين تناولوا قضايا موجودة في التعاليم الإسلامية الأصلية، ونظروا إليها نظرة عقلانية.

إن ما طرحه المتكلمون الإمامية ليس فرضيات أقاموا بعد ذلك عليها جملة من النصوص المختلفة. فلو اتبعنا هذا التحليل لقلنا بأن ثمة فرضيات من قبيل وجود الله والرسول والمعاد وعصمة الرسول ومسائل الصفات والقضاء والقدر.. و.. بكل المصطلحات التي تناول بها المتكلمون هذه الموضوعات، ثم نقول، جاء المسلمون فوضعوا أدلة نقلية على ما افترضوه. إن ما طرح في علم الكلام، بتلك الكيفية المتعارف عليها عند أهل النظر، لا عهد بها عند الجيل الأول من المسلمين. فهل معنى ذلك أنها فرضيات. وأن ما يدعمها من أخبار جاء بعد ذلك بكثير؟!.

يقول الكاتب مستهتراً: «وإن الاستدلال بالغيبة على الوجود، بدون إثبات ذلك من قبل، يشبه عملية الاستدلال على وجود ماء في إناء، بالقول: إن الماء لا

رائحة له ولا لون.. ونحن لا نشم رائحة ولا نرى لوناً في هذا الإناء.. إذاً فإن فيه ماء!.

إذ كان ذلك لا يجوز إلا بعد إثبات وجود شيء سائل في الإناء، ثم القول إن هذا السائل ليس له لون ولا رائحة.. فإذاً هو ماء، فإن عملية إثبات وجود ابن الحسن كذلك تحتاج أولاً إلى إثبات وجوده وإمامته ومهدويته... ثم إثبات غيبته، لا أن يتم عكس الاستدلال، فيتخذ من الجهول والعدم والغيبية دليلاً على إثبات الوجود والإمامة والمهدوية لشخص لا يزال موضع بحث ونقاش!.

إذاً فلا يمكن في الحقيقة الاستدلال بأحاديث الغيبة العامة والغامضة والضعيفة على إثبات وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري<sup>(١)</sup>.

أقول: على الكاتب أن يدرك أولاً، بأن عدم صحة هذا الاستدلال لا يعني أن الحكم بعدمه أو نقيضه هو الصحيح. لأن وجود الماء يبقى دائماً محتملاً. وإن الحكم بعدم وجود الماء يحتاج إلى إثبات.

فعلى الكاتب أن يعلم بأن هناك مقدمات كثيرة تُقوّي — على الأقل — الاحتمال بوجود الماء. وهناك أكثر من طريق لإثباته. فإذا شك إنسان في ذلك الطريق، فعليه إذن، أن يجد طريقاً أقوى من ذلك للحكم بعدم وجود الماء. وإذا عجز، فعليه أن يعترف بعجزه ويتوقف!.

ثم من قال أن الإمامية لم يثبتوا وجود الماء؟! إن كل هذا التراث الاحتجاجي الذي أحرص المدعين والخصوم، كافٍ ليُجعل الإنسان، حتى وهو يروم نفي مدعى الإمامية أن يجترس أكثر ويدقق أكثر. إن قصارى ما يمكن أن يتوصل إليه الكاتب، أن يشك. ولكن الشاك لا يمكنه أن ينقل اليقين إلى الآخرين؛ الشاك ينقل شكاً. والشك الذي لا يشق طريقه إلى اليقين لا يعد شكاً منهجياً معتبراً. بل هو شك عبثي! وهذا تماماً ما نجده عند الكاتب الذي انطلق

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ١٩٩).

من افتراضات وهمية ظنية واستنتج منها نتائج ظنية، وعزاؤه الوحيد في كل ذلك، أن يجد حظوة لدى من يهمهم أمر الشكاكين!.

## الكاتب وبؤسه التاريخ العام:

لقد أقام الكاتب كل أفكاره على التاريخ العام. ولو شئنا لقلنا التاريخ الرسمي. والكاتب يتحدث عن أن الحد الفاصل بين الغيبة الصغرى والكبرى، حدٌ واهٍ لم يثبت في التاريخ. ونحن نقول له، إن المسألة كان يراد منها أن تحدث بعيداً عن عيون البلاط ومؤرخيه. فالذي يبحث عن الدقة في مثل هذه الأمور في التاريخ العام، هو بلا شك مغالط. ومتى كان التاريخ الرسمي، الذي يقصده الكاتب يثبت كل شيء. وإذا كانت الغيبة قابلة لأن يثبتها التاريخ الرسمي إذاً لما كانت الحاجة إليها أصلاً، ولما سميت غيبة. وكيف لحدث خاص مثل الغيبة محاط بهذا السياج الكبير من التقية أن ترصده عدسة المؤرخ العامي. فالقضايا الواضحة التي يدونها المؤرخ العامي هي تلك القضايا التي تكون واضحة في دنيا الناس. والغيبة كانت أمراً خاصاً وسرياً. إن التاريخ السلطاني لم يثبت حتى الأحداث الأكثر وضوحاً وحضوراً فكيف له أن يثبت أمر الغيبة!؟.

إن الإماميين لم يفوتهم إثبات العرش أو ما يعبر عنه الكاتب كناية «وجود الماء» ولا أدري لم كل هذا التقول على الإمامية وهم يدركون كل هذه الأشكال المحتملة من التّحدي.

والكاتب يعترف بذلك من دون أن يشعر، حيث يقول: «وقد اعترف السيد المرتضى علم الهدى والشيخ الطوسي، لدى الحديث عن أسباب الغيبة، بأن من الضروري أولاً بحث موضوع الوجود والإمامة لابن الحسن العسكري، قبل الحديث عن الغيبة وأسبابها. وقالوا: «إن من شكّ في إمامة ابن الحسن يجب ان يكون الكلام معه في نصّ إمامته، والتشاغل بالدلالة عليها، ولا يجوز مع الشكّ



فيها أن نتكلّم في سبب الغيبة، لأنّ الكلام في الفرع لا يسوّغ إلاّ بعد إحكام الأصول»<sup>(١)</sup>.

وكان على الكاتب أن لا يسمى ذلك اعترافاً. إذ متى كان السيد المرتضى ناكراً لذلك؟ فكان على الكاتب أن يثبت العرش أولاً. الإمامية واعون لذلك. والنص المذكور دليل ضد ادعاء الكاتب.

لقد حاول الكاتب من جهة أخرى، أن يحوّل فكرة تحديد العدد في رواية انفرد بها سليم بن قيس الهلالي حسب ما ذكر المسعودي في التنبيه والإشراف. وسبق وذكرنا فحوى كلام المسعودي، حيث تحدث عن انحصار تلك الصيغة من الرواية بذاك الطريق. وذلك لا يمنع من وجود طرق أخرى لها بصيغ مختلفة. ولا شك أن أخبار الغيبة وأخبار الإثني عشر إماماً من أهل البيت، مما اكتظت به المظان، لكن الكاتب عمد إلى ذلك، حتى يسهل عليه إبطال هذه الرواية. فيقول: «وقد ضعف الشيخ المفيد كتاب سليم، وقال: «إنه غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدبّين أن يتجنّب العمل بكلّ ما فيه ولا يعوّل على جملته والتقليد لروايته، وليفرغ إلى العلماء فيما تضمّنه من الأحاديث ليقفوه على الصحيح منها والفاسد»؛ (المفيد: أوائل المقالات) و (شرح اعتقادات الصدوق)<sup>(٢)</sup>.

ويكفي الإمامية شرفاً، أن يضعفوا رجلاً أورد في كتابه روايات تدعم معتقداتهم. ألم يكن من الأفيد لهم أن يصححوا رواياته ويقربوه منهم، لو كانوا في حاجة إلى قشة يتمسكون بها؟! تلك إذن قرينة على موضوعية المحدث الإمامي وشرف يكذب ما ينسج عنهم عادة من قبل الخصوم.

ثم لا شك أن تضعيف الرجل لا يعني أن هذه الرواية حتماً هي مكذوبة.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٠٠).

(٢) - المصدر السابق (ص ٢٠٥).

وهل كتاب سليم كله يخلو من أخبار صحيحة. إن الوضعين كانوا يصدقون عشرة مرات. ليدسوا حديثاً مكذوباً مرة واحدة. علماً أن ما أتى به قيس، مجبور بما صحّ من الأخبار بطرق وصيغ أخرى. وكلام المفيد دال على أن أهل الدراية قادرون على التمييز بين الصحيح والفاسد.

إذن كل تلك الشوشرة من الكاتب لا تنفع في إبطال هذا الخبر. لأنه اعتمد الطريق التقليدي الذي يرد الحديث لمجرد أن فيه رجلاً ضعيفاً. والحال أن الشك يمكن أن يحيط بهذا الخبر لولا وجود ما يدعمه من أخبار حول الإثني عشر إماماً. وسبق وذكرنا صيغة أخرى داعمة له فيما أورده ابن حنبل من محدثي السنة.

يعود بنا الكاتب إلى ضرب آخر من الحجاج، ألفناه وسمعناه من خصوم كثير. وهو بذلك يردد الأسطوانة ذاتها التي طرحها القاضي عبد الجبار، وأجاب عليها السيد المرتضى. وهي الأسطوانة ذاتها التي تردت مع ابن تيمية الحراني في حوار مختلف مع صاحب نهج الكرامة، الإمام الحلبي. ولا أدري كيف لا يذكر الكاتب اسم ابن تيمية في كتابه؟! إني أفسر ذلك، بالحيلة والحذر الشديدين منه حتى لا يقع في الفخ. ولكن القارئ المطلع يدرك أن أفكار ابن تيمية موجودة ومكثفة في استدالات الكاتب!.

ومن تلك الأمثلة: يقول الكاتب تحت عنوان جانبي "لابد من إمام حي ظاهر يعرف": «أمّا الدليل النقليّ الأخير، القائل بضرورة وجود الإمام في كل عصر، وعدم جواز خلوّ الأرض من حجّة.. فهو دليل ينقض نفسه بنفسه، إذ ما معنى الإمام والحجّة؟ وما الفائدة منهما؟ أليس لهداية الناس وإدارة المجتمع وتنفيذ الأحكام الشرعية؟ فكيف يمكن للإمام الغائب، على فرض وجوده، أن يقوم بكلّ ذلك؟.. وإذا كان الإمام الغائب يقوم بمهمّة الإمامية والحجّة، فلماذا شعر الفقهاء بالحاجة إلى الإمام والحجّة في عصر الغيبة؟.

وإذا كان الهدف من وجوده هو إدارة الكون كما يقول بعض الغلاة، فإنَّ الله سبحانه وتعالى لديه ملائكة كثيرون يقومون بذلك»<sup>(١)</sup>.

والكاتب هنا في الحقيقة لا يأتي بما يناقض دليل الغيبة؛ بل بما يناقض ادعاءه. فهو يرى أن مهمة الإمام هي هداية الناس وتنفيذ الأحكام، وسبق وأن نفى وجود أي ضرورة لمثل هذا النوع من الأئمة، لأن الذي يقوم بمثل هذه الأدوار هو شخص له مواصفات وشروط معينة لا توجد في النموذج الذي يطرحه الكاتب. وإذن لا داعي أصلاً لافتراض هذا المنطق على الإمامية. فالكاتب ينفي الإمامة فلم الافتراض؟! أما كون الإمامية يرون ذلك، فإن لهم منطفاً آخر ينسجم مع كل تلك المقدمات، أقول: ما دام دور النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هو هداية الناس، وتنفيذ الأحكام وإخراج الناس من الظلمات إلى النور، فلماذا ينتهي دور الأنبياء إذن في دنيا الخلق؟! وهل فعلاً خرج الناس من الظلمات، وهل خرجوا من الحيرة؟! إذن، مثل ذلك تماماً سؤال الكاتب: لماذا غاب الإمام إذن؟.

أقول؛ إن وجود الإمام هو أيضاً حجة تكليفية على من أقصوه. وإن قتل الناس للأنبياء كما فعل بنو إسرائيل، كان وجود الأنبياء فيهم ابتلاء وحجة عليهم. إن محنة الأنبياء وهم حجج الله أيضاً، كافية للردّ على كل تلك الشبهات.

إن الإمام (عج) حتى لو لم يغيب، فإنه كان يُقتل لا محالة. وحينئذ لم يكن له من الأنصار من يمتعون عنه الموت.

يقول الكاتب: "وقد ردّ الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) على الواقفية الذين قالوا بغيبة أبيه، الإمام الكاظم بأنه لا بدّ من إمام حيّ ظاهر يعرفه الناس ويرجعون إليه! وقال: «إنّ الحجّة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حيّ يُعرف»،

(١) - المصدر السابق (ص ٢٠٧).

و«من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية.. إمام حيّ يعرفه.. وقد قال رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) : من مات وليس له إمام يسمع له ويطيح مات ميتة جاهلية»<sup>(١)</sup>.

وهذا كلام إمامي وليس هناك من ينكره. ونحن نقول: نعم لا بد أن يكون الإمام حياً متعيّناً حتى يعرفه الناس بالطرق المتسالم عليها في معرفة الأنبياء والأوصياء. نعم، المهدي حيّ يعرف. وهو غائب وليس مجهولاً أصلاً. القضية أنه غائب. وفرق بين أن أقول لك، لا أدري من سيطرق علينا الباب غداً، وبين أن أقول، سوف يطرق علينا الباب غداً - في وقت له - زيد من الناس. فالأول مجهول والثاني معلوم، وكلاهما في محك الغيبة!

يقول الكاتب: «ويتفق الاثنان، الصدوق والطوسي، على تكلم الوليد والتشهد بالشهادتين والصلاة على النبي والأئمة السابقين والسلام على أمه وأبيه، كما يتفق الاثنان أيضاً على أن الوليد غاب بعد ذلك واختفى، وأن عمته لم تجد له أثراً ولا سمعت له ذكراً.

وكلّ هذه الأمور غريبة لم تُعرف عن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) ولا عن أحد من الأئمة السابقين(عليهم السلام).. وهي من مقولات الغلاة وأساطيرهم، ولا علاقة لها بالشيعنة الجعفرية أو الإمامية الذين جعلوا النصّ طريقاً للتعرف على الإمام الجديد، ولم يذكروا شيئاً من تلك الأمور الخارقة للآطبيعية<sup>(٢)</sup>.

الكاتب يقيس بقياس إبليس. وهو يقيس مع الفارق. إن تجارب الأئمة مثل تجارب الأنبياء، ليست نسخاً مطابقة لبعضها البعض. إن الغيبة لم تكن معجزة يراد منها إقناع الناس بالإمام، بل هي كما بالنسبة للمسيح(عليه السلام) تأجيل لدور الإمام، فرضته ظروف انعدام الأمن. ثم إن قصة عيسى(عليه السلام) ليس نموذجاً محمداً.

(١) - المصدر السابق (ص ٢٠٧).

(٢) - المصدر السابق (ص ٢١٢ - ٢١٣).

لماذا لم يقس الكاتب ذلك على نبي الله موسى (عليه السلام)؟! وماذا كان ينفع موسى (عليه السلام) أن ينطق في المهد أو يعجز فرعون وبطائه. إن موسى (عليه السلام) أخفي عن الأنظار، لأنه حتى لو جاء بالمعجزة سوف يقتل. لا بل إن فرعون إنما شرع القتل لكي لا يظهر ذلك النبي الذي سيحطم ملكه. وهذا ما حصل مع الإمام الحجة (عج)، فالسلطات تدرك أن هذا الأخير هو الحجة القائم (عج) وهو الحدث الخطير. وكانوا يترصبون به وهم عارفون بحقيقة شخصه، إنهم لم يكونوا يشكون في قيامه، بل هم يريدونه ميتاً.

إن الكاتب يحاول أن يقدم سيناريو أمام الله تعالى، عما كان ينبغي أن تكون عليه الغيبة. وقد غاب المسيح (عليه السلام) ورفع الله إليه بتلك الطريقة التي حدث حولها الخلاف. والله في خلقه شؤون. ويبدو أن الكاتب تجاوز حده!

يقول الكاتب في مورد آخر: «وهناك بعض الرواة الذين أجمع علماء الرجال الإماميون الاثنا عشريون على وثاقتهم وصدقهم والأخذ عنهم، ولكن بقية الفرق الإمامية والشيعة والإسلامية لا تعترف بذلك وتشك بصدقهم، وذلك كالتواب الأربعة وغيرهم ممن ادعى رؤية الإمام المهدي واللقاء به وأخذ الوكالة عنه.

وإن أية دراسة لسند الروايات التاريخية التي تثبت ولادة ووجود الإمام المهدي، ينبغي أن تدرس الظروف الموضوعية المحيطة بمؤلاء التواب، وتعيد النظر في وثاقتهم وصدقهم. كما أعاد الشيعة النظر في كثير من أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) الذين وقفوا عليه وقالوا بغيته ومهدويته، رغم وثاقتهم وصدقهم، وتوقفوا على الأقل في رواياتهم التي يتحدثون فيها عن استمرار حياة الإمام الكاظم، بعد أن اتهموهم بجر النار إلى قرصهم، والاستفادة مادياً من دعوى مهدوية الإمام الكاظم وغيبته واللقاء به»<sup>(١)</sup>.

(١) - المصدر السابق (ص ٢١٩).

فالكاتب هنا يدعونا إلى التوقف والتحقق. وما دام هو على هذه الحال، فهذا معناه أن الأمر عنده مستوي الطرفين، لا هو بثابت ولا هو بغير ثابت. أي ليس لدى الكاتب دليل يقيني على عدم وثاقة هؤلاء، وعليه كيف يزعم بأنها أكاذيب؟! إن المسافة بين الموقف الأول والحكم بالكذب على هؤلاء الرواة، يحددها البحث والنظر. لكن الأسلوب القفزي لدى الكاتب لا يجد مانعاً من ذلك.

إن قصارى ما يمكن أن يؤدي إليه هذا التحليل — كما سبق وذكرنا — هو موقف الشك ليس إلّا. وفي أكثر الحالات فهو يدعونا إلى الاحتمال وليس إلى الحكم اليقيني. وقد ذكرنا أن موقف الشك الذي لا ينيى على منهج قويم ورؤية نافذة للأمور، هو شك دهمائي لا يليق بمقام الباحثين. بل هو تطوُّح وتذبذب وقصور ذهني، على صاحبه التمرس أكثر في دروس المنطق وباقي ضروب الصنعات العقلية.

## وثاقة النواب الأربعة:

لقد قال الكاتب الكثير بهذا الخصوص. وحاول التشكيك في وثاقة النواب الأربعة. وعلى طريقتة دائماً، يقترح سيناريوهات للغيبة ولدور الإمام بعد الغيبة.. يقول: «ومما يعزز الشك في عدم وجود المهدي محمد بن الحسن العسكري هو عدم قيام أدعاء النيابة بملاء الفراغ الفقهي، وتوضيح كثير من الأمور الغامضة التي كان يجب عليهم تبيانها في تلك المرحلة. ومن المعروف أن الكليني قد ألف كتاب الكافي، في أيام النوبختي، وقد ملاه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة التي تتحدث عن تحريف القرآن، وأمور أخرى باطلة، ولكن النوبختي أو السمري لم يعلقا على الموضوع، ولم يصححا أيّ شيء من الكتاب، مما تسبّب في أذية الشيعة عبر التاريخ، وأوقعهم في مشكلة التعرّف على الأحاديث الصحيحة من

والحمد لله أن يخون كاتبنا لسأته حينما يعبر عن ذلك بالشك وليس بالقطع. ونحن نتساءل؛ من قال للكاتب أن في كتاب الكليني أخباراً تستدعي تدخلاً لتصحيحها من قبل الإمام؟ ومن قال للكاتب أن معنى القول بتحريف القرآن كما تذكره بعض الروايات بمعنى التحريف المتعارف عليه؟ فإن في ذلك كلاماً يطول، لسنا في مقامه. ولو كان الإمام ينبغي له أن يقوم بكل تلك الأدوار إذن لماذا غاب أصلاً؟! إن غياب الإمام معناه غياب الحكم الواقعي.

والنواب كانوا بمثابة همزة وصل إعدادية وتمهيدية للغيبة الكبرى. وتصحيح الأخبار سبق وعلمه الإمام لأصحابه. وذلك بعرض المشكوك فيه على القرآن، فإن وافقه وإلا يضرب به عرض الحائط. والكليني نفسه يدعو قارئ الكافي إلى أن يعرض ما يرويه من ذلك على كتاب الله. وذلك هو نهج الأئمة، فلا أحد منهم يدعي التصويب أو قطعية الصدور. وإذا فشل الكثير في تصحيح الأخبار فالمشكلة تعود إلى مستوى فهمه للقرآن... وتلك مشكلة أخرى يضيق عن بيانها المقام!

## شبهة الخط:

ثم إن الكاتب يثير مسألة خط الإمام في قضية التواقيع. ويعتقد أنه بهذا الصنيع قد وضع يده على الجرح، حيث يقول: «ومن هذا المنطلق حاولت أن أستقصي آثار خطوط الإمام المهدي في رسائله، وأبحث عن آية نسخة من رسائله، وأتابع تواقيعه. وكنت أحسب في البداية، أو أفترض أن يكون الشيعة في تلك الأيام، أو بالأخص النواب الأربعة أو الفقهاء أو المحدّثون، قد اهتموا

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٣٢).

بالمحافظة عليها والعناية بها، فلم أجد لذلك أثراً، ووجدت غموضاً مريباً يلفّ هذا الموضوع، ووجدت في التوقيع الذي يرويه الطبرسي في الاحتجاج عن إسحاق بن يعقوب عن العمريّ، نصّاً يقول: «... ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه أحداً». وهو يكشف عن خلاف ما كان متوقّعا من الاهتمام بالتعرّف على الخطّ والمحافظة على رسائل المهديّ، وعدم وجود خطّ معين ومعروف للمهديّ يمكن الرجوع إليه، ومقارنة بقية الرسائل به للتأكد من صحتها. كما وجدت الشيخ الطوسي يتحدث عن خطّ المهديّ بصورة مريبة، حيث يقول: «قال أبو نصر هبة الله: وجدت بخطّ أبي غالب الرازيّ أن العمريّ كان يتولّى هذا الأمر، (النيابة)، نحواً من خمسين سنة، يحمل الناس إليه أموالهم ويخرج إليهم التوقيعات بالخطّ الذي كان يخرج في حياة الحسن (عليه السلام) بالمهمّات في أمر الدين والدنيا، وفيما يسألونه من المسائل بالأجوبة العجيبة».

ولم يقل لماذا كان العمريّ يفعل ذلك؟ ولماذا لم يكن يخرج التوقيعات بخطّ المهديّ؟ ومن المعروف أنّ التعرّف على خط الإمام الحسن بذاته كان مشكلة في حياته، إذ كان يلجأ بعضُ أذعياء النيابة عنه، من الغلاة، إلى تزوير خطّه. وقد وقع الشيعة بسبب ذلك في مشكلة التعرف على خط الإمام العسكريّ والتأكد من خطّه، في حياته، فكيف يمكن التعرف على خط الإمام المهديّ الذي لم يره أحد، ولم يُر خطّه ولم يُتأكد من وجوده؟ ولا يملك عامّة الناس وسيلة للتحقق منه؟<sup>(١)</sup>.

ويردف قائلاً: «ولذلك يمكننا اتخاذ سرّية الخطّ أو الحرص على إخفائه دليلاً إضافياً على عدم وجود محمّد بن الحسن العسكريّ، الذي إن كان موجوداً فعلاً وكان محتفياً وغائباً لأسباب أمنية، لكان لجأ، بصورة قاطعة، إلى إثبات شخصيته عند الشيعة، وقيادتهم عبر الرسائل الموقعة التي لا تقبل الشك والنقاش،

(١) - المصدر السابق (ص ٢٣٤ - ٢٣٥).



ويمكن معرفتها وتمييزها بواسطة التعرف على الخط، والمقارنة بينها، كواحدة من الوسائل العديدة التي يثبت بها نفسه»<sup>(١)</sup>.

ولو سائرنا الكاتب في منطقته هذا لما اعتقدنا بدين ولا بأي رسالة سماوية. فهل عدم وجود خط محفوظ حتى الآن للإمام، دليل على عدم وجوده؟! طبعاً، لا يقول ذلك عاقل تماماً! فهل من المعقول أن نقول: ما دام التاريخ لم يحفظ لنا كل الرسائل والتواقيع التي قام بها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) طيلة حياته، فذلك دليل على أن السيرة كلها كذب، وبالتالي لا وجود للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أصلاً.

يعود الكاتب مرة أخرى ليستطرد الحديث في أمر الإمام الغائب (عج)، ويكشف من دون وعي منه عن أنه يتتسر بترسانة من المفاهيم السلفية حتى النخاع. وبأنه جاهل بمنطق العقائد والإلهيات. وذلك يتضح تبعاً في أثناء حديثه عن معاجز الإمام أو الأئمة مطلقاً. وكان من الإسراف أن ينتهي الحديث مع الكاتب حتى هذا الحد. لأن الكاتب إن كان قد قدم ما فيه الكفاية من تعلّات لتبرير كفره بالإمامة. فما الجدوى من الحديث عن أسرارها. وما دام العرش لم يثبت عنده، فأتى لنا بالنقش؟!.

يقول الكاتب: «ولسنا بحاجة ماسة لمناقشة «دليل المعجزة» أو «العلم بالغيب» فإن هذا الأمر لم يثبت لأحد من الأئمة الأحد عشر السابقين من آل البيت (عليهم السلام)، ولم يكن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي كانت له قابلية الاطلاع من الله على علم الغيب، لم يكن ليدعيه أو يمارسه بمثل ما كان يدعيه النواب ويشيعون عن أنفسهم معرفته. وقد اعتمد الرسول الأكرم على العقل ومعجزة القرآن الخالدة، وقال للمشركين الذين طالبوه بإتيان المعاجز والآيات الخارقة، كتفجير الينابيع من الأرض وإسقاط السماء كسفاً والرقي في

(١) - المصدر السابق (ص ٢٣٥).

السماء وإنزال الكتب منها، قال لهم: «قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولاً».

وهذا يكفي كدليل على أن الكاتب لا يحمل من العلم الديني ما يكفيه لفهم مثل هذه الحقائق، وهو جهل بالسيرة والعقائد حاك عن موقف سلفي متنكر. إن الإمامية لم يعتبروا علم النواب بالغيب علماً مطلقاً يطال كل أنواع الغيب المستور. ولم يعتقدوا أن علم هؤلاء بالغيب علم ذاتي. بل مجرد قرينة على اتصاهاهم بالإمام المهدي(عج). بل إن الإمامية لا تنظر إلى موضوع الغيب، النظرة السطحية هذه التي يعتقدها الخصوم ظلماً وبهتاناً ضد الإمامية، والكاتب يلبس على القارئ حينما يركب ذلك الجواب من القرآن حيث ورد في مقام آخر.

لقد تحدث القرآن عن علم بعض ممن يشاء الله تعريفهم ببعض الغيب. وإن علم هؤلاء المكتسب من الله تعالى لا ينفي بشريتهم. إن موضوع الطبيعة البشرية خارج عن مورد الغيب، وقد استجاب الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) لكل ذلك. والكاتب يخفي أن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) فعلاً أتاهم بمعجزة شق القمر وتفجير الينابيع وكثير من صنوف المعجزات التي تنفع مع أقوام لا تنفع معها معجزة العقل أو القرآن. ويكذب الكاتب حينما يقول بأن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) لم يستخدم المعاجز والآيات لإثبات رسالته وهذه هي السيرة لدى كافة المسلمين خاصة بكل أنواع المعاجز. إن الكاتب يحاول أن ينفي المعجزة عن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف تريده أن يقرها للأئمة(عليهم السلام)؟.

يقول مرة أخرى، معبراً عن مزيد من الأمية في فهم الإسلام: «إن المعاجز الغيبية متعارضة مع القرآن الكريم الذي ينفي علم الغيب عن أي بشر»<sup>(١)</sup>.

ويقول: «عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٣٧).

رَسُولٌ ﴿١﴾.

ويقول: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿٢﴾.  
ويقول: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ  
تَمُوتُ﴾ ﴿٣﴾.

ونحن نقول: لو كان هذا الكلام وحده صادراً عن الكاتب لكفى في الحكم عليه بالأمية الدينية المطلقة. فهو يدعي أن الغيب مطلق الغيب لا يعلمه البشر. وفي إيراده لتلك الآيات كان يناقض نفسه. لأن الآيات استثنت من ذلك الإطلاق رسوله بقوله «إلا من ارتضى من رسول» وفي آيات أخرى لم يذكرها الكاتب — أو لا يريد أن يذكرها — استثناء لبعض عبادته بقوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ ﴿٤﴾.

ونحن نقول، إن العلم بالغيب مطلق الغيب ممتنع في حق البشر. وإن علم الرسل والأنبياء والأئمة، ببعض الغيب هو مما علمهم الله. وقد علمتنا سورة الكهف، كيف أن الخضر كان يملك من المعرفة بالغيب ما لم يتسع له علم نبي من أنبياء الله أولي العزم كموسى (عليه السلام). كما أننا نعلم أن علم الغيب بالنسبة لهؤلاء، هو استثناء، فهم استثناء في معرفة الغيب عن عموم الناس، وغيبهم الذي يعلمونه جزء من مطلق الغيب الذي يعلمه البارئ تعالى.. وكل شيء هو بإذنه عز وجل.. فما الذي يناقض القرآن هنا؟ وأنا أعلم علم اليقين أن أمثال الكاتب لا يقرأون القرآن ولا يفقهونه ولدي اليقين الكافي والمعرفة الكافية بهذا الموضوع.

﴿١﴾ - سورة الجن/ آية/ ٢٦ - ٢٧.

﴿٢﴾ - سورة النمل: آية/ ٦٥.

﴿٣﴾ - سورة لقمان: (آية/ ٣٤).

﴿٤﴾ - سورة الجن: (آية/ ٢٦ - ٢٧).

أما تطاوله على السيد الصدر في بحثه حول الإمام المهدي (عليه السلام) فإنه تطاول متجرىء فاسد الضمير، وقليل الاستيعاب. لأن السيد الصدر بحث الأمر من زاوية واحدة، وهو كيف نهج منهج الاستقراء العقلي، للاستدلال على الغيبة وإمكانيتها. بل الأمر على عكس ما يتصور الكاتب، الذي لا يقرأ للآخرين إلا من باب الفضول لا الاستفادة.

لقد حاول السيد الصدر، أن يعتبر غيبة الإمام المهدي (عج) قضية لا تحتاج النظر إليها نظرة معجزة. بل هي في حد ذاتها أمر مستساغ من الناحية العلمية. ذلك هو ملخص ما كتبه السيد الصدر.

يقول الكاتب: «ومن هنا، فلم يشر الشهيد محمد باقر الصدر (رحمه الله) في «بحث حول المهدي» إلى مسألة معاجز النواب الأربعة كدليل على صحة نياتهم وادعائهم بوجود الإمام محمد بن الحسن العسكري»<sup>(١)</sup>.

ومن اطلع على ما كتبه السيد الصدر بخصوص هذا الموضوع، يدرك لا محالة، أي مستوى ينزلنا إليه الكاتب في لغوه الكثير، وثرثرته المملة!

من جهة أخرى يحاول الكاتب دعم ترسانته الجدلية بمزيد من الأدلة التي لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى مستوى الدليل البرهاني. فهو يرى أن فكرة الغيبة تناقض فلسفة الإمامة. ولا نتمنا هنا اصطلاحات الكاتب، لأنه لا يلقي لها بالاً. إذ ذخيرته الاصطلاحية تعاني الكثير من التشويش والخلط. ففلسفة الإمامة هي الشيء الذي لم يتوصل إليه الكاتب. ولو أنه توصل إليها لما لغا.

يقول: «لكي نفهم موضوع الغيبة على حقيقته، لا بد أن نفهم أولاً نظرية الإمامة كما كان يقول بما المتكلمون الإماميون الأوائل الذين أسسوا لها. تقول نظرية الإمامة الإلهية أن الأرض لا يجوز أن تخلو من إمام، أي من حكومة ودولة، وإن الإمام، أي الرئيس أو الخليفة أو القائد الأعلى، يجب أن يكون معصوماً

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٣٧).

ومعيّناً من قبل الله، وإنّ الشورى باطلّة ولا يجوز انتخاب الإمام من قبل الأمة، وتقول النظرية الموسويّة، المتفرّعة عن الإمامية والموازية للفتحية، إنّ الإمامة تتسلسل بشكل وراثي عموديّ في ذريّة عليّ والحسين إلى يوم القيامة.

ومن هنا فقد افترض المتكلّمون الإماميون وجود وولادة ابن للإمام الحسن العسكريّ، بالرغم من عدم وجود أدلّة تاريخية كافية، ورفض بعضهم الإيمان بإمامة جعفر بن عليّ الهادي، «لعدم جواز الجمع بين أخوين بعد الحسن والحسين»، وقالوا: «لابد أن يكون قد ولد الإمام الحجّة بن الحسن العسكريّ، وأن أباه قد أخفاه عن أعين الناس»<sup>(١)</sup>.

فالكاتب يُجذّف هنا بما فيه الكفاية ضد الإمامية. إذ لا أحد من الإمامية ينظر إلى الإمامة على أساس أنّها الوراثة، وقد كان الإمامية أكثر محاربة لمن ادعاها من ولد عليّ والحسين (عليهما السلام) فهذه الأمانة العظيمة والسر المستور، ليس ثروة مادية يتوزعها الورثة تبعاً.

وتلك هي أول شهادة للكاتب على نفسه بأنه يجهل فلسفة الإمامة. والشهادة الثانية على ذلك، هي قوله: "لا يجوز أن تخلو من إمام أي من حكومة ودولة، وإن الإمام، أي الرئيس أو الخليفة أو القائد الأعلى..«! فواضح أن الكاتب ينظر إلى الإمامة باعتبارها مجرد خلافة زمنية أو رئاسة دولة. ونحن نقول له: نعم، لو كان الأمر كذلك، لكانت الشورى هي الطريق المسلوكي لاختيار الخليفة. لكن هيئات أن تكون الإمامة مجرد رئاسة دولة أو خلافة زمنية. وقد رأينا كيف أن أمير المؤمنين (عليه السلام) حينما استأصل المعتصبون حقه في الإمامة الكاملة، زهد فيها واعتبر مجرد الخلافة الزمنية لا يكفي.

إذن تلك شهادة أخرى على أن صاحبنا لا يفقه في أمر الإمامة شيئاً، وقد سبق وذكر أمير المؤمنين (عليه السلام) بأنه لا بد للناس من إمام بر أو فاجر.. فالأرض لا

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٤١).

تخلو من ذلك على الإطلاق. لكن الإمامة أمر آخر مختلف تماماً، إنها تملأ ثغرة كبرى في دنيا الناس. الثغرة التي تحدث بوفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم). وإن قيل إن وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا تشكل ثغرة ما دام الوحي قد اكتمل، أقول: إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال، بأن موت العالم ثغرة في الإسلام لا يسدها إلا عالم مثله. فإذا كان هذا ثابتاً في حق عامة العلماء. فإن ذهاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هو أكبر ثغرة في الإسلام لا يسدها إلا إمام.

وعليه، فإن ادعاء الكاتب، بأن الغيبة تناقض فلسفة الإمامة صحيح لو كان الإمام إنما غاب لغرض الاستمتاع بغيبته. أما الظروف الأمنية لم تكن تسمح له وهو الذي يوكل بالقيام في الأرض، فإن وجوده يومئذ وفي كل زمان لا يتوفر فيه أنصار له، يبقى خطراً على العالم. ثم لا بد أن نوجه هذا السؤال إلى الكاتب: هل غيبة النبي أو موته — كما جرى في بعض الحالات — يناقض فلسفة النبوة؟!.

يقول الكاتب: «ولكن السؤال الكبير الذي فرض نفسه هو: إذا كانت الإمامة محصورة في هذا الشخص، ولا تجوز لغيره من الناس العاديين، غير المعصومين وغير المعيّنين من قبل الله تعالى، فلماذا يغيب ويختفي ولا يظهر ليقود الشيعة والمسلمين، ويؤسس الحكومة الإسلامية التي لا بد منها؟ ما دام أن الأرض لا يجوز أن تخلو من إمام، والإمام الغائب لا يمكن أن يمارس إمامته وقيادته للناس؟ وما هو السر في الغيبة؟ وإلى متى يغيب؟ وما هو واجب الشيعة في حالة الغيبة؟»<sup>(١)</sup>.

نلاحظ هنا، بأن الكاتب يتساءل عن موعد الظهور ولا بُدَّيته، وكان عليه بالأحرى أن يتساءل إن كانت الظروف الموضوعية — التي ساهمت في غيبته — مواتية اليوم. إن الكاتب يتصور ظهور الإمام (عج) كمسألة عادية. وطبيعي أن يصدر ذلك عن رجل يخلط بين الإمامة ورئاسة دولة قطرية. إنه يتجاهل أن أمر

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٤١ - ٢٤٢).

المهدي المخلص، أمر عظيم، سيهتز له العالم، وبأنه هو الإمام الذي سيتولى تطهير الأرض من المفاسد والمظالم.

يقول الكاتب تعقياً على ذلك: «لقد كانت النتيجة الطبيعية واللازمة لذلك الفكر هي نظرية الانتظار، وتحريم النشاط السياسي في عصر الغيبة، وهي النظرية التي سادت قروناً طويلة من الزمن، ولا تزال بعض آثارها مستمرة، بالرغم من القول بنظرية النيابة العامة وولاية الفقيه، حيث انتهت نظرية المتكلمين المثالية إلى غيبوبة الشيعة عن الحياة وافتقارهم للإمامة، لعدم ظهور الإمام المعصوم. وهذا ما شكل تناقضاً صارخاً مع فلسفة الإمامة التي تقول بوجود الإمام في الأرض ووجوب كونه معصوماً، ووجوب تعيين الله له في كل زمان ومكان، من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية وقيادة المسلمين والإفتاء لهم وحل مشاكلهم التشريعية»<sup>(١)</sup>.

وينسى الكاتب وهو يتحدث عن النظرية الشيعية، بأن الشيعة كانوا أكثر الفرق نشاطاً وتسيساً، وأن الانتظار هو حالة يوتوية، وموقف ثوري يتطلع أصحابه إلى الأفضل. ولم تكن الحالة الانتظرية مانعة لهم من التصرف حيال الظلم.

وينسى الكاتب، أن الإمام علياً (عليه السلام) كان موجوداً من حيث هو حقيق بالإمامة، لكنه لم يطع. فهو وغيره من الأئمة موجودون ومعصومون. ولكنهم محاصرون في أداء الدور الكامل للإمامة. فهل في ذلك تناقض؟

يقول الكاتب: «إذاً فإن الغيبة تشكل تناقضاً صارخاً مع ضرورة وجود الإمام الذي يفترض أن يتصدى لقيادة المسلمين، ولا يجوز أن يغيب عن الساحة. فإذا قلنا مثلاً إن الدولة يجب أن تعين ضابطاً للمرور في التقاطع الفلاني، ورأيناها غائباً والمرور مشتبكاً، فإن غيابها يشكل تناقضاً مع قولنا: «لا بد أن تعين الدولة ضابطاً» ولا يفيد وجوده خلف ستار الغيب، لأن المرور أصبح مشتبكاً ومعقداً

(١) - المصدر السابق (ص ٢٤١ - ٢٤٢).

وفوضوياً. وهذا أمر عقلي إبداعي وواضح، لا يمكن التغاضي عنه، أو تجاهله أو تزييره ببعض الأخبار الضعيفة»<sup>(١)</sup>.

ومع أن كلاماً كهذا يعيدنا إلى إشكالية الخلط بين الإمامة وقيادة الدولة، فإننا نلاحظ أن شيئاً مهماً يغيب عن ذهن الكاتب. فإذا كان غياب الإمام يتناقض مع فلسفة الإمامة — ونحن نرى أن غيابه لا يناقضها بل يُعطلها — فإن الأئمة كانوا موجودين. ولكن بفعل الحصار لم يؤدوا دورهم كأئمة. فهم في عداد الغائبين. فهل ذلك يُعدُّ تناقضاً مع فلسفة الإمامة، أم أن الأمر يعتبر حجة على الخلائق، وشاهداً على اغتصاب الإمامة كما قتل أنبياء من ذي قبل؟

ثم في ردنا على ما ذكره الكاتب نقول: أولاً كان ذلك قياساً مع الفارق. وقد سبق وقلنا بأن أمير المؤمنين (عليه السلام) أحاب على ذلك التهافت بقوله: لا بد للناس من إمام بر أو فاجر. أي ضرورة الدولة وحفظ النظام العام. ولهذا السبب تحديداً رأيناها سكت في عصر الخلفاء طالما هناك دولة. ولكنه سرعان ما ثار على عثمان حينما بدأت الدولة تنهار بفعل سياسته الطبقية والعشائرية.

ومعنى ذلك كله، أن الإمامة هي أكبر من كونها مشروع دولة. إنها مشروع يلخصه الحديث الصحيح: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي أهل بيتي فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»!.

إن أمر الغيبة هو أمر غيبي تم بكيفية غيبية. والكاتب نفسه يورد كلاماً عن المفيد يقول: «ورفض الشيخ المفيد سلوك طريق العقل والاعتبار في التحري عن سبب الغيبة، وقال: إن المصلحة لا تعرف إلا من جهة علام الغيوب المطلع على الضمائر، والعالم بالعواقب، الذي لا تخفى عليه السرائر...»<sup>(٢)</sup>.

والحق أن ذلك هو عين العقل. إذ أن طريق الاعتبار والعقل هنا هو عين ما

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٤٣).

(٢) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٤٣).



ذهب إليه المفيد. لأن الموضوع غيبي والموقف العقلي منه هو التسليم. ولا يعتبر ذلك عجزاً في تفسير أسباب الغيبة.

يقول الكاتب بعد ذلك: «وبعد اعتراف أركان نظرية الغيبة بعدم وجود تفسير معقول وأكد للغيبة، لا تبقى حاجة لمناقشة الروايات والنظريات المختلفة، التي قدموها لتبرير الغيبة بالحكمة المجهولة أو بتمحيص الشيعة وغربلتهم، أو بخوف صاحب الزمان على حياته من القتل، فإن رواها غلاة وضعاف، ومضمونها لا ينطبق على محمد بن الحسن العسكري»<sup>(١)</sup>.

إن المسألة في حقيقتها غيبية فلا مجال للتعليل. وإن كل ما فسروا به الغيبة إنما يصلح من باب المقتضى وليس العلة التامة.

ومما يندى له جبين العقلاء، أن الكاتب لم يعد في تحشيدته لأدلته الواهية يميز بين الصحيح والفاسد. فلقد انبطح أمام هواه، وراح يختلق من المخارج ما لا يرضاه غير مبتدئ، كاشفاً كل مرة عن أنه لا يصنع أكثر من شكوك وظنون.

إن الكاتب يفعل وكأنه يكتب لأمين لا عهد لهم بالقراءة. وتلك مصيبته. يقول معبراً عن كل ذلك: «ومع كل ذلك فقد كانت نظرية الخوف بعيدة جداً عن أخلاق أهل البيت (عليهم السلام) وجهم للشهادة في سبيل الله، وهي تثير تساؤلات كبيرة حول السر وراء عدم حفظ الله تعالى للمهدي، على فرض وجوده، كما حفظ النبي موسى وأنجاه من فرعون، وكما حفظ الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) المبشر به من قبل»<sup>(٢)</sup>.

إن الكاتب يمارس ضرباً ساذجاً من التشبيه. ويتساءل في قضايا لا يمكن أن تثبت أي شيء سلباً كان أو إيجاباً؛ لأن حكمة الله وتدبيره مما لا تحيط به العقول الناقصة؛ حيث حمارها دوماً وأبداً هو القياس مع الفارق؛ قياس إبليس!

(١) - المصدر السابق (ص ٢٤٤).

(٢) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٤٢ - ٢٤٥).

ونحن نقول للكاتب الذي يعيش أزمة في النظائر والأمثلة — أو لعله مصاب بحمى الانتقاء — نقول له إذن: هل رفعُ الله نبيه عيسى (عليه السلام) إليه — حماية له من القتل — ورفعُ الله نبيه إدريس (عليه السلام) وإخفاؤه إلياس والخضر، هو مناقض لأخلاق الشهادة في سبيل الله. الله وحده يعلم كيف يحمي عباده الصالحين. فلقد حمى وحفظ المهدي (عج) بالغيبة مثلما حمى بها عيسى بن مريم وغيره.

يقول الكاتب متابعاً ترهاته التي لا حدود لها: «وبالرغم من عدم تحديد الأئمة من أهل البيت (عليهم السلام) لهوية المهدي من قبل، فإن التسليم بهذه المقولة جدلاً يثير تساؤلاً عن السر وراء إعلان أهل البيت لاسم القائم من قبل، إذا كانوا يعرفون أنه سيتعرض للضغط؟ ولماذا لم يتركوه سرّاً لحين موعد القيام، حتى يجئوا المهديّ ملاحقة الأعداء منذ الولادة والطفولة؟»<sup>(١)</sup>.

أولاً: ما يقرره الكاتب ابتداءً، على أنه الحقيقة؟ هو ضرب من الافتراض، لا سند ينهض به في وجه ما تترس به الإمامية من أدلة متينة. بل إن الادعاء بأن أوصاف المهدي لم تتحدد من قبل، هو تحرخص وكذب وبهتان. وقد سبق وأدرك الأئمة أن المهدي هو محمد الذي يطابق اسمه اسم جده رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبأنه الثاني عشر. وهو التاسع القائم من ولد الحسين (عليه السلام) ..

كل هذا قرينة لمن خفي عليه الأمر. ولو كانت هذه الأوصاف في يد مخبر مبتدئ لتوصل بها إلى أي شخص محتفٍ عن الأنظار. وفعلاً إن كل هذا أدركته السلطة العباسية، لذلك أسرع للمضايقة والمراقبة المتواصلة على أبيه الإمام العسكري (عليه السلام) في محاولة لرصد مولده الموعود!

لكن الكاتب حقيقة يرفض أن يسلك الإمامية الدليل العقلي. وهو دليل الفطرة العام الذي يسلكه كل إنسان حريص على معرفة ما خفي عن الأنظار.

(١) - المصدر السابق (ص ٢٤٥).

وهذا منهج سلكه الإمامية في كثير من المواقع.

لقد قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في الحديث الصحيح: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي أهل بيتي». وقد علم الجميع أن معنى الحديث منصرف إلى عتره خاصة. وهم أهل البيت (عليهم السلام)، المعينون، الراشدون المهديون الاثنا عشر، لوجود القرائن المتعددة، ولوجود القرينة الأساسية التي تصرف معنى الخير من العموم إلى الخصوص، ألا وهي وجود غير العادل من عموم بني هاشم.

فإذن مثل هذا الفهم طبيعي جداً ومشروع وعقلاني. فما المانع أن تكون كل هذه القرائن دالة على أن شخص الإمام المهدي صاحب تلك الأوصاف، هو ذاته الثاني عشر، ابن الإمام العسكري..؟!.

ونعود إلى صلب الاشتباه، لنقول للكاتب بأننا حرنا في مناقشتك. لأنك تنهج نهجاً مفارقاً. وتسلك مسلك من يدق الباب ويجيب نفسه "من الطارق"؟! فهو يتساءل عن السرّ وراء إعلان أهل البيت لاسم القائم. ولماذا لم يتركه سرّاً لحين موعد القيام حتى يجنبوه ملاحقة الأعداء؟! وقد سبق أن تساءل الكاتب — كما مر معنا — حول لماذا لم يذكروا اسم القائم في الجيل الأول أو الذي يليه؟ ولماذا أخفوا كل ذلك إلى حين اصطدموا بغموض ولادة الثاني عشر؟! بل إنه سبق وأجاب أن سبب نعت الأئمة للقائم (عليه السلام) أتى جواباً من الأئمة (عليهم السلام) على شبهة من اعتقد أنهم هم أصحاب الأمر. فكان نعتهم، من باب دفع صفة القيام — بالمعنى الخاص — عن أنفسهم. وهم إنما وصفوه بالعموم، ولم يعطوا معلومات دقيقة عنه؛ وذلك هو سبب كل تشكيكات الكاتب. إذن صاحبنا آلى على نفسه أن ينقض مذهب الإمامية على أساس كل الاعتبارات، ولو تترسوا بكافة الأدلة. فهو يتمثل دور "الغولة" في الحكايات الشعبية، التي تقول لضحيتها إن فعلت كذا: أكلتك، وإن لم تفعل أكلتك؟!.

ثم لا بسد من التعريف بالإمام. فأن يُعرفوا به شيء؛ وأن يمنعوا عنه الخطر شيء  
ثان. ولو لم يخبروا عنه لما عرف الناس أمره، ولما كان إخباره عن حجة على الناس.  
يقول الكاتب: «وإذا صحّت نظرية الخوف من الأعداء، فلماذا يستتر  
المهدي عن أوليائه؟ ولقد قام مئات الملايين من الشيعة عبر التاريخ بانتظار الإمام  
المهدي، وإعلان الاستعداد لنصرته، وقامت لهم دولٌ تبنّى الإيمان به، فلماذا لم  
يظهر مع ارتفاع الخوف بالتأكيد؟<sup>(١)</sup>»

وأنا أجب الكاتب عن ذلك بصراحة: إن أمر شيعتهم والموالين لهم،  
لعظيم! إن غيبة الإمام، وقبله، انزواء الأئمة عن المغامرة، هو دليل قاطع على أن  
ليس كل من أحاط بهم فهو موالٍ. لقد أدركوا أن من شيعتهم من لا يصمد أمام  
كل الحقائق. لقد شهد مثل ذلك الإمام علي (عليه السلام) حينما دعا أتباعه إلى حلق  
رؤوسهم، فما فعله إلاّ قليل. وهو الذي تمنى لو وجد أربعين رجلاً صادقاً إذن لما  
سالمهم على الأمر. وقد فعل الأمر ذاته بالإمام الحسن (عليه السلام) الذي عانى من  
أتباعه الكثير من المشاكل. وكان الإمام الحسين (عليه السلام) ضحية خذلان كبير من  
الأتباع. ولعل ربك أراد أن يذهب الإمام الحسين (عليه السلام) إلى حيث يلقي حتفه  
بستلك الطريقة المشهودة، حتى لا ينتقد أحد الأئمة على صبرهم وعدم مغامرهم  
بالحرب. وما فعله بعض الشيعة بعد استشهاد الإمام الحسين.. شأنه شأن حركة  
التوابين وغيرهم، حروب استعادة الضمير ومعركة للتخفيف عن الشعور بالذنب.  
وإلاّ، ما منعهم أن يبذلوا كل ذلك في سبيل نصرته الإمام الحسين (عليه السلام) يوم كان  
بين أظهرهم حياً يرزق بملك قراراً؟ وهذا ما جعل أبناء الحسين (عليه السلام) الأئمة  
الأطهار، وإن تعاطفوا مع الثوار فإنهم لم يغامروا بمشروع الإمامة. ثم ألم يدع  
الإمامة كذباً، كثير ممن كان يزعم أنه من أتباع الأئمة؟

وهبنا صدقنا أن الشيعة حاروا في الأمر بعد وفاة الإمام العسكري (عليه السلام)

(١) - المصدر السابق (ص ٢٤٥).

فهل من المعقول أن نصدق ادعاء البعض للإمامة؟! لذلك طبعاً، ليس كل من أحاط بالإمام فهو موالٍ على طول الخط. ولكن الإمام لم يخف أمره عن كل الناس، بل هناك خاصة الخاصة وفي طليعتهم النواب الأربعة، الذين حاول الكاتب التشكيك في أمرهم، ليقطع الطريق كله أمام الإمامية. ألم يتساءل الكاتب قبل قليل عن سبب إخفاء الأئمة، لأمر القائم على أتباعهم؟! الجواب، هو لماذا لا يقبل الكاتب أن من أتباعهم الذين وثقوا فيهم السفراء الأربعة؟.

إذن، كثير من أوليائه ادعى أنه رآه واتصل به. والكاتب هنا يتحدث عن ملايين من الشيعة عبر التاريخ. مع أن قضية الإمام المهدي (عج) قضية كبرى تتطلب طليعة مؤمنة ذات مواصفات محددة — كما ورد في الأخبار — وبشروط معينة لا توجد في هذه الجماهير المليونية. ومثال ذلك هم الأئمة السابقون؛ علي والحسن والحسين (عليهم السلام) كان لديهم شيعة كثيرون، لكن خذلوهم!

وهذا كلام يجيب عنه الكاتب من دون أن يشعر. يقول: «وهذا سؤال طرحه بعض رؤساء الدولة البوذية الشيعية التي قامت في القرن الرابع الهجري، على الشيخ المفيد وطالبه بالإجابة عليه، فأحال المفيد الإجابة على الله وقال: «إن سر الغيبة لا يعلمه إلا هو»؛ واعترف فيه بكثرة الشيعة في ظل الدولة البوذية، ولكنه شكك في صدقهم وشجاعتهم وتقواهم»<sup>(١)</sup>.

ويقول معلقاً على ذلك: «والآن، وبعد مضي أكثر من ألف عام على القول بنظرية الخوف في تبرير الغيبة، وبعد سقوط عشرات الدول وقيام أضعافها، فإن تلك النظرية تبدو بعيدة جداً عن الواقع، وعارية عن أية مصداقية، ولا تشكل سوى فرضية وهمية لتبرير فرضية وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري وتناقض غيبته مع مسؤولية الإمامة الملقاة على كاهله من الله.

وهذا ما يثبت عدم صحة فرضية ولادة ووجود الإمام الحجة بن الحسن،

(١) - المصدر السابق (ص ٢٤٥).

وإلا فلو كان حقاً موجوداً لكان يجب عليه الظهور والقيام، عند أول فرصة تسمح له بذلك، وعدم جواز إبقاء الأمة مهملة بدون قيادة شرعية»<sup>(١)</sup>.

إذن هذا تأكيد من الكاتب على شبهته السابقة؛ أي أن الغيبة تناقض الإمامة. ونحن نقول، بأن الإمام لم يهمل الأمة. ومن قال ذلك؟ ولا يقوله إلا جهلة ذاهلون عن مغزى الإمامة وموضوع الغيبة. نقل ذلك حرفياً صاحبنا عن ابن تيمية وعن القاضي عبد الجبار في المغني وغيرهما؛ إنها شبهة قديمة. لكننا نقول لهم جميعاً، بأن الأمة هي من أهمل الإمام لو راجعوا التاريخ وكانوا صادقين. إن الجماهير المليونية التي تحدث عنها الكاتب لو كانت فعلاً صادقة وقادرة على نصرة الإمام الحجة (عج) إذن، لما وهنت وضعفت وأسلمت قيادتها لطغاة من العيار الخفيف. فلو قال لنا الكاتب إنها مغلوبة على أمرها، قلنا له: هوذا حقيقة ضعفها، فلا يُغني عنها عددها. وذاك هو سرّ تأخر الإمام (عج) عن الظهور، والله في خلقه شؤون!.

وإذا قيل: لماذا لم يغيب الحسن أو الحسين (عليهما السلام)؟ أقول: تلك حكمة الله. ونحن هنا لا نرسم لله سيناريوهات. وهي فوق كل ذلك الحكمة ذاتها التي جعلت الباري تعالى يقدر الرفع والاختفاء على بعض أنبيائه كما يقدر الموت والذبح لأنبياء آخرين؟!.

يقول الكاتب معرباً عن مزيد من التهافت: «وقد زال الخوف اليوم، وأزال الشيعة الأسباب التي دفعت الإمام إلى الغيبة، وأعدوا العدة لنصرتهم، وعزموا على معاضدته والانقياد له، والكف عن نصرة الظالمين، ودعوه للخروج، ولكنه لم يخرج! بالرغم من قول السيد المرتضى بوجوب الظهور عليه»<sup>(٢)</sup>.

ونحن نقول: من يُقدّر زوال الخوف. بل ومن قال إن ظهور الإمام

(١) - المصدر السابق (ص ٢٤٥).

(٢) - المصدر السابق (ص ٢٤٦).

الآن(عج) مقدر بهذا التقدير الذي يراه الكاتب وأمثاله. إن الخوف، ليس على الإمام فقط، بل على الإمامة كلها. وعلينا أن ندرك بأن الخطر على الإمام المهدي(عج) ليس من السلطة العباسية — اليوم — بل هو خطر من قبل العالم، وكل القوى الكبرى على هذا الكوكب. فإذا كان الإمام المهدي(عج) يختفي عن ملاحظة عيون الحاكم العباسي، فإنه اليوم يختفي عن أنظار في مستوى الموساد الإسرائيلي والـ (C.I.A) الأمريكية، وعن عيون كل قوى الشر في هذا العالم.

وإذن من قال لك أيها الكاتب بأن الخوف قد زال؟ وهل وجودك خارج مأساة بني جلدتك أنساك وضع طائفتك؟ إن الكاتب — وهو معذور في هذا — يعتقد أن الإمام المهدي(عج) إذا ظهر، فهو مجرد زعيم سياسي يمكنه أن يطلب اللجوء السياسي إلى الأراضي اللندنية، فتنتهي عنده مشكلة الخوف. وكان خروج رجل إلى دنيا الناس بعد اختفائه في العصر العباسي، وانطلاقه ليحرر العالم، أمر لن يثير العالم؟ فإذاً الكاتب لا يحمل تصوراً جاداً ومسؤولاً كما هو عليه أمر مهدي هذه الأمة.

يقول: «إذاً، فإن الظروف المحيطة بالغيبة من قبل وبعد، لم تكن تنطوي على أي مبرر للخوف والتقية، بحيث يخفي الإمام الحسن العسكري مولد ابنه ويكتمه بالمرّة. ولم يكن من العسير على محمد بن الحسن العسكري، لو كان موجوداً فعلاً، أن يظهر هنا وهناك»<sup>(١)</sup>.

ومرة أخرى ينهد الكاتب إلى هذا الدرك النازل من التهافت، حيث يرسم سيناريوهات تسطيحية لأمر شاءت إرادة الله وحكمته أن يكون كذلك. وهو، فضلاً عن كل ذلك يناقض نفسه حينما يعتبر أن الظروف من قبل ومن بعد لم تكن داعية للخوف. إنه يحرف التاريخ ويميعه. وهو السيناريو نفسه الذي يمكننا أن نقوله في حق أنبياء كثيرين شاءت حكمة الله أن يختفي بعضهم أو يقتل

(١) - المصدر السابق (ص ٢٥٣).

بعضهم الآخر.

كان بإمكاننا أن نقول لماذا لم يخبرهم الله بتأمر الناس عليهم فيهربوا من الموت، أو أن يفر بعضهم إلى التخوم وأطراف الدول بدل أن يختفي أو.. أو.. أو..!

الكاتب يعتبر أن قيام دول شيعية مثل البويهية وغيرها يمكنه أن يخفف أو ينقض نظرية الخوف المدّعاة من قبل الشيعة. ونحن نتساءل: لماذا لم تفرض كثير من هذه الدول معتقداتها على الشعوب التي حكمتها؟ ألم يكن ذلك دليلاً كافياً على أن الشيعة مارسوا التقية وهم في سدة الحكم؟ فكيف نعتبر أن الخوف قد زال. وبأن الظروف لم تكن تنطوي على أي مبرر للخوف والتقية؟!

على الكاتب إذن، أن يفهم بأن الأئمة قدموا أنفسهم للأمة. فهم لم يمثلوا مشروع حركة سياسية قطرية. وهذا ما يفسر عدم اهتمام الأئمة السابقين مثل الإمام الصادق (عليه السلام) أو الكاظم (عليه السلام) بمشاريع دول من هذا القبيل. ومن قال للكاتب أن الدولة البويهية — على عظمتها — كانت تمثل المشروع الأمثل في نظر الأئمة؟ ومن قال بأن أسباب الخوف والتقية قد زالت مع أن مقاييس حساب الخوف هنا لدنية. وما تفضل به صاحبنا هو محض توهم سطحي!.

ومرة أخرى، يلجأ الكاتب إلى ناحية أخرى. في محاولة مستميتة لقطع الطريق أمام أدلة الإمامية. وهو يتجه إلى نواح معينة ويعالجها ببساطة وسطحية لا مثيل لهما.

هذه المرة يتحدث عن علامات الظهور. حيث يرى فيها تناقضاً ودليلاً إضافياً على عدم ثبوت الغيبة، يقول: «وعلى أي حال فإن الروايات التي تتحدث عن علائم الظهور، تشكل دليلاً إضافياً على عدم صحة نظرية المهدي، محمد بن الحسن العسكري، وذلك لأنها تتحدث عن علائم ظهور في العهد العباسي، أو نهايته عند اختلاف ولد بني العباس فيما بينهم، أو في أعقاب قتل ذي النفس



الزكية، كما تقول روايات أخرى يذكرها الطوسي والنعماني والكليني. وتشير بعض الروايات إلى أن المهدي سيفتح القسطنطينية التي استعصت على المسلمين قرناً طويلاً، وأنه سيفتح الديلم والسند والهند وكابل والخزر، وكل هذه العلامات أو المهمات قد حدثت، ولم يظهر المهدي الموعود، مما يدل على عدم صحة الروايات أو ارتباطها بأشخاص آخرين»<sup>(١)</sup>.

أقول: لئن كان هناك ما يدل دلالة قوية على موضوع الغيبة، فهو هذه العلامات والشروط التي اكتظت بها المظان الشيعية. والكاتب الذي آلى على نفسه أن لا يتورع عن محاولة نسف أي دعامة إمامية إيجابية، تراه يغفل موضوعاً أساسياً في كل ذلك. لقد اعترف الكاتب بأن ما ذكر في تلك الروايات حول فتح البلدان وغيرها من العلامات التي ادعى الكاتب بأنها حدثت دون ظهور الإمام أقول: طالما أن الشيعة تنبؤوا — بناءً على أخبار الأئمة — بوقوع كل تلك الأحداث، فإذاً هذا دليل إضافي على مصداقية دعوتهم. إن كلام الكاتب يثبت صحة ما تنبأ به الأئمة. مع أنهم ذكروا كل ذلك على أساس حدوثه قبل الظهور. ولم يقولوا أن الإمام سيظهر عند فتح السند والهند أو غيرها من الأحداث.

وعليه نقول بأن الكاتب الذي لم يطلع اطلاعاً دقيقاً على ما ورد في هذا الباب، غابت عنه حقائق أخرى. وهي الربط المنطقي ما بين هذه العلامات والظهور. ونحن نعذر الكاتب على كل ذلك، لأنه نعى على الإمامية الدليل العقلي الذي به تنتظم المعرفة، ويربط ما بين حقيقة هنا وحقيقة هناك، كما هو أمر العدد الاثنا عشر وخبر الإمامة والمهدي، نقول، إن هذا الاستدلال فيه كثير من الجهل، لأن علامات أخرى لم تظهر بعد، وهي بمثابة شرط من شروط ظهور الإمام المهدي (عج) أعنى مثلاً خروج السفياي.

يقول الكاتب: «أو تتحدث عن معاجز تقنية، كالحديث مع القائم ورؤيته

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٥٤).

عن بعد، بما يشبه جهاز البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية. وقد حدث هذا الجهاز مؤخراً، ولكن ليس على يدي القائم، مما يحول دون اعتباره معجزة من معجز المهدى»<sup>(١)</sup>.

إن الأخبار لا تتحدث عن أن ذلك من معجز الإمام المهدى (عج)، بل هي علامات ظهوره. وهي أمور سوف تحدث في زمانه. وهو سوف يرقى في أسباب السماوات والأرض. أي أنه سيأتي بما يتفوق به على عصره؛ أو بتعبير أدق، سوف يحسن توظيف أرقى ما توصلت إليه المعجز العلمية في عصره. وهذا ما نفهمه من مغزى قوله (سيرقى في أسباب السماوات والأرض) بل وهذه هي حقيقة المعجزة، أنه يتفوق النبي أو الوصي على قومه في صميم صناعاتهم.

والكاتب حينما يدعي أن كل ذلك ثبت دون ظهور الإمام الحجة (عج)، يثبت من دون وعي صدق تلك الأخبار التي تضمنت نبوءات صحيحة. وآية صحتها تحققها اليوم. إلا أن الكاتب الذي لم يختبر العلوم ولا هو ممن يفهم في مجال التطور العلمي، ينسى ما سوف تكشف عنه العبقرية العلمية من مزيد من الابتكارات ربما سوف تنسيه اندهاشه أمام ما هو موجود الآن.

ولكن كيف يقطع الكاتب بأن هذه الأمور حدثت دون أن يظهر الإمام وها نحن لا زلنا نعيش مرحلة العلوم والاكتشافات الكبرى، فعليه أن يترث قليلاً يقول: «أو تتحدث عن [...] أو حدوث بعض العلامات الغريبة التي تتنافى مع سنة الله في الحياة، كولادة الذكور دون الإناث بالآلاف للشخص الواحد، كما يقول المفيد»<sup>(٢)</sup>.

ونحن لن ندعي صحة كل ما قيل أنه سيكون في عهده غير الشروط الكبرى، التي تفيد كونها علامات على ظهوره، إلا أننا نقول للكاتب إن المعجزة

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٥٤).

(٢) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٥٤).

هي حالة استثنائية. وهي طبعاً منافية لسنة الله الظاهرة العامة.

ثم يقول: «ومن الجدير بالذكر أن جميع الروايات الواردة في هذا الشأن هي مرسلة أو مروية عن مجاهيل وغلالة ووضاعين، وهي لا تذكر هوية القائم المهدي بالتحديد، وإنما تشير إليه بصورة عامة، مما يحتمل وضعها أو اختلاقها من قبل الحركات المهديّة السابقة في القرون الهجرية الأولى، وبالتالي فإنها تشكل دليلاً على تطور النظرية المهديّة، وتطبيق أصحاب نظرية المهدي محمد بن الحسن العسكري تلك الأحاديث عليه»<sup>(١)</sup>.

طبعاً، كلام الكاتب هنا يفيض بحقائق تناقض ما سبق وقرره. فهو من جهة يعزو هذه الأخبار إلى وضاعين من الجيل الأول، وسبق أن أنكر على الجيل الأول معرفته بالمهدي. والمهدوية التي ظهرت قبل ذلك لم تتنبأ بكل هذه الحقائق التي يعترف الكاتب بأنها وقعت وتحققت. خصوصاً وأنها أحاديث تخبر بأشياء وقعت في زمن ما بعد غيبة الإمام محمد بن الحسن العسكري (عج)، ولو كانت من اختلاق الوضاعين السابقين، لكانت اكتنظت بأمور تتعلق بتفاصيل العصور السابقة، ولكانت وضعت شروطاً للظهور توجد في تلك العصور السابقة. لكن كل ما عليه الأخبار يدل على أن الظهور لا يمكن أن يتم إلا في العهود المتأخرة جداً. بل القارىء لهذه الأخبار، يستنتج أن مثل هذه العلامات لا يمكنها أن توجد إلا في عصورنا المتأخرة نحن!

لكسني لم أفهم كون هذه الأخبار لم تذكر هوية القائم بالتحديد — كما ادعى الكاتب — مع أنها أخبار تتحدث عن خروج الإمام وظهوره وهو ما يخفي حقيقة الغيبة. إذ لا ظهور من دون غيبة! والاحظ أن الكاتب يدعي بجرة قلم، بأن كل هذه الروايات هي مرسلة أو مروية من قبل مجاهيل وغلالة ..

وأنا أتأسف لهذا التعسف الساذج. خصوصاً وأن الكاتب لم يحقق في كل

(١) - المصدر السابق (ص ٢٥٥).

الأخبار التي وردت بخصوص الغيبة والظهور. والدليل على ذلك، أنه لم يقرأ عن الشروط التي بدونها لا يستساغ الحديث عن ظهور حتمي للإمام (عج)، إذن هو مجرد مدّعى، علماً أن أخبار الغيبة أو الظهور ككل الأخبار التي لا تتعلق بالأحكام، لم يحقق فيها المسلمون كافة على وجه الدقة. وكثير منها اعتبر في باب التساهل في أدلة السنن.

لكنني أقول: ما دام محتوى تلك الأخبار فيها ما صحّ وقوعه كما أقر بذلك الكاتب، إذن، الواقع خير مصحح لها. إن الحكم بالضعف على خير لأن في سنده مجهولاً، هو ما اقتضته أساليب المحدثين ومعطيات علم الرجال.. لكن لا أحد من العلماء يستطيع أن يقول بأن الحكم بالضعف على خير المجهول هو حكم صحيح مطلقاً. ونحن نعلم أن أساس ذلك هو النزول عند مقتضى الثبوت في تقبل خبر الفاسق، كما في آية النبأ. ولكن ذلك لا ينفي احتمال مخالفة الواقع لذلك. فيكون الخبر الضعيف ضعيفاً بالحكم الظاهري، صحيحاً بحكم الواقع. وهذا ما جرى بخصوص عدد من الأخبار المتعلقة بعلامات الظهور. والكاتب يعترف بوقوع كل تلك العلامات. وذلك دليل على صحة هذه الأخبار، حتى ولو زعم الكاتب روايتها عن الجاهيل. إن استصحاب مثل هذه الأحكام، هو صحيح في زمان ذكر الرواة لها. أما نحن فالواقع الآن خير جابر لها، وخير مصحح فتأمل!.

ولا عجب بعد كل ذلك، أن يدعي الكاتب، بأن للغلاة الباطنية دوراً في صنع الفرضية المهدوية. ولكن صدقناه مرة واحدة على هذه المزاعم الخطيرة، لفتحنا الباب على مصراعيه أمام كل عتل زنيماً في أن يجدف ضد أي كان من كائنات تراثنا المقدس.

يقول: «بعد تماقت الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية التي قدمها أصحاب نظرية وجود المهدي، محمد بن الحسن العسكري، وبعد أن اتضح أن ذلك القول لم يكن إلا فرضية اجتهادية سرية افترضها جماعة من الناس، يأتي السؤال المحير

الكبير: من كان وراء ذلك القول الغريب الافتراضي؟.. وكيف استطاع أولئك الناس إحداثه؟ وما هي مصلحتهم من وراء ذلك؟ وما هي أجواؤهم الثقافية والعقلية؟ ولماذا اختاروا القول بوجود ولد للإمام العسكري بالخصوص، من بين الخيارات العديدة التي كانت تواجه الشيعة الإمامية بعد الحيرة؟ وكيف نجحوا في تسويق نظريتهم؟»<sup>(١)</sup>.

وقد رأينا كيف أن الكاتب لم يأت سوى بالأوهام، وبما هو قاب قوسين أو أدنى من ترهات الخصوم، المغلوبين على أمرهم في مواقع النظر العقلي والعلمي. وتراءى لنا كم كان صاحبنا مجرد محشد لأقاويل لا يحسن أن تقع في موازين أهل النظر.

رأيناه ينفي أصل الدليل العقلي والتاريخي بأدلة لا هي عقلية ولا تاريخية. ولكننا رغم كل ذلك، نساير الكاتب في إسرافه حتى لا يندع بإنشائياته من لا عهد له بالاجتهاد، وهم الرصيد الذي يراهن عليه الكاتب الذي لم تفعل فيه الحوزة العلمية سوى أن حررته شيئاً ما من أمية القراءة والكتابة، دون أن تتيح له الظروف في تحصيل ملكة الفهم الصحيح، والمكنة على الاجتهاد العميق، كيف له وهو من غادر الدرس إلى الاشتغال بالمتون السياسية الجاهزة، والأدبيات والشعارات قبل أن يذوق عسيلة العلم، وهو حال المتفقيهي من أنصاف العلماء وأدعياء الفكر، الذين هم في عداد "روزخونات" تشكلت أفكارهم على المجلس والديوانيات وحتالات الفكر اليومي.

إن الكاتب انتهى أمره بعد أن وضع قدمه في لندن. ولنعذر شاباً جهل الغرب واندesh إلى حدّ النخمة أمام معالم الإسمنت المسلح، فظن أنه سيدesh العالم بعقلانيته النادرة. فإذا به يذكرنا بما يكون عليه أمر الأعرابي في المدينة! فإذا كانت فكرة الغيبة والإمام المهدي(عج) من وحي الغلاة الباطنية، فهذا معناه أن

(١) - المصدر السابق (ص ٢٥٥).

الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) باعتباره أول مبشر بالمهدي، هو أول غالٍ في الإسلام. بل هذا ما يدعم حقيقة أن فكرة الغلو والتطرف عند الكاتب، تنطبق على كل حقيقة راسخة في الإسلام.

يقول صاحبنا: «وقد رفض مشايخُ الطائفة الإمامية الاثني عشرية، كالشيخ المفيد والمرتضى والطوسي، منهج الفرق الشيعية الأخرى الباطنية التي ترفض الاعتراف بوفاة الإمام عليّ، أو ابنه محمد بن الحنفية، أو ابنه أبي هاشم، أو وفاة الإمام الصادق، أو ابنه إسماعيل أو وفاة الإمام موسى الكاظم، أو وفاة الإمام العسكري أو أخيه محمد، وذلك لمخالفة منطقها الباطني للظاهر، الذي يشكل حجة لله على الناس. ولكنّ جميع القائلين بوجود الإمام محمد بن الحسن العسكري يتتهجون، بدورهم، المنطق الباطني، حيث يعترفون بعدم إعلان الإمام العسكري لولادة ابنه، ووصيته لوالدته عند وفاته، ويفسّرون ذلك بالخوف والتقية. وبغض النظر عن مناقشة هذه الدعوى والتأكد من حقيقة الظروف المحيطة بوفاة الإمام العسكري، فإنّ القول بوجود ولد له في السرّ، هو إذاً قولٌ باطنيّ سرّيّ مخالف للظاهر»<sup>(١)</sup>.

والكاتب الذي أبي إلا أن يقول كل شيء على هواه الذي عربد واستكبر حتى اقترب من أن يقول: أنا ربكم الأعلى؛ يسيء فهم الأمور. إن ما تحدث عنه فيه خلط كثير وسوء فهم. إن رفض هؤلاء الأعلام نابع من أن هذه الفئات تسرعت تحت طائلة الظلم والحصار في إضفاء المهذوية على أئمة زمانها. بينما ما عليه مذهبهم، أمّا في القائم(عج) ولم يقعوا في مثل ما وقع فيه السابقون. بل كانوا مصححين لمسار خاطيء. فحينما نفى المسلمون وغيرهم دعوة كل من ادعى النبوة لنفسه كذباً، لم يكونوا ليسقطوا في الأمر نفسه حينما أثبتوها لأنبيائهم الحقيقيين. فالذي يتحدث عنه الكاتب هو شيء آخر غير المنطق العلمي!.

(١) - المصدر السابق (ص ٢٥٩).

إذن، ما نراه في ادعاءات الكاتب، هو أسلوب محتال. فهو بين الصفحة والأخرى، يكرر تأكيدات نظير قوله: وبعد تماقت الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية التي قدمها أصحاب نظرية وجود المهدي، أو نظير قوله: وقد رأينا أن معظم الروايات التي تتحدث عن ولادته.. تتضمن معاني الغلو..و..

إن لجوء الكاتب إلى تكرار إبطال ما لم يقدر على إبطاله بدليل قطعي، وتحشيدته لأخبار الفرق وممارسته للشوشرة وغيرها من الأساليب الدماغوجية، إنما الهدف من ورائها، ليس فقط إخفاء عجزه عن تبرير كفره بالإمامة، بل نوع من الإعلان الخبيث الذي يلعب على سيكولوجية المتلقي، والتأثير على منطقة اللاوعي عند المستقبل لتلك الأفكار. فهو إذن، يقدم أفكاره كبضاعة رخيصة في محك الإعلان، كمن يحاول إقناع المستهلك باقتناء سيارة (ب.م) بتحشيد صور أجنبية عن موضوع السيارة، كامرأة حسناء مثيرة أو دخولها في ممر مزدهر بالورود المصفوفة على جهتيه، وإظهار باقي أنواع السيارات في حالة من البؤس، وتكرار تلك المشاهد والصور أمام المستهلك، الذي قد يقتنع عقلياً بأن لا علاقة لكل هذه الصور بأصل الموضوع، ولكنه يقع أسير الإعلان ويجب السيارة الأولى، نتيجة ما تأثر به لا وعيه بما حشد حول الثانية من صور منفرة. تلك إذن قصة الإعلان. وهي تماماً قصة الكاتب الذي سلك أسلوب اجترار نقده لتلك النتائج ذاتها، ليوحي للقارئ بأنه فعلاً تم دحضها.

لقد كان أهون على الإمامية أن يحصروها في الإمام الحادي عشر، أو ينقلوها إلى أخيه لو كانوا فعلاً يرومون خلق حقائق وهمية. وكان ذلك أهون عليهم بكثير. وكانوا أمهوا القصة بالبذاء أو غيرها من التخريجات.

وهكذا نجد الكاتب هو من يتهم الإمامية هذه المرة باقتنائهم طريق الإعلام.. يقول: «وإذا كانت النظرية قد أصبحت في وقت لاحق، عند قسم من الشيعة الإمامية، وهم الاثني عشرية، أشبه بالعقيدة الراسخة التي لا تقبل الجدل أو

النفقش، فليس ذلك إلا بسبب عملية إعلامية كبرى قام بها أديعاء النيابة وأعوأهم، وامتدّت آثارها إلى اليوم»<sup>(١)</sup>.

إذن على هذا الأساس، يمكننا أن نمنح أساليب التحقيق إجازة، فنشك في كل الأخبار وننسب كل فكرة راسخة في الوجدان المسلم، إلى مجرد ما جرى حولها من تلفيق إعلامي، كلما كان لنا موقف من تلك الأخبار. إذن، هلا جاز لنا أن ننتهم الكاتب بأنه لا يفعل سوى تصريف بضاعة رخيصة معتمداً على أسلوب الدعاية والإعلام؟!.

لقد حاول الكاتب أن يمشد جملة من السلبيات، زعم أنها من آثار نظرية الغيبة. والحق، أن الأمر الأهم من كل ذلك، والذي سعت النظرية الإمامية إلى ترسيخه في وعي المسلم، هو أن الحكم الواقعي يبقى أمراً مستحيل التوصل إليه في غياب أي طريق علمي كاشف عنه. وهو أمر في غاية الأهمية حينما ندرك بأن فقهاً كهذا لا يسعى إلى تخدير الناس بشحنة التصويب، بل هو فقه يصنع ضميراً حياً ووعياً موضوعياً بالأحكام. ونحن نقول للكاتب وأمثاله؛ بأننا لو أحصينا الآثار السلبية لعدم وجود الإمام مطلقاً، لحصل ما تشيب منه الولدان.

## خاتمة:

أخيراً، أرى بأن الكاتب لا يملك الشجاعة الكافية لتحديد موقفه النهائي. فهو لا يزال يزعم بأنه يعبر عن الفكر الشيعي، بعد كل هذه الإشكالات التي أثارها، حيث معها لا يبقى للصرح الشيعي أي عمد يسنده. والحقيقة أن الكاتب أعادنا إلى قراءة العامة وإلى أفكار تداولها رجال كثير من أمثال ابن تيمية أو القاضي عبد الجبار وغيرهما ممن أسأوا فهم الإمامة.

(١) - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط ٢ (ص ٢٦٥).



والعجيب، أن الكاتب، كان أولى أن يدرك بأن نقوض هؤلاء كانت تنطلق من فهم سطحي ومغلوط عن عقيدة الإمامية بالإمامة. إلا أنه مال كل الميل إلى أفكارهم وصدقهم حتى في وصفهم الخاطيء.. مما يقوي الظن، بأن صاحبنا كان اعتقاده بالإمامة ضعيفاً إلى الحد الذي لم تتضح له فلسفتها. وهذا هو وضع من ورث عقيدة لم يستوعب فلسفتها. حتى إذا بلغ رشده، قرأ عنها في كتب الخصوم، فكان الذي حصل.

إن الكاتب الآن يقف في مفترق الطرق. فهو يدعي بعد كل ذلك أنه لم يقطع مع التشيع. وكأنه يريد أن يوحي للعالم، بأن ملايين الشيعة في العالم وعبر التاريخ لم يتوصلوا إلى هذا الفهم النادر للتشيع حتى يرد علينا أشقاها. أقول: على الكاتب إذن، أن يحدد موقعه من الخريطة. فإذا كان يرى إمكانية أن يكون الإنسان شيعياً دون أن يكون إمامياً، كأن يكون زيدياً أو إسماعيلياً. نقول له: حسناً هؤلاء أيضاً لهم أفكار وتصورات وأعراف حتماً سوف تصطدم بها.. خصوصاً وأن الكاتب يؤمن بأن الصادق (عليه السلام) أحد أئمة أهل البيت (عليهم السلام) العارفين البارزين، وهذا أمر فيه نظر بالنسبة لفرق أخرى.. أريد أن أقول، إن المسألة هي أن نكون أو لا نكون.

فإذا قال الكاتب أن الخلفاء جاؤوا بالشورى، فسوف يكون قارئاً سيئاً للتاريخ ومعادياً حقيقياً للشورى التي طالما تمسّدق بها. وإذا اعترف بأن ثمة تجاوزات وأن الحق ما أراده أهل البيت (عليهم السلام) فسوف لن يرضى عنه العامة. فأى طريق إذن يبقى أمام كاتبنا. إن التأسيس للوحدة لا يمر عبر هذا الطريق. نحن رغم كل ما ذكرنا، لا ننطلق من أي خلفية طائفية لأننا بتعبير آخر لسنا استثنائيين. نحن نقول بأن طريق الوحدة، يمر عبر الحوار الموضوعي المدعوم بروح علمية.

ولاشك أن ما تعيشه الأمة اليوم من تحديات هو أكبر فرصة لتوحيد الأمة

على ما يصلح به حالها. إن شأن الخلاف الإسلامي — الإسلامي، هو أمر داخلي بطبيعة الحال، ولا علاقة للأغراب فيه. وعليه أن يحل عندنا وبواسطتنا. ويوم يستطيع العالم أن يعبر عن رأيه بكل حرية وموضوعية ومسؤولية، فإن الوحدة ستجد لها أساساً واقعياً سليماً.

كانت تلك باختصار ملاحظات سريعة كتبت على عجل في خضم اطلاعنا على ما حفل به كتاب أحمد الكاتب من شبهات أكل عليها الدهر وشرب، نحن أعرف بما منه، وما كانت لتمنعنا من الوصول إلى حقيقة الإمامة الكبرى. أو بالأحرى إلى جزء من سرها المكنون ليس إلا.

ودعوتي للكاتب أن يفيء إلى أمر ربه. ولا تأخذه العزة بالإثم. وأن يخرج من غيبوبة الانبهار والدهشة حيث شاءت له رغبته أن يكون...

# الفهرس

الإهداء.....	٤
تقديم.....	٥

## الفصل الأول

### بيان التهافت

مزاعم وأوهام.....	١١
ادعاءاته في مقدمة الطبعة اللندنية: .....	١٦
أولاً: الكاتب لا مصرفة له بالفقه: .....	١٧
ثانياً: الكاتب، لا عهد له بالدقة والعمق: .....	٢٠
خير الصباس: .....	٢٧
الإمامة كرد فصل؟! .....	٥٠
الكاتب مع حديث الضدير: .....	٦٥
الإمامة والملكية الوراثة: .....	٦٩
شبهات في المنظر الشوروي! .....	٧٠
الإمام علي والشورى: .....	٧٢
الشورى: نظرية أهل البيت: .....	٧٨
حق الأمة في اختيار الولاة في عهد الرسول(ص) والراشدين؟! .....	٧٩
اللزواجية في قراءة التاريخ: .....	٨٢
مقاصد المتكلم الإمامي: .....	٨٥

## الفصل الثاني

### نظرية الإمامة في مواجهة التحدي

- نظرية الإمامة في مواجهة التحدي.....٩٥
- يقول ناقدًا فلسفة العصمة: .....٩٥
- الإمام الرضا وولاية العهد.....١٠٤
- فلسفة الإمامة .....١٠٨

## الفصل الثالث

### شبهات حول الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن المهدي(عج)

- شبهات حول الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن المهدي(عج) ..... ١١٩
- في نقد حقيقة الإمام المهدي(ع)..... ١٢٨
- الكاتب ومأزق التاريخ العام..... ١٣٠
- الكاتب وبؤس التاريخ العام..... ١٥٠
- وثيقة النواب الأربعة..... ١٥٦
- شبهة الخط..... ١٥٧
- خاتمة ..... ١٨٢
- الفهرس ..... ١٨٥